سلسلة نصوص تراثية للباحثين
(٩٣٦)

أمن اللبس

من أصول النحو

من مصنفات اللغة والنحو

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٤هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"مع زيد وبالمسبوقة بفعل نحو كل رجل وضيعته وباسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لأبي على (السادس خبر كان و) خبر اخواتها نحو كان زيد قائمًا السابع اسم أن واسم اخواتها نحو أن زيدا قائم وتقدما في المرفوعات فلا حاجة إلى إعادة ذلك الثامن (الحال: هو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه فاعلا كان) صاحبه (نحو: جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد (أو مفعولا نحو ركبت الفرس مسرجًا) فسرجا حال من الفرس (أو مجرورًا بالحرف نحو مررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند (أو مجرورا بالمضاف) بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه نحو أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فإن اللحم بعض الأخ أو كبعضه في الاستغناء عنه بحذف المضاف وأقامة المضاف إليه مقامه نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا فإنه يصح في الكلام أن اتبع إبراهيم حنيفا أو عاملا في الحال (نحو: إليه مرجعكم جميعا) فإن مرجع عامل في الحال النصب (وينقسم الحال) بالنظر إلى وصفها (إلى منتقلة) أي غير لازمة لصاحبها (كما مثلنا) الا ترى أن الركوب قد يفارق زيدا ويجيء ماشيا (وإلى لازمة) أي لا نفارق صاحبها (نحو دعوت الله سميعًا) وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وخلق الله اليربوع يديه اقصر من رجليه (وإلى موطئة: وهي الجامدة الموصوفة بمشتق نحو: فتمثل لها بشرًا سويًا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك وسويا نعت بشرا وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة وبالنظر إلى زمانها (إلى مقارنة في الزمان نحو هذا بعلى شيخا والى مقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين وإلى محكية) وهي الماضية (نحو جاء زيد امس راكبا و) بالنظر إلى الأفراد والتعدد إلى قسمين (مفردة كما تقدم) من الأمثلة (ومتعددة لمتعدد نحو لقيته مصعدًا منحدرًا ويقدر الحال الأول وهو مصعدًا للثاني من الاسمين وهو الهاء وبالعكس) فيقدر الحال الثاني وهو منحدر الأول من الأسمين وهو التاء وشاهده قوله:

عهدت سعاد ذات هوى معنى ... فزدت وعاد سلوانا هواها

فمعنى حال من التاء وذات هوى حال من سعاد وقد تأتى على الترتيب أن **أمن اللبس**." <شرح الأزهرية، خالد الأَزْهَري ص/٤٠>

"ولا يعرف لهما نظير في العربية.

الروض الأنف:

جمع الكثرة لا يجمع، وإنما تجمع جموع القلة.

وانظر كلاماً في نحو ذلك:

وفيه: إن جمع جمع الجمع لا يوجد.

وصرح في أحد البحث: أن القائل بجمع الجمع: الزجاجى، وابن عزير فقط.

فِعْيُول:
لا يوجد، و (كسيون) خطأ – صوابه: (كسيون).
ونادرة للمتنبي مع أبي علي، تشبه بعض الشبه نادرته في (حجلى، وظربى):
سفر السعادة، النسخة العتيقة.

القَلْب عند البيانيين:
كرفع المفعول، ونصب الفاعل، عند **أمن اللبس**: مسموع، لا يقاس عليه: همع الهوامع.

المَفْعُول معه:
اختلافهم في كونه مقيساً، همع الهوامع.

إجراء الوصل مجرى الوقف:
إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة:
المحتسب.
الروض الأنف، ويفهم من عبارته: أنه قياسي.." <السماع والقياس، أحمد تيمور باشا ص/٧٧>
"(هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء)
فما بنيته من ذلك على (فعل) وجب في عينه الانقلاب وذلك قولك دار وباب وساق وما أشبهه وإنما انقلبت لأنها متحركة وقبلها فتحة فصارت في الأسماء بمنزلة قال وباع في الأفعال فإن قال قائل لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد قيل له الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينها على ما قبله وتسكن وهذه لم تلق حركة عينها على غيره واحتيج إلى الفرق مع الزوائد لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف فيلتبس بالفعل لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين والخفض فصل بينه وبين الفعل فقد **أمن اللبس** / وأصل انقلاب الياء والواو في (فعل) واحد اسما كان أو فعلا لأن القالب لهما الفتحة قبلهما وأنهما في موضع حركة فهذا بمنزلة قفا وغزا والأفعال في (أفعل) وما أشبهها تقلب وتلقى الحركة على ما قبلها ولا يكون ذلك

في الأسماء لأن (أفعل) وما أشبهه مما يسكن فاؤه إنما يبنى على (فعل) فيعتل بعلته والأسماء مصوغة على غير تصرف فإنما يلزمها صحة الياء والواو." <المقتضب؟ محمد بن يزيد المبرد ١/١١١>

"فلما كان هكذا سقط تثنية الفعل وجمعه من كلامهم، علمنا أن الفعل في نفسه لا يثنى ولا يجمع. ووجه آخر: أن الفعل يدل على معنى وزمان، وليس هما دون الآخر، وصار في المعنى كأنه اثنان، ومحال أن تدخل تثنية على تثنية، فلهذا لم يثن.

ووجه آخر، وهو ثالث: أن الفعل يدل على مصدر مبهم، والمصدر المبهم لا يثنى ولا يجمع، فكذلك ما يدل عليه، وإنما سقطت (٣٠ / ب) تثنية المصدر لأنه اسم لجنس الضرب والأكل وما أشبهها، والجنس يدل على الواحد فما فوقه، فلا معنى للتثنية والجمع إلا أن تختلف أنواعه، كقولك: ضربت زيدا ضربتين، إذا كان أحدهما شديدا، والآخر خفيفا، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ أي: ظنونا مختلفة. فإن قال قائل: هلا غيرت أوائل الأفعال المستعارة نحو: مات زيد، ورخص السعر، لأن فاعلها لم يذكر، كما يغير أول الفعل إذا لم يسم فاعله، نحو: ضرب زيد؟

فالجواب في ذلك: أن أفعال الاستع ارة ينبغي أن يكون ما ارتفع بها فاعلا، لأن المعنى قد علم، وذلك أن الموت والرخص لا يصح أن يفعلهما غير الله تعالى عز وجل، وكذلك إذا قلت: سقط الحائط، لم يكن للحائط فعل في الحقيقية، وإنما الفعل في ذلك لله تبارك وتعالى، وعلم هذا غير خفي على أحد من الأمم، فلما أمن اللبس في هذه الأفعال لم يحتج إلى فاعل. وأما قولك: ضرب زيد عمرا، فزيد "." <علل النحو؟ ابن الوَرَّاق ص/٢٧٥>

"أي: ولقد مررت. وقال١:

وإني لآتيكم تشكر ما مضى ... من الأمر واستيجاب ما كان في غد

أي ما يكون. وقال:

أوديت إن لم تحب حبو المعتنك٢

أي أودى -وأمثاله كثيرة.

قيل: ما قدمناه على ما أردنا فيه. فأما هذه المواضع المتجوزة٣، وما كان نحوها، فقد ذكرنا أكثرها فيما حكيناه عن أبي علي، وقد سأل أبا بكر عنه في٤ نحو هذا فقال "أبو بكر"٥ كان حكم الأفعال أن تأتي كلها٦ بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها، ليكون ذلك دليلا على المراد فيها. قال: فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض. وذلك

مع حرف الشرط؛ نحو إن قمت جلست؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال. وكذلك لم يقم أمس، وجب لدخول لم ما لولا هي لم يجز. قال[٧]: ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نفى[٨] الأصل كان الفرع أشد انتفاء. وكذلك أيضا حديث الشرط في نحو إن قمت قمت جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقا للأمر، وتثبيتا له، أي إن هذا وعد موفى به لا محالة؛ كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة.

---

١ أي الطرماح. وقبله:

من كان لا يأتيك إلا لحاجة ... يروح بها فيما يروح ويغتدي

وقوله: "وإني لآتيكم" كذا في نسخ الخصائص والصواب -كما في الديوان ١٤٦: "فإني لآتيكم" إذ هو جواب الشرط في البيت قبله.

٢ انظر ص٣٩١ من الجزء الثاني.

٣ كذا في د، هـ، ز، ط، وسقط في ش.

٤ في د، هـ، ز: "مثل".

٥ سقط ما بين القوسين في ش.

٦ سقط في ش، وثبت في ط.

٧ سقط في د، هـ، ز.

٨ في د، هـ، ز: "انتقى".." <الخصائص؟ ابن جني ٣/٣٣٤>

"من العرب من لا يشم "بيع الطعام" إذا **أمن اللبس:**

قال أبو عثمان:

ويفعل هذا من العرب من يقول: "بيع الطعام" ولا يشم حين أمن الالتباس ويوافق غيره -ممن كان يشم في غير الالتباس- في موضع الالتباس ويقول أيضا: "خفنا، وبعنا".

قال أبو الفتح: قوله: ويفعل هذا أي: يشم فيقول[١]: "بعت الطعام" إذا خاف الالتباس، من يقول: "بيع الطعام" فلا يشم؛ لأنه قد أمن الالتباس لأن الطعام لا يكون إلا المفعول، فاستغني بمعرفة أنه لا يكون إلا مفعولا عن الإشمام مع "بيع الطعام".

والتاء في "بعت" قد يجوز أن تكون فاعلة، كما يجوز أن تكون مفعولة، فيحتاج معها إلى الإشمام الذي

عنه يقع الفصل بين الفاعل والمفعول.

وقوله: ويوافق غيره ممن كان يشم في غير الالتباس في موضع الالتباس، يقول: من كان[2] من لغته أن يقول: "بيع الطعام" فيخلص الكسرة إذا أمن الالتباس، ويخالف لأمنه الالتباس من يشم على كل حال[3]، فإنه إذا[3][1] صار إلى موضع الالتباس أشم ضرورة؛ مخافة الالتباس فيقول: "خفنا، وبعنا" لئلا يلتبس "فعلنا بفعلنا".

---

١ ظ، ش: يقول.

٢ من: ساقط من ظ، ش.

٣، ٣ ظ، ش: فإذا.." <المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني؟ ابن جني ص/٢٥٤>

"الصفحة الموضوع

٢٥٣ كلت طعامي للفاعل، وكلت طعامي للمفعول

٢٥٤ من العرب من لا يشم "بيع الطعام" إذا **أمن اللبس**

٢٥٤ من العرب من يدع الكسرة في بعت، خفت، ولا يبالي الالتباس

٢٥٥ من يقلب عين باع واوا فإنه يخلص الضمة

٢٥٦ إعلال مت تموت ودمت تدوم

٢٥٧ من العرب من يقول: "لا أفعل ذاك ولا كودا ولا هما"

٢٥٨ أصل ليس: ليس

٢٥٩ مجيء عور وصيد ونحوهما على الأصل

٢٦٠ مجيء اجتوروا وبابه على الأصل

٢٦١ باب تاه يتيه، وطاح يطيح

٢٦٢ من العرب من يقول: "تيه وطيح"

٢٦٥ العرب تقول: "وقع في التوه والتيه"

٢٦٧ باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة، إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن، حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل:

٢٦٨ المضارع مما تقدم يجري مجراه إلا أن الساكن يكسر

٢٦٩ جميع الأسماء المبدوءة بميم الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها

٢٧٠ اسم المفعول من هذا الباب يعل كالمضارع المبني للمفعول

٢٧٢ مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء

٢٧٣ لو بني اسم على وزن الفعل، صح ولم يعل

٢٧٥ مجيء مزيد ومحبب وبنات ألببه من الأسماء شواذ

٢٧٦ مجيء استحوذ وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ

"٢٧٧: ١٥" أضرب المطرد والشاذ

٢٧٩ إذا سميت بالفعل يزيد بعد إعلاله، بقي على إعلاله." <المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني؟ ابن جني ص/٤٧٢>

"وقال الآخر:

[٤٦٤]

جماديين حرام

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما" قلنا: كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياسا مطردا؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف ههنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه.

وأما استشهادهم باشهباب وكينونة والأصل فيهما اشهيباب وكينونة بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه؛ لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض،

= السابق أن هذا الشاهد والكثير من أمثاله لا يرد مذهب الكوفيين من قبل أنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور ولا بوجوب حذف همزة الممدود، وإنما يقولون: يجوز للمتكلم إذا استطال حروف الكلمة أن يحذف الألف أو الهمزة ويجوز له أن يأتي بالكلمة على الأصل ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزة واوا أو

يبقيها على تفصيل في الممدود معروف لك، وإذا كانوا لا يقولون بوجوب الحذف فمجيء الشواهد العديدة بالإثبات والقلب لا يرد مذهبهم؛ لأن هذه الشواهد جاءت على الوجه الآخر الذي يجوزونه أيضا.

[٤٦٤] والاستشهاد بهذا الشاهد في قوله "جماديين" أيضا، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، وقول المؤلف بعد إنشاد هذه الشواهد "والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له" غير مسلم له، فإنهم لم يقولوا ما قالوه من غير دليل، فقد حكوا أن العرب تثني الخوزلي والقهقري على الخوزلين والقهقرين، بحذف الألف، وتثني القاصعاء والحاثياء على القاصعين والحاثيين، بحذف الهمزة والألف التي قبلها؛ وقد نقلنا لك زيادة على هذه الكلمات في شرح الشاهد ٤٦٢ أنهم يثنون الخنفساء والقرفصاء وعاشوراء بحذف الألف والهمزة التي قبلها، فكيف يقال: إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أحرى بالثبوت، لأن الكلمات التي ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزة الممدود مما عددناه هنا سبع كلمات، بينما لم يأت هو لمذهب البصريين إلا بكلمة واحدة، وهي جمادى على تعدد ما أتى به من الشواهد لهذه الكلمة، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين، لا لضعف الحجة التي أتى بها الكوفيون ولكن لأن الأصل أن علامة التثنية تزاد على حروف الكلمة كلها، وأن الحذف من الكلمة قد يوقع في اللبس بين الكلمة المراد تثنيتها وكلمة أخرى تشبهها في الحروف التي أبقيت بعد الحذف، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه.." <الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؟ أبو البركات الأنباري ٦٢٣/٢>

"الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه من حيث كان محلا له.

والثالث: أن المفعول قد جعل فاعلا في اللفظ كقولك: مات زيد وطلعت الشمس ورخص السعر، وليس كذلك بقية الفضلات.

والرابع: أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك: ((عنيت بحاجتك))، و ((نفست المرأة))، و ((جن الرجل))، وليس كذلك بقية الفضلات.

واحتج الآخرون بأن الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السعة، فصارا كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء.

والجواب: أنا قد بينا أن المفعول به من أشبه بالفاعل وإذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه.

فإن قيل: يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيدا درهما، فإذا لم تسم الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه، ولا

شبهة أن زيدا أشبه بالفاعل إذ كان فاعلا للأخذ، والدرهم ليس إلا مفعولا به.
قيل: هما في هذه الحال متساويان في المفعولية، والفعل واصل إليهما على حد سواء، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة اللفظ، ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سوغه **أمن اللبس**.
والله أعلم بالصواب.." <التبيين عن مذاهب النحويين؟ العكبري، أبو البقاء ص/٢٦٩>

"مذكر ومنه (العمران) في أبي بكر وعمر فغلب عمر لأنه اسم مشهور وأبو بكر كنية والاسم أخف و (الأذانان) للأذان والإقامة ومنه ذكر المثنى بلفظ الجمع كقولك (ضربت رؤوسهما) لأن التثنية في الحقيقة جمع وقد **أمن اللبس** ههنا إذ ليس للواحد إلا رأس واحد ويجوز (رأساهما) على القياس

فصل

وإنما زادوا حروف المد إذ كانت كالحركات لخفتها بسكونها وامتداد صوتها وأن الكلام لا يخلوا منها أو من أبعاضها وهي الحركات وأنهم لو زادوا غيرها لتوهم أن الحرف الزائد من أصل الكلمة

فصل

وإنما جعلت الواو للجمع لقوتها وخروجها من عضوين وأنها دلت على الجمع في الإضمار نحو (قاموا) وأن معناها في العطف الجمع وخص بها الرفع لأنها من جنس الضمة وأما (الياء) فخص بها الجر ولأنها من جنس الكسرة وأما (الألف) فجعلت في التثنية لأربعة أوجه أحدها أن الجمع خص بالواو والياء لمعنى يقتضيه فلم يبق للألف غير التثنية
والثاني أن الألف أخف من أختيها والتثنية أكثر من الجمع لدخولها في كل اسم وجعل الأخف للأكثر هو الأصل." <اللباب في علل البناء والإعراب؟ العكبري، أبو البقاء ١/٩٩>

"يعني قطاة فارقت بيضها بعدما تم عطشها وإنما بينت لنقصانها كما ذكرنا في (عن) وقلبت ألفها ياء حملا على حالها وهي حرف وألفها من واو لأنها من علا يعلو

فصل

وأما (لام الجر) فمعناه الاختصاص وهذا يدخل فيه الملك وغيره لأن كل ملك اختصاص وما كل اختصاص ملكا وقولك السرج للدابة للاختصاص ولام التعليل كقولك جئت لإكرامك للاختصاص أيضا لا للملك

فصل

وتكسر هذه اللام مع المظهر غير المنادى وتفتح مع المضمر غير الياء وإنما حركت وأصلها السكون لأنها مبتدأ بها وفي كسرها وجهان أحدهما الفرق بينها وبين لام الابتداء فإنها في بعض المواضع تلتبس بها فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس **وأمن اللبس** في المضمر فردت إلى الأصل وكسرت مع الياء إتباعا وإنما **أمن اللبس** مع المضمر لأن الضمير الواقع بعد لام الابتداء منفصل وبعد لام الجر متصل واللفظان مختلفان والوجه الثاني أن اللام تعمل الجر فجعلت حركتها م ن نفس عملها ومع المضمر لا عمل لها في اللفظ فخرجت على الأصل ولأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها." <اللباب في علل البناء والإعراب؟ العكبري، أبو البقاء ١/٣٦٠>

"كان الجواب نفيا قلت والله ما قام ووالله لا يقوم ويجوز حذف (لا) في المستقبل **لأمن اللبس** بالإثبات لأنه في الإثبات تلزمه والنون

فإن قيل لم أكد الإثبات دون النفي قيل لأن في الإثبات التزام إحداث الفعل أو ما يقوم مقامه وفي ذلك كلفة فاحتيج فيه إلى زيادة توكيد تحمل على الانتقال عن الأصل وتحمل المشقة بخلاف النفي فإنه بقاء على العدم

فصل

وإذا قلت لزيد منطلق من غير يمين في اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء

وقال الكوفيون هي لام القسم قالوا والدليل عليه أنها تدخل على الفضلات كقولك لطعامك زيد آكل وليس الطعام بمبتدأ وحجة البصريين أن اللام إذا دخلت على مفعول (ظننت) ارتفع بالابتداء ولم يمكن تقدير القسم فيه لأن (ظننت) لا تلغى بالقسم فعلم أن تعليق." <اللباب في علل البناء والإعراب؟ العكبري، أبو البقاء ١/٣٧٩>

"زدت عليها ألفا لأنها تشبه الألف في قاما وإن أردت جمع المذكر زدت عليها واوا هذا هو الأصل لثلاثة أوجه

أحدها أنها علامة الجمع في الفعل

والثاني أن المؤنث يزاد عليه في الجمع حرفان نحو أنتن والمذكر أولى والنون تشبه الواو والميم لما فيها من الغنة

والثالث أنك تظهر الواو بعد الميم مع الضمير نحو أعطيتكموه والضمائر ترد الأصول وأما من حذف من

العرب فللتخفيف **وأمن اللبس**

فصل

واستوى المذكر والمؤنث في أنتما كما يستويان في المظهر نحو الزيدان والهندان لأن العدة متحدة والكلمة لا تحتمل علامتين لمعنيين

فصل

هو بكماله اسم لأنه ضمير منفصل فلم يكن على حرف واحد ولا يقال." <اللباب في علل البناء والإعراب؟ العكبري، أبو البقاء ١/٤٧٧>

"ومن ذلك الربوا تكتب بالواو لئلا تشتبه ب الزنا

ومن ذلك الصلوة والزكوة والحيوة تكتب بالواو إذا لم تضف ولا يقاس عليه اتباعا للمصحف

فصل

في القسم الثاني وهو الحذف

وهو كثير من ذلك بسم الله تكتب بغير ألف لكثرة الاستعمال فإن قلت لاسم الله بركة أو باسم ربك أثبت الألف

ومن ذلك الرحمن تكتب بلا ألف تخفيفا مع **أمن اللبس**

ومن ذلك الحرث والقسم علمين يكتبان بغير ألف لكثرة الاستعمال فإن لم يكن فيهما ألف ولام أو كانا صفتين كتبا بالألف وكذا صالح ومالك وخالد تكتب أعلاما بغير ألف وإن لم يكن فيهما ألف ولام وتكتب بالألف صفات." <اللباب في علل البناء والإعراب؟ العكبري، أبو البقاء ٢/٤٨٨>

"أما نصب عشرين ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون أراد الباء فحذفها، فتعدى الفعل إليه بنفسه كما قالوا: أمرتك الخير، أي قضى بعشرين.

الثاني: أن يكون حمل (قضى) على (جعل) تضمينا.

وأما (بنت مخاض) وابنة لبون وحقة وجذعة فتمييز كله.

وأما قوله: (عشرين بني مخاض) فلا يكون تمييزا؛ لأنه جمع، وانتصابه على البدل من عشرين.

وأما قوله: " ذكور " فالوجه أن يكون مرفوعا على إضمار هي ذكور، وأما [جره] فلا وجه له.

ولو روى بالنصب لكان [وجها] حسنا، وهي صفة مؤكدة لبني.

توجيه رواية جمع القبور في قوله " لأريتكم قبورهما "

(٢٣٥) وفي حديثه: " فلو كنت برميلة مصر لأريتكم قبورهما " يشير إلى ملكين تزهدا وماتا جميعا. والحديث مشهور في المسند، والقياس قبريهما ولكنه جمع؛ إما لأن التثنية جمع، وإما لأنه [جمع] كل ناحية من نواحي القبر قبرا، كما قال امرؤ القيس:

(يزل الغلام الخف عن صهواته ... ويلوي بأثواب العنيف [المثقل])

فقال: " صهوات " وليس للفرس إلا صهوة واحدة.

ويجوز أن يكون جمع لأن كل واحد له قبر واحد، وقد أضاف إلى المثنى، فاستغنى عن التثنية **لأمن اللبس** كما قال الله تعالى: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ .

و [كما] قال الشاعر:." <إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث؟ العكبري، أبو البقاء ص/١٢٩>

"الألف، لسعة مخرجها؛ ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه؛ وإذا ضاق، صلب الصوت، وقوي. فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى، والأضعف الأضعف.

ووجه ثالث: أن الفاعل أقل من المفعول، إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، نحو: "ضرب زيد عمرا"، و"أعطيت زيدا درهما"، و"أعلمت زيدا عمرا خير الناس"، فيتعدى إلى مفعول واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، ولك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والاستثناء. والضمة أثقل من الفتحة؛ فاعطوا الفاعل، الذي هو قليل، الرفع الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول، الذي هو كثير، النصب الذي هو خفيف. وإنما فعلوا ذلك لوجهين: أحدهما: ليقل في كلامهم ما يستثقلون، وهو الضمة. والثاني: أنهم خصوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب، ليكون ذلك عدلا في الكلام، فيكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول. ومثله مثل من نصب بين يديه حجران؛ أحدهما خمسة أرطال، والآخر عشرة أرطال، ثم قيل له: عالج إن شئت الخفيف (١) عشر مرات، وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات. فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل، فيكون ذلك جاريا على منهاج الحكمة والعدل. فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: "والأصل فيه أن يلي الفعل، لأنه كالجزء منه؛ إذا قدم عليه غيره، كان في النية مؤخرا، ومن ثم جاز: "ضرب غلامه زيد"، وامتنع: "ضرب غلامه زيدا".

* * *

قال الشارح: اعلم أن القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل، في الأصل، أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول، لتعلقهما به، واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله، من حيث هو موجده ثانيا. فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل، وكان الفاعل لازما له، يتنزل منزلة الجزء منه، بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتصل به ضميره، أسكن آخره، نحو: "ضربت"، و "ضربنا"، و"ضربتم"، على ما سنذكر في الفصل الذي بعده.

وقد تقدم من الدليل، في شرح الخطبة، على شدة اتصال الفاعل بالفعل، واختلاطه

---

(١) في الطبعتين: "الخفيفة"، وهذا تحريف.." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ١/٢٠٢>

"الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز تقديم المفعول، وذلك نحو: "ضرب عيسى موسى"، اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما، نحو قوله [من الطويل]:

١٣٩ - لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

وقوله [من الطويل]:

١٤٠ - بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون "بنونا" هو المبتدأ، لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس، وصار هذا لجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل، نحو: "أكل كمثرى موسى"، و"أبرأ المرضى عيسى".

---

١٣٩ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الأعراب: "لعاب": خبر مقدم مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "الأفاعي": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. "القاتلات": نعت مجرور بالكسرة. "لعابه": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة "لعاب ... لعابه": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف إذ المعنى أن لعاب المهجو مثل لعاب الأفاعي لا العكس.

١٤٠ - التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٢.

الإعراب: "بنونا": خبر مقدم للمبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. "بنو": مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهومضاف. "أبنائنا": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "وبناتنا": الواو: حرف عطف، "بناتنا" مبتدأ أول مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "بنوهن": مبتدأ ثان مرفوع، وهو مضاف، و"هن": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "أبناء": خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف. "الرجال": مضاف إليه. "الأباعد": نعت "الرجال" مجرور بالكسرة.

وجملة "بنونا بنو ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "بناتنا بنوهن أبناء الرجال": معطوفة على الجملة السابقة. وجملة "بنوهن أبناء الرجال": في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والشاهد فيه قوله: "بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: "بنونا" إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا.." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ١/٢٤٨>

"وإن أنشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت صادقا، بإضمار قال. وإذا رأيت من يتعرض لآمر قلت متعرضا لعنن لم يعنه، أي دنا منه متعرضا.

* * *

قال الشارح: اعلم أن الحال قد يحذف عامله إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه، إما قرينة حال، أو مقال. فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا، أو أراد حجا، فتقول: "راشدا مهديا"، وتقديره: "اذهب راشدا مهديا". ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر: "مصاحبا معانا". وتقديره "اذهب، أو سافر مصاحبا معانا".

فدلت قرينة الحال على الفعل، وأغنت عن اللفظ به. ولو رفعت هذه الأشياء، وقلت: "راشد مهدي"، و"مصاحب معان"، لكان جيدا عربيا على معنى: "أنت راشد مهدي"، و"مصاحب معان". فالرفع بإضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى، والنصب بإضمار فعل، وكذلك لو رأيت رجلا قد قدم من سفر، أو حج، أو زيارة، لقلت: "مأجورا مبرورا". والمعنى: قدمت مأجورا مبرورا، أو رجعت مأجورا مبرورا. ومن ذلك إن حدث فلان بكذا وكذا، قلت: "صادقا والله"، أو أنشد شعرا، فتقول: "صادقا والله"، أي: قاله صادقا، لأنه إذا أنشد، فكأنه قد قال: قال كذا، فقلت: "قال صادقا". فالرفع جائز على إضمار مبتدأ، كما جاز في "راشد مهدي"، و"مصاحب معان"، ومن ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا، أو تعرض له، فتقول: "متعرضا لعنن لم يعنه"، كأنه قال: "فعل هذا متعرضا"، أو "دنا من هذا الأمر متعرضا"، والعنن: ما عن لك، أي: عرض لك، والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه.

* * *

قال صاحب الكتاب: "ومنه أخذته بدرهم فصاعدا أو بدرهم فزائدا، أي فذهب الثمن صاعدا أو زائدا. ومنه أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟ كأنك قلت أتحول. ومنه قوله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ (١) أي نجمعها قادرين.

* * *

قال الشارح: أما قولهم: "أخذته بدرهم فصاعدا"، و"بدرهم فزائدا"، فـ "صاعدا" و"زائدا" نصب على الحال، وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفا لكثرة الاستعمال. و التقدير: أخذته بدرهم، فذهب الثمن صاعدا. فالثمن صاحب الحال، والفعل الذي هو "ذهب" العامل في الحال. وكذلك: أخذته بدرهم فزائدا، تقديره: أخذته بدرهم، فذهب الثمن زائدا، كأنه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة، فأخبر بأدنى الأثمان، ثم جعل بعضها يتلو بعضا في الزيادة والصعود، وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط، وبعضها بدرهم ودانق، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس.

---

(١) القيامة: ٤.." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٢/٣٢>

"ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا. فإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس، والعين، لم يحسن حتى تؤكده أولا بالمضمر، ثم تأتي بالنفس، أو العين، فتقول: "قمت أنت نفسك". ولو قلت: "قمت نفسك، أو عينك"؛ لكان ضعيفا غير حسن، لأن النفس والعين يليان العوامل. ومعنى قولنا: "يليان العوامل" أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين، ومفعولين، ومضافين، وذلك

أنها لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية. ألا تراك تقول: "طابت نفسه"، و"صحت عينه"، و"نزلت بنفس الجبل"، و"أخرج الله نفسه"؟ فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا، فكان الغالب عليهما الاسمية، لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما، لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت، وعطف البيان، فقبح لذلك، كما قبح العطف عليه من غير تأكيد.

فأما "كل"، وإن كانت تلي العوامل، فتقول: "جاءني كل القوم"، و"رأيت كل القوم"، و"مررت بكل القوم"، فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم، فكانت مشابهة لـ"أجمعين"، قلذلك جاز تأكيد المضمر المرفوع بها من غير تقدم تأكيد آخر بضمير.

ووجه ثان أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبسا في كثير من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: "هند ضربت نفسها"، لم يعلم: أرفعت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير، أم جعلت في الفعل ضميرا لهند، وأكدته بالنفس، فإذا قلت: "هند ضربت هي نفسها" حسن من غير قبح؛ لأنك لما جئت بالمضمر المنفصل؛ علم أن الفعل غير خال من المضمر، لأنه لا يخلو إما أن يكون هو الفاعل، أو تأكيدا، فلا يجوز أن يكون فاعلا، لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل. ألا ترى أنك لا تقول: "ضربت أنا"؛ لأنك قادر على أن تقول: "ضربت". وإذا لم يجز أن يكون فاعلا، تعين أن يكون تأكيدا، وإذا كان في الفعل ضمير مؤكد بالضمير المنفصل، **أمن اللبس**، وجاز توكيده بالنفس والعين، فاعرفه.

فأما إذا كان الضمير المؤكد منصوبا، أو مجرورا؛ جاز تأكيده بالنفس والعين، من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر، فتقول: "ضربتك نفسك"، و"مررت بك نفسك"، لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع، فإن أكدته بالضمير، ثم جئت بالنفس، فقلت: "ضربتك أنت نفسك"، و"مررت بك أنت نفسك"؛ كان أبلغ في التأكيد، وإن لم تأت به، فعنه مندوحة، ومنه بد.

وأما تأكيد المضمر بمثله من المضمرات، فنحو قولك: "قمت أنت"، و"رأيتك أنت"، و"مررت بك أنت"، فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور، بلفظ واحد، وهو ضمير المرفوع، وإنما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة، والإعراب في آخرها يبين." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٢/٢٢٤>

"والمخاطب، فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطبا، وذاك مخاطبا، فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب، لتكون حركتها من جنس حركة المفعول. فإذا ثنيت، أو جمعت المتكلم، كان ضميره "نا"، ويستوي في علامته

الاثنان والجماعة، تقول: "ذهبنا"، و"تحدثنا" ومعك واحد، و"ذهبنا"، و"تحدثنا"، ومعك اثنان فصاعدا، وإنما استوى في الضمير لفظ الاثنين والجمع؛ لأن تثنية ضمير المتكلم، وجمعه ليس على منهاج تثنية الأسماء الظاهرة وجمعها؛ لأن التثنية ضم شيء إلى مثله كزيد وزيد، ورجل ورجل، تقول فيهما: "الزيدان"، و"الرجلان". والجمع ضم شيء إلى أكثر منه من لفظه، كرجل ورجل ورجل، وزيد وزيد وزيد، ونحو ذلك فتقول إذا جمعت: "الزيدون"، و"رجال". وليس الأمر في هذا المضمر كذلك؛ لأن المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد، فيكون اللفظ لهما، لكنه قد يتكلم الإنسان عن نفسه وحده، ويتكلم عن نفسه، وعن غيره، فيجعل اللفظ المعبر به عن نفسه وعن غيره مخالفا للفظ المعبر به عن نفسه وحده، واستوى أن يكون المضموم إليه واحدا أو أكثر، فلذلك تقول: "قمنا ضاحكين"، و"قمنا ضاحكين".

فإن كان مخاطبا، فصلت بين لفظ مذكره، ومؤنثه، ومثناه، ومجموعه، فتقول في المذكر: "ضربت"، وفي المؤنث "ضربت"، فتفتح التاء مع المذكر، وتكسرها مع المؤنث للفرق بينهما. وخصوا المؤنث بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء، والياء مما تؤنث بها في نحو"تفعلين" وفي "ذي". ولما اختصت الضمة بالمتكلم لما ذكرناه، والكسرة بالمؤنث المخاطب، لم يبق إلا الفتحة، فخص بها المخاطب المذكر.

وإنما احتيج إلى الفصل بين المذكر، والمؤنث، والتثنية، والجمع في المخاطب؛ لانه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان: مذكر، ومؤنث، وهو مقبل عليهما، فيخاطب أحدهما، فلا يعرف حتى يبينه بعلامة، فلذلك من المعنى ثنى، وجمع خوفا من انصراف الخطاب إلى بعض الجماعة دون بعض، فلذلك تقول: إذا خاطبت مذكرا: "ضربت"، و"فعلت"، وفي التثنية: "ضربتما" و"فعلتما"، وفي الجمع: "ضربتم"، و"فعلتم"، وفي المؤنث: "ضربت"، وفي التثنية "ضربتما"، وفي الجمع: "ضربتن". يستوي المذكر والمؤنث في التثنية، ويفترقان في الجمع. وذلك لأن التثنية ضرب واحد لا يختلف، فلا تكون تثنية أكثر من تثنية، فلما اتفق معناهما، اتفق لفظهما. ويختلف الجمع في لفظه كما اختلف معناه. وأصل "ضربتم" في جمع المذكر: "ضربتموا" بواو بعد الميم، كما كانت التثنية بألف بعد الميم. فالميم في الجمع لمجاوزة الواحد، والواو للجمع، كما كانت الميم في التثنية لمجاوزة الواحد، والألف للتثنية.

وقد يحذف الواو من الجمع **لأمن اللبس**، إذ الواحد لا ميم فيه، والتثنية يلزمها." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٢/٢٩٥<

"غيرها من الأفعال، فـ "ما" نائبة عن "أنفي"، والهمزة نائبة عن "أستفهم"، والواو في العطف، ونحوها عن الفاء، و"ثم"، نائبة عن "أجمع" و"أعطف"، فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني، فجعل ما

كان منها متصلا على حرف واحد كالتاء في "قمت"، والكاف في "ضربك"، وجعل بعض المتصل في النية كالضمير في "أفعل"، و"يفعل"، و"تفعل"، وفي "زيد قام" و"يقوم" مبالغة في الإيجاز عند **أمن اللبس**، بدلالة حروف المضارعة على المضمرين. ألا ترى أنك إذا قلت: "أفعل"، فالهمزة دلت على أن الفعل للمتكلم وحده، والنون دلت على أن المتكلم معه غيره، والتاء دلت على أن الفعل للمخاطب، أو الغائبة؟ وتقدم الظاهر في قولك "زيد قام" دل على أن الضمير له. واحتمل أن يكون على حرف واحد؛ لأنه متصل بما قبله من حروف الكلمة، ولو كان منفصلا، لكان على حرفين، أو أكثر؛ لأنه لم يمكن إفراد كلمة على حرف واحد. والمنفصل منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة. وتقول في المؤنث: "ضربتها"، وفي التثنية: "ضربتهما" الذكر والأنثى فيه سواء. وتقول في جمع المذكر: "ضربتهم"، والأصل: "ضربتهموا" بواو بعد الميم، وتحذف الواو وتسكن ما قبلها تخفيفا. وتقول في جمع المؤنث: "ضربتهن" بنون مشددة، ليكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكر.

وأما ضمير المجرور، فهو في اللفظ والصورة كلفظ المنصوب على ما تقدم، نحو قولك إذا كنيت عن نفسك وحدك: "مر بي"، و"غلامي"، فالضمير الياء كما كانت في المنصوب، إلا أنك لا تأتي ههنا بنون الوقاية لأنه اسم، والاسم لا يصان عن الكسر، وهذه الياء تفتح وتسكن، فمن فتحها، فلأنها اسم على حرف واحد، فقوي بالحركة، كالكاف في "غلامك". ومن أسكن، فحجته أنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التخفيف فيها. فإذا ثنيت، قلت: "مر بنا"، و"غلامنا"، يستوي في ذلك التثنية والجمع، والمذكر والمؤنث استغناء بقرينة المشاهدة والحضور عن علامة تدل عى كل واحد من هذه المعاني.

فإذا خاطبت، قلت: "بك"، و"غلامك" في المذكر بكاف مفتوحة، كما كان المنصوب كذلك، وتقول في المؤنث: "بك"، و"غلامك"، بكاف مكسورة كما فعلت في المنصوب كذلك. وتقول في التثنية: "بكما"، و"غلامكما" مذكرا كان، أو مؤنثا، كما كان في المنصوب كذلك. وتقول في الجمع: "بكم"، و"غلامكم"، وفي جمع المؤنث "بكن"، و"غلامكن" فتثني، وتجمع، وتؤنث، والعلة فيه ما تقدم.

فأما المضمر المنفصل، فإنا قد بينا أنه الذي لا يلي العامل، ولا يتصل به، وذلك بأن يكون معرى من عامل لفظى، كالمبتدأ والخبر في نحو قولك: "نحن ذاهبون"، و"كيف أنت؟ "، و"أين هو؟ "؛ أو يكون مقدما على عامله، كقولك: "إياك أخاطب". قال." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٢/٣٠٣>

"والشاهد فيه وضع "البطن" موضع "البطون"، لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جمعه، فأفرد اجتزاء بلفظ الواحد عن الجمع؛ لأنه لما أضاف "البطن" إلى ضمير الجماعة؛ علم أنه أراد الجمع، إذ لا يكون

للجماعة بطن واحد. يصف شدة الزمان وكلبه، يقول: "كلوا في بعض بطونكم"، أي: لا تلمؤوها حتى تعتادوا ذلك، وتعفوا عن كثرة الأكل، وتقنعوا باليسير، فإن الزمان ذو مخمصة وجدب. وقوله: "زمانكم زمن خميص" كقولهم: "نهاره صائم، وليله قائم". فكما اجتزؤوا بالواحد عن الجمع، كذلك إذا قلت: "عشرون درهما" ونحوه من الأعداد المفسرة بالواحد، قد علم من العدد الجماعة، فجاز أن يستغنى بلفظ الواحد في التفسير عن الجمع. ومثله قوله [من الرجز]:

٨٥١ - لا تنكروا القتل وقد سبينا ... في حلقكم عظم وقد شجينا

أفرد "الحلق"، والمراد: حلوقكم؛ **لأمن اللبس**. فأما قوله تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ثم نخرجكم طفلا﴾ (٢)، فإنما أفرد لأنهما أخرجا مخرج التمييز.

وقد جاء في الشعر على القياس، فقالوا: "ثلاث مئين"، و"ثلاث مئات"؛ لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة. قال الشاعر [من الطويل]:

ثلاث مئين للملوك ... إلخ

---

٨٥١ - التخريج: الرجز لطفيل في جمهرة اللغة ص ١٠٤١؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ وللمسيب بن زيد مناة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٢٣ (شجا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٩، ٥٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر)، ٨/ ١٦٤ (سمع)، ١٢/ ٢٦ (أمم)، ٤١١ (عظم)، ١٥/ ٢٧٠ (مأى)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢.

اللغة: شجي بالعظم: إذا اعترض في حلقه وأغصه.

المعنى: لا تنكروا قتلنا إياكم، وقد سبيتم منا خلقا، وقد شجيتم بقتلنا إياكم كما شجينا بسبيكم إيانا من قبل.

الإعراب: "لا": ناهية جازمة. "تنكروا": فعل مضارع مجزوم بـ"لا" وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: واو الجماعة فاعل، والألف: فارقة. "القتل": مفعول به منصوب بالفتحة. "وقد": الواو: حالية، و"قد": حرف تحقيق. "سبينا": فعل ماض مبني للمجهول ونا: نائب فاعل. "في حلقكم": جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، و"كم": مضاف إليه محلها الجر. "عظم": مبتدأ مؤخر. "وقد": الواو: استئنافية، "قد": حرف تحقيق. "شجينا": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ونا: فاعل.

وجملة "لا تنكروا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "سبينا": حالية محلها النصب. وجملة "في حلقكم عظم": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "شجينا": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعمال (حلقكم) مفردا مراد به الحلوق.

(١) النساء: ٤.

(٢) الحج: ٥.." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٤/١٢>

"النفي ينافي هذا الغرض، لأنها إذا عريت من حرف النفي، لم تفد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر. ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي على ما تقدم، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع، وهو مراد. وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم، وذلك **لأمن اللبس**، وزوال الإشكال. فمن ذلك [من الطويل]:

تزال حبال مبرمات أعدها ... لها ما مشى يوما على خفه جمل

والمراد: والله لا تزال، فحذف "لا". والحبال: العهود. والمبرمات: المحكمات. أعدها لها، أي: للمحبوبة مدة مشي الجمل على خفه، كما يقال: "ما طار طائر"، و"ما حنت النيب". ودل على إرادة القسم حذف حرف النفي، فلولا القسم، لما ساغ الحذف، ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير "لا"، نحو: و"الله أقوم"، والمراد: لا أقوم. وإنما لم يجز حذف غيرها؛ لأنه لا يجوز حذف "لم"، و"ما"؛ لأن "لم" عاملة فيما بعدها، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل. وكذلك "ما" قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز. ولا يكون هذا الحذف إلا في القسم؛ لأنه لا يلبس بالموجب، إذ لو أريد الموجب، لأتي بـ"إن" واللام، والنون، وهو كثير. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

فقلت لها تالله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي: لا أبرح. وقال أيضا [من مجزوء الكامل]:

تنفك تسمع ... إلخ

وقال [من البسيط]:

١٠٢٩ - تالله يبقى على الأيام مبتقل ... جون السراة رباع سنه غرد

١٠٢٩ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٧؛ ولسان العرب ٥/ ١٥٥ (كور)؛ ولمالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب ١١/ ٦١ (بقل)؛

وللهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٦٦.

المبتقل: طالب البقل، أو آكله. الجون: الأبيض، والأسود. سراة كل شيء: أعلاه، وسراة الفرس: أعلى متنه. الرباعي من الدواب: ما ظهرت رباعيتاه وهما السنان بين الثنية والناب في كل فك. الغرد: الرافع صوته بالغناء.

يقسم بالله تعالى أنه لن يعيش أبدا حيران مهما كان عيشه طيبا وهانئا.

الإعراب: "تالله": التاء: حرف جر وقسم، "الله": لفظ الجلالة مجرور بالكسرة. "يبقى": فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. "على الأيام": جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. "مبتقل": فاعل مرفوع بالضمة. "جون": نعت مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "السراة": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "رباع": نعت ثان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتنوين. "سنه": مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "غرد": خبر =." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٣٦٤/٤>

"فجمع بين "ألا"، و"يا"، وكلاهما للتنبيه.

وأما "وا"، فمختص به الندبة؛ لأن الندبة تفجع وحزن، والمراد رفيع الصوت ومده لاستماع جميع الحاضرين. والمد الكائن في الواو والألف أكثر من المد الكائن في الياء والألف.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك، وتؤثر فيه الندبة والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتنبيه المدعو، والمدعو مفعول في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: "يا فلان"، فقيل لك: "ماذا صنعت به؟ " فقلت: "دعوته"، أو"ناديته"، وكان الأصل أن تقول فيه: "يا أدعوك"، و"أناديك"، فيؤتى بالفعل وعلامة الضمير، لأن النداء حال خطاب، والمخاطب لا يحدث عن اسمه الظاهر، لئلا يتوهم أن الحديث عن غيره، ولأن حضوره يغني عن اسمه، ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء، وهو قولهم: "يا"، ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريب والبعيد. وكان ذلك بحرف لين ليمتد به الصوت، وعرف بالنداء حتى استغني عن ذكر الفعل، وحذف اختصارا مع أمن اللبس، فقالوا: "يا فلان"، ولم يقولوا: "يا أدعو فلانا". وكان حقه أن يقولوا: "يا أدعوك"، إلا أن الفعل حذف لما ذكرنا، ووصع الاسم الظاهر موضع المضمر؛ لئلا يظن كل سامع النداء أنه هو المنادى والمعني بعلامة الإضمار. واختص باسمه الظاهر دون كل من يسمعه، وجرى ذلك له إذا كان وحده، كما يجري عليه إذا كان في جماعة؛ لئلا يختلف، فيلتبس، كما لزم ذلك الفاعل في إعرابه. ألا ترى أنك ترفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، ومع هذا فإنك ترفعه

حيث لا مفعول، نحو: "قام زيد وظرف خالد"؟

واعلم أنهم قد اختلفوا في العامل في المنادى، فذهب قوم إلى أنه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف، قال: وذلك من قبل أن هذه الحروف إنما هي تنبيه المدعو، وهي غير مختصة، بل تدخل تارة على الجملة الاسمية، نحو قول الشاعر [من البسيط]:

يا لعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحون على سمعان من جار (١)

وتارة على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ألا يسجدوا﴾ (٢) وما هذا سبيله فإنه لا يعمل، ولا يقال بأنه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذي هو" أدعو"؛ لأنا نقول:

= وجملة "النداء": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هجت": في محل جر مضاف إليه. وجملة "زادني": واقعة في جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ألا يا" حيث جمع بين "ألا" و"يا" وكلاهما للتنبيه.

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

(٢) ﴿ألا يسجدوا﴾ [النمل: ٢٥]. وقد أثبت الشارح قراءة الكسائي والحسن ورويس وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٧/ ٦٨؛ وتفسير الطبري ١٩/ ٩٣؛ وتفسير القرطبي ١٣/ ١٨٦؛ والكشاف ٣/ ١٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٤٦.." <شرح المفصل لابن يعيش؟ ابن يعيش ٥/٥١>

"١٠٤٨ - (والألف الهاوي لأنه اتسع ... به هواء الصوت عندما ارتفع)

١٠٤٩ - (ويجعل المهتوت وصف التاء ... لما به من هتة الخفاء)

طريق إدغام المتقاربين

١٠٥٠ - (في المتقاربين حيث يدغم ... لا بد من قلب به ينتظم)

١٠٥١ - (والأول القياس إن لم يعرض ... أمر كما في اذبحتودا إذ رضي)

١٠٥٢ - (وهكذا في بعض تاء افتعلا ... إذ كثر التغيير فيها كاصطلى)

١٠٥٣ - (يضعف محم مدغما في معهم ... في السدس ست شذ وهو يلزم)

١٠٥٤ - (ولم يجز إدغام ما يلتبس ... كمثل زنماء ففك يؤنس)

١٠٥٥ - (من ثم قالوا طدة لا وطدا ... لثقل أو لبس وألغوا وتدا)

١٠٥٦ – (ولم يبالوا في امحى واطيرا ... إذ أمن اللبس إذا تغيرا)

١٠٥٧ – (وجاء ود عن تميم في وتد ... إذ جمعه الأوتاد يكفي للسند)

١٠٥٨ – (لم يدغموا حروف مشفر ضوي ... فيما يدانيها لضعف يلتوي)

١٠٥٩ – (وسيد ولية قد أدغما ... حيث أعلا قبل أن يدغما)

١٠٦٠ – (والنون في لام وراء تدغم ... إذ كرهت نبرتها فيلزم)

١٠٦١ – (وأدغمت في الميم حيث اشتركا ... في صفة الغنة حين أدركا)

١٠٦٢ – (وهكذا في الواو مثل الياء ... إذ أمكن الغنة بالإبقاء)

١٠٦٣ – (وقد أتى نخسف بهم واغفر لي ... لبعض شأنهم بغير المثل)

١٠٦٤ – (لا يدغمون أحرف الصفير ... في غيرها حفظا عن التغيير)

١٠٦٥ – (لم يدغموا المطبق في سواه ... من غير إطباق لما حواه)." <الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية؟ ابن الحاجِب ٢/٨٤>

"لوجب قلب حرف العلة ألفا، كما وجب ذلك في "فعل" و"فعل" بفتح العين وكسرها، وإن لم يحفظ١ شيء من ذلك في كلامهم.

فإن قيل: وما الدليل على أن بابا ودارا وساقا وأمثالها على "فعل" بفتح العين، في الأصل، ولعلها مضمومة في الأصل أو مكسورة؟ فالجواب أنه لا بد من ادعاء أن العين متحركة في الأصل؛ لأن الألف لا تكون أبدا أصلا، إلا منقلبة عن ياء أو واو، ولا يمكن أن يدعى قلب الألف في باب ودار وساق إلا عن حرف علة متحرك، إذ لو كان ساكنا في الأصل لصح كما صح قول وبين. فإذا ثبت أنه متحرك٢ في الأصل فأولى ما يدعى من الحركات الفتحة؛ لأنها أخفها؛ ولأن "فعلا"٣ المفتوح العين أكثر من "فعل" و"فعل"، بضم العين وكسرها.

وأما٤ خاف ومال وصاف فالذي يدل على أنها "فعل"، في الأصل، أنها أسماء فاعلين، من "فعل" نحو: خاف يخاف وصاف يصاف ومال يمال. فمجيء المضارع على "يفعل" دليل على أن الماضي على "فعل".

واسم الفاعل من "فعل" يأتي على "فعل" بكسر العين، نحو: فرق فهو فرق وحذر فهو حذر. ولا يأتي على "فعل" ولا "فعل" بضم العين أو فتحها.

ولا تصح العين في شيء، مما جاء على وزن الفعل، إلا فيما٥ كان مصدرا لفعل لا يعتل، نحو: العور والصيد؛ لأنهما مصدران لـ"عور" وصيد"، فصحا كما صح فعلهما. أو ما جاء شاذا٦ –نحو: القود والحوكة

وروع وحول- فإن العين صحت فيها[7]، وكان القياس إعلالها كما تقدم. وفي ذلك منبهة على ما ادعينا من أن الأصل في باب: "بوب"، وفي مال: "مول"، وأمثالهما.

فإن[8] قال قائل: لأي شيء لم تجر هذه الأسماء التي هي على وزن الفعل، على أصلها فتصح، ليكون ذلك فرقا بينها وبين الفعل، كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد، فقالوا "هو أطول منه" فصححوا، فرقا بينه وبين "أطال" على ما تبين في موضعه؟ [9] فالجواب أن ما لحقته زيادة.

---

١ في حاشية ف بخط أبي حيان: "حفظ: هيؤ الرجل فهو هيئ: حسنت هيئته. نقله ابن مالك". قلت: وهذا وهم، فالحاشية ليس لها علاقة بما يذكره ابن عصفور؛ لأنه يتحدث عن الاسم الذي على وزن "فعل"، وما في الحاشية هذه خاص بالفعل. انظر ص٢٨٩.

٢ سقط من م.

٣ ف: فعل.

٤ المنصف ١: ٣٣٣.

٥ م: إلا ما.

٦ المنصف: ١: ٣٣٣-٣٣٤.

٧ ف: فيهما.

٨ سقط من النسختين حتى قوله "**فأمن اللبس**"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

٩ انظر ص٣١٣.." <الممتع الكبير في التصريف؟ ابن عُصْفُور ص/٣٠٢>

"من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف، فلو أعللته لالتبس بالفعل؛ لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين كما أن الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل، **فأمن اللبس**.

فإن لم يكن على وزن فعل من الأفعال فإنه لا يعتل، ولا يغير عن بنائه الأصلي[1] بل يجري مجرى الصحيح نحو: سولة[2] وعيبة[3] وحول[4] وصير[5]، وكذلك إذا بنيت[6] من القول أو البيع مثل "إبل" قلت[7]: قول وبيع. إلا أن يكون الاسم على "فعل" بضم العين والفاء من الواو، أو "فعل" من الياء بضم الفاء وإسكان العين، أو "فعل" من الواو بكسر الفاء وفتح العين، جمعا لاسم قد اعتلت عينه فقلبت الواو فيه ألفا وياء، أو "فعل" من الواو بإسكان العين وكسر الفاء.

فإن كان على "فعل" من الواو فإنه يخالف الصحيح، في التزام إسكان عينه[8]. فتقول في جمع نوار: "نور"، وعوان: "عون"، وسوار: "سور"، بالإسكان ليس إلا. وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو: رسل ورسل. وذلك أنه لما انضاف إلى ثقل الضمة ثقل الواو لم يجز إلا السكون؛ لأنه كلما كثر الثقل كان أدعى للتخفيف.

ولا يجوز تحريك العين من "فعل" المعتل العين، إلا في ضرورة، نحو، قوله[9]:

عن مبرقات بالبرين، وتبـ ... ـدو في، الأكف اللامعات، سور[10]

وقول الآخر[11]:

أغر الثنايا، أحم اللثا ... ت، تمنحه سوك الإسحل

---

١ المنصف ١: ٣٣٥-٣٣٦.

٢ السولة: الكثير السؤال، من: سلت تسال.

٣ العيبة: الكثير العيب للناس.

٤ الحول: التحول والحذق.

٥ الصير: جمع صيرة، وهي الحظيرة. م: "صيد" وفي حاشية ف "سيبويه: وبيع وديم". انظر الكتاب ٢: ٣٦٨.

٦ م والمنصف: إذا أردت.

٧ م: فقلت.

٨ المنصف ١: ٣٣٦ والكتاب ٢: ٣٦٨-٣٦٩.

٩ عدي بن زيد. ديوانه ص١٢٧ والكتاب ٢: ٣٦٨ وشرح الشافية ٢: ١٢٧ و٣: ١٤٦ وشرح شواهده ص١٢١-١٢٥ والمنصف ١: ٣٣٨ ورسال الغفران ص١٧٩ وشرح المفصل ١٠: ٨٤. والمبرقات: النساء المتزينات المتعرضات. والبرون: جمع برة. وهي الخلخال.

١٠ م: بالبرير وتبدو وفي.

١١ عبد الرحمن بن حسان. ديوانه ص٤٨ والمقتضب ١: ١١٣ وشرح شواهد الشافية ص١٢٢ والمنصف ١: ٣٣٨ وشرح المفصل ١٠: ٨٤ واللسان والتاج "سوك" والعيني ٤: ٣٥٠-٣٥١. والأحم: من الحمة،

وهي لون بين الدهمة والكمتة. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.." <الممتع الكبير في التصريف؟ ابن عُصْفُور ص/٣٠٣>

"وإن كان على وزن "افعل" أو "افعال"، نحو: ابيض وابياض، واعور واعوار، فإن العين تصح ولا تعتل[1]. وإنما لم تعتل؛ لأنك لو أعللت "ابيض" و[2] "اعور" لقلت "باض" و"عار"، فيلتبس بـ"فاعل". وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفا، لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ.

وكذلك لو أعللت "ابياض" واعوار" للزمك أن تقول "باض" و"عار" فيلتبس بـ"فاعل". وذلك أنك إذا فعلت بهما[3] ما فعلت بـ"افعل" التقى ساكنان: ألف "افعال" والألف المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ "باض" و"عار".

ومما يوجب أيضا تصحيح "افعل" و"افعال" أن المزيد إنما اعتل بالحمل على غير المزيد، [وغير المزيد][4] مما هو في معنى "افعل" و"افعال" لا يعتل[5] نحو: عور وصيد. فليس لـ"افعل" و"افعال" ما يحملان عليه في الإعلال.

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقا للفعل في وزنه، أو لا يكون. فإن كان موافقا للفعل في وزنه[6] –وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقا لعدد حروف الفعل، وحركاته كحركاته وسكناته كسكناته– فلا يخلو من أن يكون موافقا للفعل في جنس الزيادة فلا[7] يخلو من أن يكون إعلاله إعلال الفعل مصيرا له على لفظ الفعل، أو لا يكون.

فإن لم يكن مصيرا له على لفظه أعللته **لأمن اللبس**. وذلك نحو أن تبني من القول اسما على "يفعل" بضم الياء والعين، فإنك تقول "يقول". وكذلك إن بنيته من البيع قلت "يبيع". والأصل "يبيع"، فنقلت الضمة من الياء إلى الباء، فصارت الياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، كما فعلوا في بيض ومبيع، في مذهب[8] [سيبويه في إعلالهما. هذا مذهب جماعة

---

١ المنصف ١: ٣٠٤-٣٠٥.

٢ م: أو.

٣ م: به.

٤ من م.

٥ علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: "قد نبهنا على هذا قبل، فانظره". يريد أن ابن عصفور حمل ههنا المزيد على غير المزيد في الاعتلال، مع أنه كان قد حمل من قبل غير المزيد على المزيد في ذلك. انظر ص٣٠٥ و٣٠٧ و٣٦٢.

٦ سقط "أو لا يكون ... في وزنه" من م.

٧ سقط من النسختين إلى قوله "لم يعل لئلا يلتبس"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

٨ انظر الكتاب ٢: ٣٦٥-٣٦٦.." <الممتع الكبير في التصريف؟ ابن عُصْفُور ص/٣١٢>

""نهو"١ وهما من الشجو والنهية.

بل قد تتأثر اللام لضعفها بالكسرة المنفصلة نحو:"ابن عمي دنيا" وهو من الدنو٢.

وأيضا فإن إعلال لام"الأعلين"ونحوه لا يوقع في لبس، بخلاف إعلال عين"غيور) وأمثاله.

فلو كانت اللام مفتوحة بعدها ألف صححت لخفة الفتحة والألف. ولأن هذا النوع إما مثنى نحو: "فتيان"، أو غير مثنى ك"صميان"٣.

فلو أعلت في المثنى التبس بالمفرد حين يضاف، ولو أعلت في غير المثنى التبس بفعال، فإنه كثير، وكلا الأمرين منتف في الجمع المذكور إذا أعل٤.

وكذلك ما أشبه هذا الجمع"في كون لامه"٥ ياء أو واوا غير مفتوحة بعد فتحة وقبل واو ساكنة مثل: "عنكبوت" من "رمى" فإن أصله:"رمييوت" مثل"أعليون" فتقلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف لملاقاة الواو بعدها فيصير:"رميوتا"٦ وسهل ذلك **أمن اللبس** إذ ليس في الكلام "فعلون ولا فعلوت".

---

١ في اللسان "نهى" ويقال: إنه لأمور بالمعروف ونهو عن المنكر. على "فعول". قال ابن بري: كان قياسه أن يقال: "نهي"؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياء".

٢ في إصلاح المنطق ص ٣١٢: "وهو ابن عمي دنيا ودنيا". وفي الصحاح "دنا": "هو ابن عم دني، ودنيا، ودنيا، ودنية". وينظر اللسان "الدنو) .

٣ الصميان: الرجل الماضي النافذ من قولهم: أصمى إذا أنفذ الرمية.. النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١١٥١.

٤ ينظر المنصف ٢/١٣٥-١٣٦.

٥ في أ: "في كونه لامه".

٦ ينظر الممتع ٢/٧٤٠-٧٤١.." <إيجاز التعريف في علم التصريف؟ ابن مالك ص/١٦٨>

"الصحيح "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

ومثال قولهم "فا" دون إضافة صريحة قول الراجز:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أراد خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها.

ص: وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبا، مفتوحة بعد أختيها، وليست دليل الإعراب خلافا للأخفش.

ش: قد علم بما تقدم أي فعل هو المعرب، فلم يحتج هنا إلى تقييد بمضارعة بل أطلق القول لأمن اللبس، ويتناول قولنا "ألف اثنين أو واو جمع" كونهما ضميرين نحو: أنتما تذهبان، وأنتم تذهبون. وكونهما علامتي تثنية الفاعل وجمعه كقوله صلى الله عليه وسلم "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين. وقد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي، لكن سهل الاستغناء بالتقدير في نحو: غلامي، كون الاسم أصيل الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوي، بخلاف الفعل، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١/٥٠>

"وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس، ويقاس عليه وفاقا للفراء، ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة.

ش: المضافان لفظا إلى متضمنيهما كقوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر:

رأيت ابني البكري في حومة الوغى ... كفاغري الأفواه عند عرين

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ. وسواء كانت الإضافة صريحة "كصغت قلوبكما" أو غير صريحة "كفاغري الأفواه" فإن الأفواه غير مضافة في اللفظ وهي في المعنى مضافة، والتقدير: كفاغرين أفواههما، يعني أسدين فاتحين أفواههما

عند عرينهما ذابين عن أشبالهما.

فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين في شيئين هما شيء واحد لفظا ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما في الضم، وفي مجاوزة الإفراد. وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود. ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو (فقد صغت قلوبكما) و (فاقطعوا أيديهما) وفي قراءة ابن مسعود "فاقطعوا أيمانهما" وفي الحديث "إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه" وجاء لفظ الإفراد أيضا في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه الحديث في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١٠٦/١>

""ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما" ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر كقوله:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ ... كنوافذ العبط التي لا ترقع

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع في السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة. ولو قصد قاصد الإخبار عن يدي كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع.

وإذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختارا كقوله تعالى (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم) وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع.

وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبا نحو: قضيت درهميكما، لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالبا، فإن **أمن اللبس** جاز العدول إلى الجمع سماعا عند غير الفراء، وقياسا عنده، ورأيه في هذا أصح، لكونه مأمون اللبس، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما "ما أخرجكما من بيوتكما" وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما "إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثا وثلاثين الحديث" وفي حديث آخر "هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر" وفي

حديث علي وحمزة رضي الله عنهما "فضرباه بأسيافهما" وأمثال ذلك كثيرة.." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١/١٠٧>

"أما النهار ففي قيد وسلسلة ... والليل في جوف منحوت من الساج

ومن هذا القبيل قولهم: شعر شاعر، وموت مائت.

ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق، خلافا للكسائي، ويتحمله المشتق خبرا أو نعتا أو حالا ما لم يرفع ظاهرا، لفظا أو محلا، ويستكن الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقا للكوفيين.

ش: مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميرا لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيرا إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه لأنه خال من معنى الفعل. فلو وقع موقع المشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير، كقولك مشيرا إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففي أسد حينئذ ضمير مرفوع به لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: رأيت رجلا أسدا أبوه، ومنه قول الشاعر:

وليل يقول الناس من ظلماته ... سواء صحيحات العيون وعورها

كأن لنا منه بيوتا حصينة ... مسوحا أعاليها وساجا كسورها

فرفع الأعالي والكسور بمسوح وساج، لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق، كان ارتفاع المضمر به أولى، لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل في أكثر الكلام. وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا أو ظاهرا، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزا وحالا، كقول الشاعر:

تخبرنا بأنك أحوذي ... وأنت البلسكاء بنا لصوقا." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١/٣٠٦>

"وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا، ورفعه ظاهرا لتأوله بمشتق، لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظا نحو: زيد قائم غلامه، ولا محلا نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بد من رفعه ضميرا، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف، فإن برز فالبارز

مؤكد للمستكن. وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، والزيدان العمران ضاربهما هما، "فهو" فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو، و"هما" فاعل مسند إلى ضاربهما، وهو عائد على الزيدان، والمضاف إليه عائد على العمران، وأفرد "ضارب" المسند إليه المثنى، لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز في مثل هذا مجمع عليه، لكون المعنى ملتبسا بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثاني ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه. ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر:

لكل إلفين بين بعد وصلهما ... والفرقدان حجاه مقتفيه هما

والتزم البصريون الإبراز مع **أمن اللبس** عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١/٣٠٧>

"**أمن اللبس**، وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

فقومي مبتدأ، وذرا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جار على ذرا المجد في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس، ومثله قول الشاعر أيضا:

إن الذي لهواك آسف رهطه ... لجديرة أن تصطفيه خليلا

ومثله أيضا قول الآخر:

ترى أرباقهم متقلديها ... إذا حمي الحديد على الكماة

وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثاني: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت الثالث: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها. والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه.

والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا، فمن التزم إبراز الضمير عموما مع الخبر الجاري على غير صاحب معناه، التزمه مع النعت والحال الجاريين على غير ما هما له، **أمن اللبس** أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز في الخبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه في النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجاري على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبي عبلة: (يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه) بخفض "غير".." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١/٣٠٨>

"وإن كان الجاري على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلا، **وأمن اللبس**، اغتفر ستر الضمير، كقولك: زيد الخبز يأكله. فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيدا يضرب الغلام.

ص: والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافا لثعلب.

ش: الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية فمثالها: الله فضله عظيم، وإن كانت فعلية فمثالها: (الله يجتبي إليه من يشاء) ويدخل في الاسمية المصدرة بحرف عامل في المبتدأ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط، ويدخل في الفعلية الشرطية المصدرة بحرف، أو باسم معمول للشرط، فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل في المبتدأ: (الله لا إله إلا هو) و (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين) ومثال الإخبار بشرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط: الله من يطعه ينج. ومثال الإخبار بشرطية مصدرة بحرف: الله إن تسأله يعطك. ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول للشرط: الله من يهد فلا مضل له.

ومنع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية، نظرا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك. وهذا." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ١/٣٠٩<

"تعالى: (وإن كل لما جميع لدينا محضرون). و: (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا). و: (إن كل نفس لما عليها حافظ). ومذهبهم أن اللام التي بعد إن هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس. وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وايم الله لقد كان خليقا للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي). وكقول معاوية في كعب الأحبار: "إن كان من أصدق هؤلاء". أخرجه البخاري. ومثله ما حكى ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء: "وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا" بكسر اللام وتخفيف الميم، على معنى: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا. ومثل ذلك قول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

وقول الآخر:

إن وجدت الكريم يمنع أحيا ... نا وما إن بذا يعد بخيلا

ويلزم ترك اللام إن **أمن اللبس**، وكان في الموضع اللائق بها نفي، كقول الشاعر:

أما إن علمت الله ليس بغافل ... فهان اصطباري إن بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أن إن المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من إن، بل هي." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٢/٣٤>

"خروف: فقد أفسد اللفظ والمعنى، وقال الأخفش في "المسائل" تقول ضرب الضرب الشديد زيدا وضرب اليومان زيدا وضرب مكانك زيدا ووضع موضعك المتاع. ومن مسائله: أعطي إعطاء حسن أخاك درهما، ويا مضروبا عنده زيدا.

ص: ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن **أمن اللبس** ولم يكن جملة أو شبهها خلافا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم. ولا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفراء، ولا مميز خلافا للكسائي، ولا يجوز كين يقام ولا جعل يفعل، خلافا له وللفراء.

ش: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب أعطى إذا **أمن اللبس** نحو أعطيت زيدا درهما، ولا في منعها إن خيف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا، فيجوز في المثال الأول أن يقال أعطى درهم زيدا، لأن اللبس فيه مأمون. ولا يجوز في المثال الثاني أن يقال أعطي عمروا زيدا، لأن عمرا مأخوذ فيتوهم كونه آخذا. ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ول ا جارا ومجرورا، وذلك مثل قولنا: في ظننت الشمس بازغة: ظنت بازغة الشمس، وفي علمت قمر الليلة بدرا: علم بدر قمر الليلة، وفي اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة: اتخذ موضع صلاة مقام إبراهيم، فيجوز هذا وأمثاله، كما يجوز أعطي درهم زيدا وأدخل القبر الميت وكسيت الجبة عمرا، لأن المعنى مفهوم واللبس مأمون. وإذا كان **أمن اللبس** مسوغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا في كلام واحد نحو خرق الثوب المسمار - وبلغت سوءاتهم هجر - فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى.

فلو خيف اللبس لم ينب إلا الأول نحو علم صديقك عدو زيد، فإن معناه علم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها فلو عكست لانعكس المعنى. وأكثر مسائل هذا الباب هكذا، ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقا. ويجوز أيضا أن يقال في أعلمت زيدا كبشك سمينا: أعلم كبشك سمينا زيدا، لأن زيدا والكبش مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع في وهم.." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٢/١٢٩>

"وحكى السيرافي في شرح الكتاب أن الفراء يجيز كين أخوك في كان زيد أخاك، وزعم أنه ليس من كلام العرب. ورد عليه بأن قيل هو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر. وأجاز الكسائي في امتلأت الدار رجالا: امتلئ رجال. وحكى خذه مطيوبة به نفس، ومن الموجوع رأسه والمسفوه رأيه والموقوف أمره. وأجاز هو والفراء في كان زيد يقوم وجعل عمرو يفعل: كين يقام وجعل يفعل، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي، ومستغنى عنه عند الفراء.

فصل: ص: يضم مطلقا أول فعل النائب، ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا أوله تاء، ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل. ويحرك ما قبل الآخر لفظا إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديرا بكسر إن كان الفعل ماضيا وبفتح إن كان مضارعا. وإن اعتلت عين الماضي ثلاثيا أو على انفعل أو افتعل كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضم وربما أخلص ضما، ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس. وكسر فاء فعل ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغة، وقد تشم فاء المدغم، وشذ في تفوعل تفيعل. وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلا، وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس".

ش: النائب هو ما يسند إليه فعل ما لم يسم فاعله، وكيفية صوغه لما لم يسم فاعله أن يضم أوله مطلقا، أي في مضي ومضارعة. وإن كان الماضي مفتتحا بتاء مزيدة ضم أوله وثانيه، وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، ويزاد إلى ذلك تحريك ما قبل الآخر لفظا أو تقديرا بكسر في الماضي وفتح في المضارع كقولك في ضرب وتعلم واستخرج: ضرب وتعلم واستخرج. وفي يضرب ويتعلم ويستخرج: يضرب ويتعلم ويستخرج. فهذه أمثلة المحرك ما قبل آخره لفظا، وأمثلة المحرك ما قبل آخره تقديرا قيل وأقيم واستقيم ورد الشيء وأعد واستعد ويقال ويقام ويستقام ويرد ويعد ويستعد. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي: "ويحرك ما قبل الآخر لفظا إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديرا".." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٢/١٣٠>

"ومن العرب من يكسر فاء رد ونحوه بإخلاص وإشمام. وحكى الأخفش أن من العرب من يقول في تعولم تعيلم، وهو في الشذوذ مشبه بقول بعض في ابنك وأخيك ابنؤك وأخؤك.

وقد يقال في فعل فعل تخفيفا دون نقل. وربما نقلوا فقالوا في علم علم. وإلى هذا أشرت بقولي "وكسر فاء فعل ساكن العين لإدغام أو تخفيف لغة".

وما تعلق بالفعل وليس بفاعل ولا شبيه به ولا بنائب عنه فمنصوب لفظا إن لم يدخل عليه حرف جر، ومحلا إن دخل عليه، وأمثلة ذلك بينة، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها.

وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة بفاعل

منصوب ومفعول مرفوع كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وكقول الشاعر:

مثل القنافد هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

فرفع هجر ونصب السوءات وهي البالغة وهجر مبلوغة، كما رفع الثوب وهو." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٢/١٣٢>

"منصوب بيكون والتقدير أما أن يكون إنسان صديقا فالمذكور صديق. ورد المبرد قوله، ولم يذكر حجة الرد. والحجة أنا إذا قدرنا أن يكون لزم كون أن وصلتها في موضع نصب على المذهب المختار. وينبغي أن يقدر قبلها أن يكون آخر ويؤدي إلى التسلسل والتسلسل محال.

فصل: ص: لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة.

ش: قد تقدم أن الحال خبر في المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة. وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة **وأمن اللبس**، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى **وأمن اللبس**. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ؛ فمن المسوغات تخصص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم* أمرا من عندنا) وكقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبينة ... في قومه ألف عام غير خمسينا

وتخصصه بالإضافة كقوله تعالى (وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين) ومثله (وحشرنا عليهم كل شيء قبلا) في قراءة غير نافع وابن عامر.." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٢/٣٣١>

"متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا

ومثال تعدد الحال بتفريق لتعدد صاحبها قول الآخر:

عهدت سعاد ذات هوى معنى ... فزدت وعاد سلوانا هواها

وينبغي عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثاني الاسمين وآخرهما لأولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين واغتفر انفصال الثاني وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين، إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ. وأما إذا جعل أولى الحالين لأول الاسمين وأخراهما لثانيهما، فإنه يلزم انفصال الموضعين معا والأصل اتصالهما معا، لكنه متعذر فيهما ممكن في أحدهما، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع

وأمن اللبس كقول امرئ القيس:

خرجت بها أمشي تجر وراءنا ... على أثرينا ذيل مرط مرحل

ومثله:

لقي ابني أخويه خائفا ... منجديه فأصابوا مغنما

ومن الجائي على ما ينبغي قول عمرو بن كلثوم:

وإنا سوف تدركنا المنايا ... مقدرة لنا ومقدرينا

ويجب للحال إذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معادا معها إما، كقوله تعالى (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) وإذا وقعت بعد "لا" وجب لها أيضا أن تردف بأخرى معادا معها "لا" كقولك: من وجد فلينفق لا مسرفا ولا مقترا، إلا أن الإفراد بعد إما ممنوع مطلقا، أعني في النثر والنظم، وأما." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٢/٣٥٠>

"فصل: ص: "بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. وقد يبنيان من فعل المفعول إن **أمن اللبس**، ومن فعل أفعل مفهم عسر أو جهل، ومن مزيد فيه. فإن كان أفعل قيس عليه وفاقا لسيبويه. وربما بنيا من غير فعل، أو فعل غير متصرف. وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره. ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور، إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافا إليه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما [وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما] ".

ش: قيد ما يبنى منه فعل التعجب بكونه فعلا تنبيها على خطأ من يقول من الكلب ما أكلبه، ومن الحمار ما أحمره، ومن الجلف ما أجلفه. وقيد بكونه ثلاثيا ليعلم امتناع بنائه من ذي أصول أربعة مجردا كان كدحرج، أو غير مجرد كابرنشق. وقيد كون الثلاثي مجردا تنبيها على أن حقه ألا يبنى من مزيد فيه كعلم وتعلم وقارب واقترب. وقيد بكونه فعلا تاما تنبيها على أنه لا يبنى من فعل ناقص ككان وظل وكرب وكاد، وقيد بكونه مثبتا تنبيها على أنه لا يبنى من فعل مقصود نفيه، لزوما كلم يعج، أو جوازا كلم يعج، وقيد بالتصريف تنبيها على امتناع بنائه من يذر ويدع ونحوهما. وقيد بقبول معناه للكثرة تنبيها على امتناع بنائه من مات وفنى ونحوهما. وقيد بكونه غير مبني للمفعول تنبيها على أن حقه أن يبنى نم فعل الفاعل كعلم

لا من فعل المفعول كعلم. وقيد بكونه لا يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء احترازا من شنب ودعج ولمي وعرج ونحوهما من الأفعال التي بناء الوصف منها للمذكر أفعل." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٤٤>

"رفعته. وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثي على غير فاعل ردت إليه مالم يقدر الوقوع. وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، ولو كان من متعد إن **أمن اللبس** وفاقا للفارسي. والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقا. وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق.

ش: الصفة التي معناها لسابقها نحو مررت برجل حسن وبرجلين حسنين وبرجال حسنين أو حسان، وبامرأة حسنة وبامرأتين حسنتين وبنساء حسنات أو حسان، فمعنى هذه الصفات لما سبق من رجل ورجلين ورجال وامرأة وامرأتين ونساء فجيء بها مطابقة ونوى معها ضمائر موافقة. واحترزت بقولي ما لم يمنع من المطابقة مانع من صفة اشترك فيها المذكر والمؤنث كثيب وربعة، ومما وقع فيها الاشتراك مطلقا كجنب، ومما يخص المذكر أو المؤنث لفظا ومعنى، أو لفظا لا معنى، أو معنى لا لفظا. وقد نبهت على ذلك في صدر هذا الباب. ثم نبهت بقولي وكذا إ ن كان معناها لغيره ولم ترفعه، على أنه يقال مررت برجلين حسني الغلمان، أو حسنين غلمانا، ورجال حسان الغلمان أو حسان غلمانا وبامرأة حسنة الغلام أو حسنة غلاما، وبنساء حسنات الغلمان، أو حسنات غلمانا، فيجاء بهذه الصفات مطابقة لما قبلها، وإن كان معناها لما بعدها لأنها لم ترفعه، وإنما رفعت ضمائر ما قبلها فجرت مجرى ما هي لما قبلها معنى ولفظا. فلو رفعت ما بعدها لم تطابق ما قبلها، بل تعطى ما يعطى الفعل المؤدي معناها إذا وقع موقعها، فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما، وبرجال حسن غلمانهم، كما يقال حسن غلاماهما، وحسن غلمانهم، وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن.

والأحسن فيما فاعلها جمع أن تجمع جمع تكسير كقولك مررت برجال حسان غلمانهم. ومن لغته أن يقدم على الفاعل علامة تثنيته وجمعه فيقول مررت برجلين حسنا غلاماهما، ورجال حسنوا غلمانهم، فإنه يقول: مررت برجلين حسنين." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/١٠٠>

"إلى أن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس. فيقال زيد ظالم العبيد خاذلهم، راحم الأبناء ناصرهم، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون. قال أبو علي في التذكرة: من قال زيد الحسن عينين فلا بأس أن تقول زيد الضارب أبوين، والضارب الأبوين،

والضارب الأبوان. والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجه، الأمر في ذلك كله واحد. ومثله الضارب الرجل إذا أردت الضارب رجله.

قلت: هكذا قال أبو علي في التذكرة، ولم يقيد **بأمن اللبس**، والصحيح أن جواز ذلك متوقف على **أمن اللبس**. ويكثر **أمن اللبس** في اسم فاعل غير المتعدي، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور. ومنه قول ابن رواحة الأنصاري رضي الله عنه:

تباركت إني من عذابك خائف ... وإني إليك تائب النفس باخع

ومنه قول رجل من طيئ:

ومن يك منحل العزائم تابعا ... هواه فإن الرشد منه بعيد

ومن وروده في المصوغ من متعد قول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة، وهو يجرى مجراها مطلقا إن كان مصوغا من متعد إلى واحد كمضروب ومرهوب ومرفوع ومجموع، فيقال هذا مضروب العبد ومرهوب قوم ومرفوع قدرا، وهو مجموع الأمر وأمره وأمرا، ومجموع الأمر وأمره كما يقال هو حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها وحسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجه والوجه ووجهه. وكذا البواقي.." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/١٠٤>

""إن الله أنزل هذا القرآن فجعله عربيا، وأنزله بلغة قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل والسلام".

ص: ومنها "الكاف" للتشبيه، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل، وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل. وقد توافق "على". وقد تزاد إن **أمن اللبس**. وتكون اسما فتجر ويسند إليها، وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة. وتزاد بعدها "ما" كافة وغير كافة، وكذا بعد رب والباء. وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل. وقد تحدث في الكاف معنى التعليل. وربما نصبت حينئذ مضارعا، لا لأن الأصل كيما، وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره، لا خبر مبتدأ محذوف، وما نكرة موصوفة بهما خلافا لأبي علي في المسألتين. وتزاد "ما" غير كافة بعد "من وعن".

ش: الكاف من الحروف التي تجر الظاهر وحده كحتى، فكما استغنى في الغاية مع المضمر بإلى عن حتى، استغنى في التشبيه مع المضمر بمثل عن الكاف. إلا أن الكاف خالفت أصلها في بعض الكلام

لخخفتها، فجرت ضمير الغائب المتصل كقول الشنفري:

لئن كان من جن لأبرح طارقا ... وإن كان إنسانا ما "كها" الإنس يفعل

أي ما مثلها الإنس يفعل. ومثله قول الراجز في وصف حمار وحش وأتن:

ولا أرى بعلا ولا حلائلا ... كه ولا كهن إلا حاظلا

وقد خولف بها الأصل أيضا فأدخلت على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين، فقالوا: أنا كأنت، وأنت كأنا، وأنا كإياك، قال الشاعر:

قلت إني كأنت ثمت لما ... شبت الحرب خضتها وكعتا." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/١٦٩>

"وأنشد الكسائي:

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه ... ضعيف ولم يأسر كإياك آسر

وقد تجيء بمعنى على كقول بعض العرب: كخير. في جواب من قال: كيف أصبحت؟، حكاه الفراء. وقد تزاد إن أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) فلا بد من عدم الاعتداد بالكاف، لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال، وكالزيادة في كمثله الزيادة في (وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم على إحدى الروايتين: "يكفي كالوجه واليدين" يريد يكفي الوجه واليدان، وهي الرواية الأخرى. ومنه قول الراجز:

لواحق الأقراب فيها كالمقق

يريد: فيها المقق، أي الطول. وقال الفراء: قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين. يريد هينا فزاد الكاف.

وتكون اسما فتجر بحرف كقول الشاعر:

بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن ... لأولع إلا بالكمي المقنع

وبإضافة كقوله:

تيم القلب حب كالبدر، لا بل ... فاق حسنا من تيم القلب حبا." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/١٧٠>

"ص: المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم، تصدر في الإثبات بلام مفتوحة أو إن مثقلة أو مخففة، ولا يستغنى عنهما غالبا دون استطالة. وتصدر في الشرط الامتناعي لو ولولا، وفي النفي بما أو لا أو إن، وقد تصدر بلن أو لم. وتصدر في الطلب بفعله أو بأداته أو بإلا أو لما بمعناها. وقد تدخل اللام على "ما" النافية اضطرارا. وإن كان أول الجملة مضارعا مستقبلا غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالبا عن نون توكيد. وقد يستغنى بها عن اللام. وقد يؤكد المنفي بلا، ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم، ويقل مع حذفه، وقد يحذف نافي الماضي إن **أمن اللبس**، ويكثر ذلك لتقدم نفي على القسم، وقد يكون الجواب مع ذلك مثبتا. وقد يحذف **لأمن اللبس** نافي الجملة الاسمية. وقد يكون الجواب قسما.

ش: تصدر الجملة الاسمية المقسم عليها بلام مفتوحة كقوله تعالى (ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا) وكقول حسان رضي الله عنه:

فلئن فخرت بهم لمثل قديمهم ... فخر اللبيب به على الأقوام

وتصديرها بإن مثقلة كقوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة مباركة) وكقوله تعالى (إن سعيكم لشتى) وتصديرها بالمخففة كقوله تعالى (إن كل نفس لما عليها حافظ) ويستغنى عنهما قليلا دون استطالة في المقسم به كقول أبي بكر رضي عنه "والله أنا أظلم منه" والأصل لأنا فحذفت والمقسم به اسم لاستطالة فيه بصلة ولا عطف. فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف، وكان جديرا بكثرة النظائر كقول بعض العرب: أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين، وختمهم بالرسول." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٢٠٥>

"أقسمت أنساها وأترك ذكرها ... حتى تغيب في الضريح عظامي

فلو كان المفي مؤكدا بالنون مثل تالله لا تحملان لم يجز حذف نافيه، لأنه حينئذ لا دليل على أن النفي مراد بل المتبادر إلى ذهن السامع أن الفعل مثبت، كما هو في قول الشاعر:

وقتيل مرة أثأرن

وفي قول الآخر:

ليت شعري وأشعرن إذا ما ... قربوها منشورة ودعيت

ألي الفوز أم علي إذا حو ... سبت إني على الحساب مقيت

فإن يكن القسم مثبتا لم يجز حذف النافي المضارع عاريا كان من النون أو مؤكدا بها، هذا هو الأصل وقد يحذف حرف النفي والقسم محذوف إذا كان المعنى لا يصح إلا بتقدير النفي كقول النمر:

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم ... تلاقونه حتى يئوب المنخل

أراد: والله لا تلاقونه. فحذف القسم وحرف النفي، لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، واحتيج إلى تقدير القسم لأن تقديره مصحح لحذف النفي، إذ لا يحذف مع غير زال وأخواتها إلا في جواب قسم بشرط كونه مضارعا غير مؤكد بالنون. وقد يحذف نافي الماضي عند **أمن اللبس**، كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي:

فإن شئت آليت بين المقا ... م والركن والحجر الأسود

نسيتك ما دام عقلي معي ... أمد به أمد السرمد." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٢١١>

"باب الإضافة

ص: المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له بمعنى "في" إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى "من" إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى "اللام" تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك. ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التأنيث إن **أمن اللبس**.

ش: الاسم المجعول كجزء لما يليه يعم الموصول والمركب تركيب مزج والموصوف بصفة لازمة ويخرج الثلاثة تقييد المجعول بكونه خافضا، فيختص المضاف بالجد.

وقلت كجزء لما يليه، ولم أقل كجزء اسم، لأن ثاني جزءي المضاف قد يكون جملة وحرفا مصدريا، وما يلي يعم الاسم وإياهما، فكان بالذكر أولى. ثم بينت أن الإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى "في" وإضافة بمعنى "من" وإضافة بعنى "اللام".

وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى (وهو ألد الخصام) وكقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)، وقوله تعالى (ياصاحبي السجن) وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار). ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل الكربلاء. ومنه قول الشاعر:

لهم سلف شم طوال رماحهم ... يسيرون لا ميل الركوب ولا عزلا." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٢٢١>

"تعالى: (إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا) واعتبار معناها فيجاء به على وفق المضاف إليه، نحو: (وكل أتوه داخرين) لأن المعنى: وكلهم أتوه داخرين.

ومذهب البصريين التسوية بين كلهم وأجمعين في إفادة العموم دون تعرض لاجتماع في وقت وعدمه. وزعم

الفراء أن أجمعين يفيد أنهم كانوا مجتمعين في وقت الفعل. والصحيح أن ذلك ممكن أن يراد وممكن ألا يراد، فإمكان أن يراد مجمع عليه، فأغنى ذلك عن دليل، وإمكان ألا يراد مستفاد من قوله تعالى: (لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين) لأن إغواءهم لا يكون في وقت واحد.

فصل: ص: التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى، وإن كان المؤكد به ضميرا متصلا، أو حرفا غير جواب لم يعد في غير ضرورة إلا معمودا بمثل عامده أولا أو مفصولا. وإن عمد أولا بمعمول ظاهر اختير عمد المؤكد بضمير. وفصل الجملتين بثم إن **أمن اللبس** أجود من وصلهما.

ش: تعم إعادة اللفظ اسما كان، معرفة كان أو نكرة، أو فعلا، أو حرفا متصلا أو منفصلا. وإعادة المركب، جملة كان أو غير جملة.

فإعادة الاسم المعرفة كقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

تيممت همدان الذين هم هم ... إذا ناب أمر جنتي وسهامي

وإعادة النكرة كقول الأعشى ميمون:

أبيح لهم حب الحياة فأدبروا ... مرجاة نفس المرء ما في غد غد

وإعادة الفعل كقول الشاعر:." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٣٠١>

"والمسوق للترحم نحو: لطف الله بعباده الضعفاء.

والمسوق للإبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة.

والمسوق للتأكيد نحو: (ومناة الثالثة الأخرى).

ص: ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير، وأمره في الإفراد وضديه، والتذكير والتأنيث على ما ذكر في إعمال الصفة. وكونه مفوقا في الاختصاص ومساويا أكثر من كونه فائقا، وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن **أمن اللبس**، وقد يفعل ذلك بالتوكيد.

ش: متبوع النعت يعم ذا النعت الجاري عليه لفظا ومعناه لما بعده، كرأيت رجلا طويلا ثوبه، قصيرة قامته. فلذلك قلت: ويوافق المتبوع، ولم أقل: ويوافق المنعوت، لأن المنعوت إنما يصدق حقيقة على متبع ما هو له لفظا ومعنى، لا على المتبع لفظا لا معنى، وكلا النوعين مراد.

وأشرت بقولي: "وأمره في الإفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث على ما ذكر في الصفة المشبهة" إلى أن موافقة النعت لمنعوته تجب إن كان معناه له. كرأيت رجلا طويلا، وامرأة طويلة. وكذا إن كان معناه لما بعده ولم يرفعه، كمررت برجل كريم الأب، حسن وجها، وبامرأة كريمة الأب، حسنة وجها. وكذا التوافق في

التثنية والجمع، فإن رفع ما بعده أفرد، وأعطي من التذكير والتأنيث ما يعطى الفعل الواقع موقعه، نحو: مررت برجل كريم أبوه، حسنة أمه، جميل ولده، ظريف غلمانه. وتكسير ما رفع جمعا أولى من إفراده، نحو: مررت برجل حسان أبناؤه، وبسط الكلام في هذا سابق في باب إعمال الصفة المشبهة، والذي ذكرته منه هنا بعض ذلك، واستيفاؤه تكرار، فأضربت عنه.

والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويا له، فالأول نحو: رأيت زيدا الفاضل. والثاني نحو: رأيت الرجل الصالح. ولا يمتنع كونه أخص من." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٣٠٧>

"المنعوت كرجل فصيح، ولحان، ومهدار، وضحاك، وأفاك، وغلام يافع، ومراهق. وجارية عروب، وشموع، وخود، وضناك. وماء فرات، وأجاج. وتمر برني، وشهريز. وعنب ملاحي، ورمان إمليسي، وملح داراني، وكلب زئنين، وأمثال ذلك كثيرة. قال أبو علي الشلوبين: الفراء ينعت الأعم بالأخص، وهو الصحيح، وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك، على النعت.

وأشرت بقولي: "وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس" إلى قولهم: "هذا جحر ضب خرب، وأمثاله، فحق "خرب" أن يرتفع لأنه نعت "جحر"، وجحر مرفوع، لكنه جعل تابعا لضب لمجاورته إياه مع أمن اللبس. ومثله قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) بخفض المتين ومن الشواهد الشعرية في ذلك قول الشاعر:

كأنما ضربت قدام أعينها ... قطنا بمستحصد الأوتار محلوج." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٣٠٨>

"تفصيلا، وعامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد. وإن عطفت على منفي غير مستثنى ولم يقصد المعية وليتها "لا" مؤكدة، وقد تليها زائدة إن أمن اللبس.

ش: تشريك الواو والفاء وثم وحتى لفظا ومعنى مجمع عليه، وكذا تشريك بل ولا لفظا لا معنى، ومثلهما لكن عند غير يونس، وكثير في كلام النحويين جعل أم وأو مشركين لفظا لا معنى. والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا إضرابا، لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بواسطة أم، فقد شركتهما في المعنى، كما شركتهما في اللفظ. وكذلك أو مشركة لما بعدها وما قبلها فيما يجاء لأجله من شك أو تخيير وغيرهما. وقد تقع موقع الواو على ما

يأتي بيانه إن شاء الله تعالى، فيكون حكمها حينئذ حكم ما وقعت موقعه.

ويأتي الكلام على بل ولا إن شاء الله تعالى، وكذا يأتي الكلام على أم وأو الموافقتين في الإضراب.

والمعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالا راجحا، والتأخر احتمالا متوسطا، والتقدم احتمالا قليلا، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيد وعمرو معه، وقام زيد وعمرو بعده، وقام زيد وعمرو قبله، فتؤخر عمرا في اللفظ وهو متقدم في المعنى، ومنه قوله تعالى: (أهم خير أم قوم تبع والذين من قبلهم) وقوله تعالى: (وجاء فرعون ومن قبله) في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة. ومن عطف المقدم على المؤخر قول أبي العيال الهذلي:." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣٤٨/٣>

"ويعرض قلب ألف الندبة ياء أو واوا فتليها الهاء منقلبة على نحو ما وليتها سالمة، وسيبين سبب انقلابها.

وإن كان آخر المندوب وما أشبهه ألفا وهاء، واستغنى فيه عن ألف الندبة وهائها، واستثقالا لألف وهاء بعد ألف وهاء، ولا يقال في: عبد الله: يا عبد اللهاه، ولا في: جمجماه: ياجمجماهاه، لما فيه من الثقل.

ولو كان موضع الهاء التي هي آخر الاسم همزة لم يمنع إيلاؤها ألف الندبة، ولم تحذف إلا عند الكوفيين، فإنهم يقولون في ندبة حمراء علما: ياحمراه، بحذف الهمزة والألف التي كانت قبلها. وعلى ذلك نبهت بقولي: "ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة خلافا للكوفيين".

فصل: ص: يبدل من ألف الندبة مجانس ما وليت من كسرة إضمار أو يائه أو ضمته أو واوه، وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء، وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز، خلافا للبصريين. ولا تقلب بعد كسرة فعال، ولا بعد كسرة إعراب، ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح، ولا يستغنى عنها بالفتحة، خلافا للكوفيين في المسائل الأربع.

ش: إذا كان آخر المندوب علامة إضمار مكسور أو مضموم حوفظ على الكسرة والضمة، وجعل بدل ألف الندبة ياء بعد الكسرة، وواوا بعد الضمة، فيقال في ندبة: غلامك: واغلامكيه. وفي ندبة: أنت وفعلت علما: وا أنتيه، ووافعلتيه. ويقال في ندبة غلامه وغلامهم: واغلامهوه وواغلامهموه. ويقال في ندبة مسمى بفعلت: وافعلتوه. ويقال في المسمى بقومي وقاموا: واقوميه، وواقاموه. وروعي في هذه الأمثلة وأشباهها جانب ما قبل الألف ليؤمن اللبس، إذ لو قيل: واغلامكاه، ووا أنتاه، ووافعلتاه مراعاة لجانب الألف لجهل التأنيث المدلول عليه بالكسرة. ولو قيل: واغلامهاه، وواغلامهماه، ووافعلتاه، لجهل المعنى المدلول عليه

بالضمة. ولو قيل في: قومي وقاموا: واقوماه، وواقاماه، لجهلت الحكاية.." <شرح التسهيل ل ا بن مالك؟ ابن مالك ٣/٤١٧>

"ونبهت بقولي: "وربما حمل **أمن اللبس** على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء" على قول ابن أبي ربيعة للمرأة: يالبيكاه، ولم يقل: يالبيكيه، **لأمن اللبس.**

والبصريون يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثنى، فيقولون: يازيداناه. والكوفيون يجيزون هذا، ويجيزون أيضا أن يقال: يازيدانيه، وهو عندي أولى من الألف وسلامة الألف لوجهين: أحدهما: أن في الفتح وسلامة الألف إيهام أن اللفظ ليس لفظ تثنية، وإنما هو من الأعلام المختتمة بألف ونون مزيدتين كسلمان ومروان. الثاني: أن أبا حاتم حكى أن العرب تقول في نداءهن مثنى: ياهنانية، ولم يحك: ياهناناه، والقياس إنما يكون على ما سمع لا على ما لم يسمع.

وأجاز الكوفيون أن يقال: يارقاشيه، وياعبد الملكية، وياغلام زيدنيه وزيدناه. وأن يقال: ياعمر، استغناء بالفتحة عن الألف. وما رأوه حسن لو عضده سماع، لكن السماع فيه لم يثبت، فكان الأخذ به ضعيفا.." <شرح التسهيل لابن مالك؟ ابن مالك ٣/٤١٨>

"ومن لم يجز نظر إلى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به فمنع".

ومن النوع الثاني ما ورد في باب النائب عن الفاعل في شرح قوله:

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب "كسا" فيما التباسه أمن

في باب "ظن" و "أرى" المنع اشتهر

ولا أرى منعا إذا المعنى ظهر

قال ١:

"نيابة المفعول الأول من كاب باب جائزة بلا خلاف، وكذا نيابة الثاني من باب "كسا"

أما نيابة الثاني من باب "ظن" فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا **أمن اللبس**، وكذلك الثالث من باب "أعلم".

ومن النوع الثالث ما ورد في باب إعمال اسم الفاعل عند شرحه قوله:

وبعد مجرور المضاف المقتضي ... زائدا انتصابه رضي

أبو سعيد نحو زيد معطي ... أبيك سؤله بغير سخط

وغيره أضمر ناصبا وفي ... تابع مجرور المضاف يقتفي

وجهين كل مضمرا في النصب ما ... ينصبه شبها لما تقدما

قال٢:

---

١ شرح الكافية الشافية "الورقة ٢٤ ب".

٢ شرح الكافية الشافية "الورقة ٤٦ أ".." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ١/٧٢>

"ومثله قوله الآخر:

٣٢٦ -

ليس منيبا امرؤ منبه

-٣٢٧

للصالحات متناس ذنبه

-٣٢٨

وإنما يرضي المنيب ربه

-٣٢٩

ما دام معنيا بذكر قلبه

"ص":

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب "كسا" فيما التباسه أمن

في باب "ظن" و"أرى" المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا المعنى ظهر

وقول قوم قد ينوب خبر ... من باب "كان" مفرد لا ينصر

وناب تمييز لدى الكسائي ... لشاهد عن القياس نائي

"ش": نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب "كسا".

وأما نيابة الثاني من باب "ظن" فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا **أمن اللبس.**

٣٢٦، ٣٢٩- من الرجز المسدس لا يعلم له قائل "العيني ٢/ ٥١٩، التصريح ١/ ٢٩١ الأشموني ٢/ ٦٨" وقد سقط البيت الثالث من ع.." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ٢/٦١٠>

"الجوار نحو قولهم١: "هذا جحر ذب خرب".

فحفظ٢ "خرب"؛ لأنه نعت "ضب" في اللفظ لمجاورته له، وإنما هو في المعنى للجحر.

ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس ومنه قول الراجز٣:

٧٥٢-

كأن نسج العنكبوت المرمل

وقول٤ امرئ القيس:

٧٥٣-

كأن ثبيرا في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمل

---

١ ع، ك سقط "قولهم".

٢ هـ سقط "فخفض".

٣ هـ ومنه قول الراجز وهو امرؤ القيس.

٤ ع، ك "وكقول".

٧٥٢- من رجز للعجاج "الديوان ص٤٧"، وهو في وصف منهل المرمل: المنسوج. قال ابن سيده في المخصص ١٧/١٧: إنما يكون نعتا للعنكبوت لو قال المرمل بالكسر.

٧٥٣- من معلقة امرئ القيس من الطويل "الديوان ص٢٥" والرواية فيه:

كأن أبانا في أفانين ودقه ... .

العرنين: مقدم الأنف -شبه به أوئل المطر، ثبير: جبل، الوبل: المطر. البجاد: الكساء المخطط.." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ١١٦٧/٣>

"ثم نبهت بقولي:

وربما عاقبت الواو............. ... .

على أن "أو" قد تقع١ موضع الواو/ وذلك إذا أمن اللبس كقول الشاعر:

٨٠٠-

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ... كما أتى ربه موسى على قدر

وكقول الآخر:

٨٠١-

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

---

١ ع "قد يقع".

٨٠٠- من البسيط قاله جرير بن عطية والرواية في الديوان ص٢٧٥.

نال الخلافة إذا كانت له قدرا ... .

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

٨٠١- من الكامل قاله حميد بن ثور الهلالي "الديوان ص١١١"، وفي البيت روايات منها رواية التبريزي ١/ ١٦: إذا هتف الصريخ.

ورواية الأساس ٢١٢: إذا نقع الصريخ.

السافع: الآخذ بناصية فرسه، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللجام.

قال المصنف في شرح التسهيل ١/ ٥٢.

"وقوع "أو" موقع الواو حيث تتعين الجمعية" ثم مثل بالشاهد.." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك <١٢٢٢/٣

"ثم بينت أن "حائضا" ونحوه من صفات المؤنث المستعملة بلفظ التذكير إذا سمي بشيء منها مذكر انصرف؛ لأنه مذكر وصف به مؤنث **لأمن اللبس**.

فإذا سمي به مذكر عاد إلى أصله، ولم يعتبر فيه تأنيث فيقال في رجل اسمه "حائض": "هذا حائض" و"رأيت حائضا" و"مررت بحائض".

وكذلك١ لو سميت رجلا بـ"جنوب"٢ أو "دبور"٣ أو "شمال"٤ أو "حرور"٥ أو "سموم"٦ لصرفت؛ لأنها٧ بمنزلة "حائض" في الوصفية والتعري من العلامة.

وإن كانت مخصوصة في الاستعمال بالريح، وهي مؤنثة لكنها٨ مذكرة٩ الأصل كـ"حائض".

قال سيبويه١٠ -بعد أن حكى قول العرب "ريح شمال".

---

١ سقط من الأصل "وكذلك".

٢ ريح تهب عن شمال المستقبل القبلة.

٣ ريح تأتي من خلف الواقف في القبلة.

٤ ريح تهب من قبل الشام عن يسار القبلة "المحكم".

٥ الحرور: الريح الحارة بالليل، وقد تكون بالنهار.

٦ السموم: الريح الحارة بالنهار وقد تكون بالليل.

٧ ع ك "لأنه".

8 ع ك "لكنها".

٩ ك "مذكر".

١٠ الكتاب ٢/ ٢٠.." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ٣/١٤٨٧>

"فلو لم يكن المضافان جزأى١ المضاف إليهما لم تعدل٢ عن لفظ التثنية مخافة اللبس نحو قولك: "أعطهما درهميهما".

فإن **أمن اللبس** جاز الجمع كقولك: "قهرتما العدو بأسيافكما". وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر، وعمر [رضي الله عنهما٣] : "ما أخرجكما من بيوتكما" ٤.

وإن كان الجزآن مميزين لكليهما فلهما من اختيار مجيئهما بلفظ الجمع ما لهما حين يضافان نحو قولي: ....."هما ضخما الرءوس" و"هما ... منطلقان ألسنا"..............

ومنه قول الشاعر:

١١٧٢-

أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

---

١ ع ك "جر" في مكان "جزأى".

٢ ع "يبدل" في مكان "تعدل".

٣ سقط ما بين القوسين من الأصل.

٤ أخرجه الإمام مالك في الموطأ باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ٢٨.

١١٧٢- من الطويل قاله الشماخ بن ضرار "الديوان ص٨٦" والضمير في "ربعيهما" يعود إلى الدمنتين اللتين ورد ذكرهما في البيت السابق وهو مطلع القصيدة.=." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ٤/١٧٩٠>

"وملاودة"١. وقد استعمل ذلك كثير من الفصحاء.

ولا خلاف في إعادة ضمير واحد على مختلف المعنى كقولك: "لي عين مال، وعين ماء أبيحهما٢ للضيف".

فكما جاز الجمع بينهما في الإضمار يجوز الجمع بينها في الإظهار بشرط **أمن اللبس.**

وممن رأى ما رأيته أبو بكر بن الأنباري واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم٣: "الأيدي ثلاث: يد الله وهي العليا، ويد المعطي، ويد السائل" ٤ فعبر بـ"الأيدي" عن "يد الله" [جل وتعالى، وتبارك، وتقدس٥] وعن "يد المعطي، والسائل" للاشتراك٦ اللفظي دون المعنوي.

وقد جمع في التثنية بين الحقيقة والمجاز كثيرا كقولهم: "القلم أحد اللسانين" و"الخال أحد الأبوين".

---

١ ورد الماء أشرف عليه دخله أم لم يدخله.

٢ أبيحهما للضيف: أطلقهما وأظهرهما وأحلهما.

٣ ع ك "بقوله عليه الصلاة والسلام".

٤ أخرجه أحمد ٣/ ٤٧٣.

٥ سقط ما بين القوسينمن هـ ع والأصل وفي مكانه جاء في هـ "تعالى".

٦ ع "الاشتراك" في مكان "للاشتراك".." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ٤/١٧٩٣>

هل يجوز ترخيم "اثنا عشر" إذا وقع علما؟؟ ١٣٥٩
شذوذ قولهم في "يا صاحب": "يا صاح" ١٣٥٩
شذوذ قولهم في "الكروان": "يا كرا" ١٣٦٠
الكوفيون يجيزون ترخيم العلم المضاف ١٣٦١
الكوفيون يجيزون ترخيم "فعرايا" بحذف الياء والألفين اللذين اكتنفاها ١٣٦٢-١٣٦٣
الترخيم على لغتين ١٣٦٣
يتعين الترخيم على تقدير ثبوت المحذوف إن أوقع تقدير الاستقلال في اللبس، أو عدم التنظير ١٣٦٦
ترخيم المختوم بحرف مشدد قبله مدة ١٣٦٧
إقحام هاء التأنيث على الاسم الذي رخم بحذفها قد يرخم اضطرارا على تقدير الاستقلال غير المنادى إذا كان ١٣٦٩." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ٥/٢٩٠>

"لا يخبر عما لا يجوز الاستغناء عنه بمضمر المصدر العامل ١٧٧٤
لا يخبر عما لا يجوز الاستغناء عنه بمثبت كأحد وعريب ١٧٧٤
لا يخبر عن التمييز أو الحال ١٧٧٥
إن كان المخبر عنه ضميرا متصلا جيء بدله بمنفصل يوافقه معنى ١٧٧٥
إن كان الموصول الألف واللام لم يجز الإخبار به إلا عن اسم من جملة مصدرة بفعل يصاغ منه اسم فاعل ١٧٧٥
اسم كان يخبر عنه بـ"ال" وغيرها، وفي الإخبار عن خبرها خلاف ١٧٧٧
إن كان المخبر عنه ظرفا متصرفا جيء مع الضمير الذي يخلفه بـ"في" ١٧٧٨
إن كان المخبر عنه متمما بصلة أو صفة أو مضاف إليه، فلا بد له من المتمم مذكورا بعده ١٧٧٨
باب كيفية التثنية، وجمعي التصحيح ١٧٧٩-١٧٩٥
كيفية تثنية الاسم غير المقصور، والممدود ١٧٨١
تثنية المقصور ١٧٨١
تثنية الممدود ١٧٨٢
قد يستغنى عن تثنية اسم بتثنية مطابقه إذا كان أخضر أو أخف ١٧٨٤
إذا أضيف جزآن إلى كليهما، ولم يفرق المضاف إليه جاز في المضاف أن يجمع، وأن يوحد، وأن يثنى،

والجمع أجود ١٧٨٧

لو كان المضاف إليه مفرقا لزم الإفراد ١٧٨٩

إذا لم يكن المضافان جزأي المضاف إليهما لم يعدل عن لفظ التثنية، إلا إذا أمن اللبس ١٧٩٠

إذا كام الجزآن مميزان لكليهما فلهما من اختيار مجيئهما بلفظ الجمع مالهما حين يضافان ١٧٩٠

لا يجاء المختلفين في اللفظ إذا اشتركا في حكم إلا معطوفا." <شرح الكافية الشافية؟ ابن مالك ٥/٣١٥>

"سبه الصفة. وتفتح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما واتفق على عيرات شذوذا.

فصل:

يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير ، وربما قيل: أبان وأخان ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان. وقالوا في ذات: ذاتا على اللفظ وذواتا على الأصل. ويثنى اسم الجمع والمكسر بغير زنة منتهاه. ... ويختار في المضافين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد، فإن فرق متضمناهما اختير الافراد، وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس، ويقاس عليه وفاقا للفراء. ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة.

ويعاقب الافراد التثنية في كل اثنين لا يغني احدهما عن الاخر. وربما تعاقبا مطلقا، وقد يقع افعلا ونحوه موقع افعل ونحوه. وقد تقدر تسمية جزء باسم كل، فيقع الجمع موقع واحد او مثناه.." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/١٩>

"للكسائي، ويتحمله المشتق خبرا أو نعتا او حالا ما لم يرفع ظاهرا لفظا او محلا.

ويستكن الضمير إن جرى محتمله على صاحب معناه وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقا للكوفيين.

والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لأبن الانباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافا لثعلب، ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لأبن السراج.

وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي او بعضها، او قام بعضها مقام مضاف الى العائد استغنت عن العائد، والا فلا.

وقد يحذف ان علم ونصب بقعل او صفة، او جر بحرف تبعيض او ظرفية، او بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا، او بإضافة اسم فاعل، وقد يحذف بإجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخص جوازه بالشعر خلافا للكوفيين.." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/٤٨>

"ويحرك ما قبل الاخر لفظا ان سلم من إعلال وادغام والا فتقديرا بكسر ان كان الفعل ماضيا، وبفتح ان كان مضارعا وان اعتلت عين الماضي ثلاثيا او على ‘‘ انفعل ‘‘ او ‘‘ افتعل ‘‘ كسر ما قبلها بأخلاص او امام ضم، وربما اخلص، ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس. وكسر فاء ‘‘ فعل ‘‘ ساكن العين لتخفيف او إدغام لغة، وقد تشم فاء المدغم، وشذ في ‘‘ تفوعل ‘‘ ‘‘ تفعيل ‘‘ وما تعلق بالفعل غير فاعل او مشبه به او نائب عنه منصوب لفظا او محلا، وربما رفع مفعوله به ونصب فاعل **لأمن اللبس**.
يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب، او كان ضميرا غير محصور، وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الانباري في نحو: ما ضرب عمرو الا." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/٧٨>

"ردت اليه ما لم يقدر في الوقوع وان قصد ثبوت معنى اسم فاعل او عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعد إن **أمن اللبس** ووفاقا للفارسي والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب مطلقا، وقد يفعل ذلك جامد لتاوله في بمشتق، ولا تعمل الصفة المشبهة في اجنبي محض، ولا تؤخر عن منصوبها.." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/١٤١>

"ومنها ‘‘ الكاف للتشبيه، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل، وعلى ‘‘ انت ‘‘ و ‘‘ اياك ‘‘ واخواتهما اقل، وقد توافق ‘‘ على ‘‘، تزاد ان **أمن اللبس** وتكون اسما فتجر ويسند اليها، وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة وتزاد بعدها ما كافة وغير كافة، وكذا بعد ‘‘ رب ‘‘ و ‘‘ الباء ‘‘، وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل، وقد تحدث في الكاف معنى التعليل، وربما نصبت حينئذ مضارعا لالأن الاصل ‘‘كيما‘‘، وإن ولي ‘‘ ربما ‘‘ اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبر، لخبر مبتدا محذوف، ‘‘ وما ‘‘ نكرة موصوفة بهما، خلافا لأبي علي في المسألتين وتزاد ‘‘ ما‘‘ غير كافة بعد ‘‘من‘‘ و ‘‘عن‘‘.ومنها ‘‘مذ‘‘ و ‘‘منذ‘‘ وقد ذكرا في باب الظروف. ومنها: ‘‘رب‘‘ ويقال: رب وربت ورب وربت وربت ورب ورب وربت. وليست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه، والتقليل." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/١٤٧>

"وقد يحذف **لأمن اللبس** نافي الجملة الاسمية وقد يكون الجواب اسما. ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت المجاب به من اللام مقرونة بـ ‘‘ قد ‘‘ او ‘‘ ربما ‘‘ او بما ‘‘ مرادفتها ان كان متصرفا والا فغير مقرونة وقد يلي ‘‘ لقد ‘‘ او ‘‘ لبما ‘‘ المضارع الماضي معنى، ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدم من معمول الماضي كما استغني بالداخلة على ما تقدم ‘‘ من ‘‘ معمول المضارع.

٨٠

فصل:

اذا توالى قسم واداة شرط غير امتناعي استغني بجواب الاداة مطلقا ان سبق ذو خبر والا فبجوار ما سبق منهما، وقد يغني حينئذ جواب الاداة المسبوقة بالقسم. وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغني جوابة وتقرن اداة الشرط المسبوقة بلام مفتوحة تسمى الموطئة، ولا تحذف." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/١٥٣>

"باب النعت

وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا، او تأويلا مسوقا لتخصيص، او تعميم، او تفصيل، او مدح، او ذم، او ترحم، او ايهام، او توكيد. ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير، وامره في الافراد وضديه والتذكير والتأنيث على ما ذكر في اعمال الصفة، وكونه مفوقا في الاختصاص او مساويا أكثر من كونه فائقا، وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط ان **أمن اللبس** وقد يفعل ذلك بالتوكيد.

فصل:

المنعوت به مفرد او جملة كالموصول بها، منعوتها نكرة او معرف بـ أل الجنسية. وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتا او شبهه. وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة او خبرا، لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة اكثر.

وتختص المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/١٦٧>

"وتجيء ايضا لتأكيد التأنيث، او الجمع، او الواحدة او لبيان النسب، او التعريف او المبالغة، او عوضا عن محذوف لازم الحذف او معاقب. وتقدر منفصلة ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير، والجنس المميز واحده بها يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون والنجديون.

الغالب في الصفات المختصة بالاناث ان لم يقصد بها معنى الفعل الا تلحقها التاء لتأديتها معنى النسب او لتذكير ما وصف بها في الاصل او **لأمن اللبس**، وربما جائت كذلك صفات مشتركة.

فصل:

لا تلحق التاء غالبا صفة مفعال او مفعل او مفعيل او فعول بمعنى فاعل او فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوف فعيل فتلحقه، ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل احدهما على الاخر في اللحاق

وعدمه، وربما حمل على فعيل في عدم اللحاق فعال وفيعل.

وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ويجيء ايضا بمعنى مفعل ومفعل قليلا وبمعنى مفاعل كثيرا، وقد يذكر المؤنث ويؤنث المذكر [حملا على المعنى]، ومنه تأنيث المخبر عنه لتأنثي الخبر.." <تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ ابن مالك ص/٢٥٤>

"أي: ونقصوا الألف –أي: الهمزة– لفظا وخطا من "ابن" مضافا إلى علم إذا وقع صفة لعلم، نحو: هذا زيد بن عمرو؛ لكثرة الاستعمال، مع **أمن اللبس**، بخلاف ما إذا وقع خبرا بين علمين نحو: زيد ابن عمرو، بخلاف ما إذا وقع[1] صفة لغير علم، نحو: يا رجل ابن عمرو، أو[2] مضافا إلى غير علم نحو: يا زيد ابن أخينا، وبخلاف مثنى الابن وجمعه الواقعين صفة بين علمين نحو: يا زيدان ابنا عمرو[3]، ويا زيدون ابنو عمرو[4]، فإنه لا تحذف الهمزة في هذه الصور؛ لأنه لم يكثر استعماله في هذه المواضع كثرته.

ونقصوا ألف "ها" في: هذا، وهذه، وهؤلاء؛ لكثرة استعمالها وجعلها كلمة واحدة، وفي: هذان، للحمل على: هذا، لكونه تثنية "هذا" بخلاف: هاتا وهاتي، فإنه لا تحذف الألف فيهما؛ لأنه لم يكثر كثرة هذا، وهذه، وهؤلاء. وبخلاف ما إذا صغر نحو: هاذيا وهاؤلياء؛ لأنه لم يكثر [كثرة: هذا] [5] وهؤلاء.

---

١ في الأصل: كان، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

٢ في الأصل: "و"، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

٣ رفع ركن الدين تابع المنادى "ابنا" المضاف إلى ما بعده حملا على لفظ المنادى المبني على الألف، ولو حمل على المحل لقال "ابني".

٤ رفع كذلك "ابنو" حملا على لفظ "زيدون"، ولو حمل على المحل لقال: "ابني".

٥ ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "هـ".." <شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي؟ الأستراباذي، ركن الدين ٢/١٠٣٢>

"فموسى واجب تقدمه[1] إن كان فاعلا، وتأخره إن كان مفعولا.

فإن **أمن اللبس** جاز التقديم والتأخير، كقولك: (أكلت الكمثرى الحبلى) و (أخذت ليلى الحمى) [2] وما أشبه ذلك.

---

١ في ب: تقديمه.

٢ المميز فيهما القرينة المعنوية؛ فتقدم المفعول فيهما. ينظر: شرح الرضي ٧٢/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢، وابن الناظم ٢٢٨.." <اللمحة في شرح الملحة؟ ابن الصَّائغ ٣٢٣/١>

"الأخفش إلى أن الجر بالهمزة، لكونها عوضا عن الجار. واختاره ابن عصفور. وذهب غيره إلى أن الجر بالحرف المحذوف، الذي جيء بالهمزة عوضا عنه. واختاره ابن مالك.

وذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة، في غالب هذه المواضع المذكورة، وأن غيره من المعاني، كالتوبيخ والتحقيق، والتذكير، ينجر مع التقرير.

مسألة ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام، **لأمن اللبس**، من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل أم المتصلة. وهو ظاهر كلام سيبويه. وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم. وجعل من ذلك قوله تعالى " وتلك نعمة تمنها علي، أن عبدت بني إسرائيل ". قال ابن مالك: وأقوى الاحتجاج،." <الجنى الداني في حروف المعاني؟ ابن أم قاسم المرادي ص/٣٤>

"الثاني: إذا عطف بالواو على منفي فإن قصدت المعية لم يؤت بلا بعد الواو، نحو: ما قام زيد وعمرو. وقد ترد زائدة، إن **أمن اللبس**، نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو. لأن المعية هنا مفهومة من يستوي، وإن لم تقصد المعية جيء ب لا، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، ليعلم بذلك أن الفعل منفي عنهما حال الاجتماع والافتراق. ومنه " وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم، عندنا، زلفى ".

فإن قلت: إذا قيل: ما قام زيد ولا عمرو، فهل هو من عطف المفردات أو من عطف الجمل؟ قلت: بل من عطف المفردات، خلافا لبعضهم.

الثالث: قال السهيلي: الواو قسمان: أحدهما أن تجمع الاسمين في عامل واحد، وتنوب مناب صيغه التثنية. فيكون قام زيد وعمرو بمنزلة: قام هذان. وإذا نفي الفعل قلت: ما قام زيد وعمرو. والثاني." <الجنى الداني في حروف المعاني؟ ابن أم قاسم المرادي ص/١٦١>

"جاء الخلافة، أو كانت له قدرا أراد: وكانت. فأوقع أو مكان الواو، **لأمن اللبس**. وإلى أن أو تأتي بمعنى الواو، ذهب الأخفش والجرمي، واستدلا بقوله تعالى " أو يزيدون ". وهو مذهب جماعة من الكوفيين.

الثامن: معنى ولا. ذكر بعض النحويين أن أو تأتي بمعنى ولا. وأنشد:

ولا وجد ثكلى كما وجدت، ولا ... وجد عجول، أضلها ربع

أو وجد شيخ، أضل ناقته ... يوم توافى الحجيج، فاندفعوا

أراد: ولا وجد شيخ.

وذكر ابن مالك أن أو توافق ولا بعد النهي، كقوله تعالى " ولا تطع منهم

آثما أو كفورا "، وبعد النفي،." <الجنى الداني في حروف المعاني؟ ابن أم قاسم المرادي ص/٢٣٠>

"نعم، وترى الهلال، كما أراه ... ويعلوها النهار، كما علاني

وقول الأنصار للنبي، صلى الله عليه وسلم ألستم ترون ذلك؟ قالوا نعم. ويؤول قول الأنصار على أن ذلك **لأمن اللبس**، وقول جحدر على أن نعم جواب المقدر في نفسه، من اعتقاده أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو يكون جوابا لما بعده، فقدم عليه. قال الشيخ أبو حيان: والأولى، عندي، أن يكون جوابا لقوله فذاك بنا تداني.

وقال بعضهم: يجوز أن يؤتي بنعم، بعد التقرير، تصديقا له، لأن معناه الإيجاب. وإنما يمتنع، إذا جعلت جوابا. قال: ولا يكون الشاعر، في قوله نعم، بعد قوله أليس، مخالفا لابن عباس، رضي الله عنهما، فيما قاله من ذلك، لأنه لم يتوارد معه على معنى واحد فإن الذي منعه إنما منعه، على أن نعم جواب، وإذا كانت." <الجنى الداني في حروف المعاني؟ ابن أم قاسم المرادي ص/٤٢٣>

"٥ - (بدا لي منها معصم حين جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان)

(فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان)

أراد أبسبع أم لم تتقدمها كقول الكميت

٦ - (طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب)

أراد أو ذو الشيب يلعب واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة

٧ - (ثم قالوا تحبها قلت بهرا ... عدد الرمل والحصى والتراب)

فقيل أراد أتحبها وقيل إنه خبر أي أنت تحبها ومعنى قلت بهرا قلت أبحها حبا بهرني بهرا أي غلبني غلبة وقيل معناه عجبا

وقال المتنبي

٨ - (أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي وما عدلا)

أحيا فعل مضارع والأصل أأحيا فحذفت همزة الاستفهام والواو للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند **أمن اللبس** وحمل عليه

قوله تعالى ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾ وقوله تعالى ﴿هذا ربي﴾ في المواضع الثلاثة." <مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؟ جمال الدين ابن هشام ص/٢٠>

"أداة نفي لأن ﴿لو أن الله هداني﴾ يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات أي قد أرشدتك بذلك مثل ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾

وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألست تقول كذا وكذا فإنه لا يجد بدا من أن يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فإنه قائل نعم فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وإن كان مرادا به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند **أمن اللبس** أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم ألستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر

٦٤٧ - (أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا فذاك بنا تدان)

(نعم وأرى الهلال كما تراه ... ويعلوها النهار كما علاني)

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ

وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى االنفي المحض وإن كان إيجابا في المعنى فإذا قيل ألم أعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي." <مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؟ جمال الدين ابن هشام ص/٤٥٣>

"تكذيبه بلى وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فإذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى معنى وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك **لأمن اللبس** لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو أو هو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقدمه عليه قلت أو لقوله فذاك بنا تدان وهو أحسن وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير اه

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب ﴿ألست بربكم﴾ ب نعم لم يكف في الإقرار لأن الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الإسلام

بقوله لا إله إلا الله برفع إله لاحتماله لنفي الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضي الله عنهما أنما قال إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرارا كافيا وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرا إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لأن التفكير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء

الهاء المفردة على خمسة أوجه

أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾."

<مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؟ جمال الدين ابن هشام ص/٤٥٤>

"لأن المعنى لا فتى أحرزه مثل ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير وأما ﴿وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات﴾ فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد **لأمن اللبس**

والرابع اقترانها بلكن نحو ﴿ولكن رسول الله﴾

والخامس عطف المفرد السبي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط ك مررت برجل قائم زيد وأخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا وأخاه

والسادس عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون

والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

٧٥٨ - (بكيت وما بكا رجل حزين ... على ربعين مسلوب وبال)

والثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق

٦٥٩ - (إن الرزية لا رزية مثلها ... فقدان مثل محمد ومحمد)

وقول أبي نواس

٦٦٠ - (أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ... ويوما له يوم الترحل خامس)

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب فيقولون كم أقاموا والجواب ثمانية." <مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؟ جمال الدين ابن هشام ص/٤٦٥>

"لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل ﴿إلى الكعبين﴾ فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم تضرب له غاية في

الشريعة انتهى

تنبيه

أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على أنه صفة لضب

ثم قال السيرافي الأصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالإضافة والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر

وقال ابن جني الأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وإن **أمن اللبس**

وقول السيرافي إن هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي

ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والأصل أمرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم." <مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؟ جمال الدين ابن هشام ص/٨٩٦>

"والسادس إعطاء ما النافية حكم ليس في الإعمال وهي لغة أهل الحجاز نحو ﴿ما هذا بشرا﴾ وإعطاء ليس حكم ما في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم ليس الطيب إلا المسك وهي لغة بني تميم

والسابع إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله

١١٩٦ - (... يا أبتا علك أو عساكا)

وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن ومنه الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض

والثامن إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعسكه عند **أمن اللبس** كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

١١٩٧ - (مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوءاتهم هجر)

وسمع أيضا نصبهما كقوله

١١٩٨ - (... قد سالم الحيات منه القدما)

وفي رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله

١١٩٩ - (هما خطتا إما إسار ومنة ...)." <مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؟ جمال الدين ابن هشام ص/٩١٧>

"أي: والذي تحملينه طليق، وعندنا أن "هذا طليق" جملة اسمية١ و"تحملين" حال، أي: وهذا طليق محمولا.

[افتقار الموصولات إلى صلة] :

وتفتقر كل الموصولات إلى صلة٢ متأخرة عنها٣ مشتملة على ضمير مطابق لها٤ يسمى العائد٥.

[شروط الصلة] :

والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها، فالمعهودة كـ "جاء الذي قام أبوه"، والمبهمة نحو: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾ ٦، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ "بعتكه" ولا طلبية

---

١ أي: هذا اسم إشارة على أصله، وليس اسما موصولا؛ لأن "ها" للتنبيه، ولا تدخل على الموصولات.

٢ تفتقر إلى صلة؛ لأنها مبهمة المعنى، غامضة المدلول، لا تدل على شيء معين، فلا بد لها من شيء يعرفها، ويزيل إبهامها وغموضها. شرح التصريح: ١/ ١٤٠.

٢ متأخرة عنها؛ لأنها مكملة للموصول، فهي منه بمثابة جزئه المتأخر؛ ولهذا لا يجوز تقديمها، ولا تقديم شيء منها عليه. المصدر نفسه.

٤ مطابق لها؛ ليربطها بالموصول، وهذا المطابقة تكون في اللفظ والمعنى إذا كان الموصول مختصا؛ حيث يطابق في الإفراد والتأنيث وفروعهما، فإذا كان الموصول عاما؛ أي مشتركا نحو: "من" و"ما" وأخواتهما، فيجوز مراعاة اللفظ، وهو الأكثر؛ إذ **أمن اللبس**، وفي غير "أل" وإلا وجب مراعاة المعنى، وهذا في الموصولات الإسمية؛ أما الموصولات الحرفية فصلتها لا تحتاج إلى رابط كما تبين لنا. "المصدر نفسه".

٥ سمي العائد بذلك؛ لعوده على الموصول، وقد يغني عن الضمير في الربط -لسبب بلاغي، أو نحوه- اسم ظاهر بمعنى الموصول، كما في قولهم في خطاب الله تعالى: "أنت الذي في رحمة الله أطمع"، أي: في رحمته. وقد تستغني جملة الصلة عن الرابط إذا عطفت عليها جملة مشتملة عليه شرط أن يكون العطف بالفاء أو الواو، ثم. "المصدر نفسه".

٦ "٢٠" سورة طه، الآية: ٧٨.

موطن الشاهد: ﴿ما غشيهم﴾ .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" اسما موصولا، وجملة "غشيهم"، صلة للموصول، وهي مبهمة، وليست معهودة، وجاءت مبهمة؛ لأنها في مقام التهويل؛ لأن المقصود: الذي غشيهم أمر عظيم، والمرجع في معرفة ذلك الاسم الموصول، فإن أريد به معهود فصلته معهودة، نحو: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ ، وإن أريد به الجنس فصلته كذلك، نحو: ﴿كمثل الذي ينعق﴾ ، وإن أريد به التعظيم، أبهمت صلته، نحو: ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾ .

انظر شرح التصريح: ١/ ١٤١.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١/١٦٨>

"المبتدأ، نحو: "هذا زيد"، إلا إن أول بالمشتق، نحو: "زيد أسد"، إذا أريد به شجاع٢، وإما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: "زيد قائم"، إلا أن رفع الظاهر، نحو: "زيد قائم أبواه"٣، ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء ألبس، نحو: غلام زيد ضاربه هو"٤ إذا كانت الهاء للغلام٥، أم لم يلبس، نحو: "غلام هند ضاربته هي"٦، والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكا بنحو قوله٧: [البسيط]

---

١ ولا يرفع كذلك ضميرا بارزا، ولا اسما ظاهرا بعده.

٢ أو: قلب السفاح حجر، أي: قاس، لا رحمة فيه، وهكذا.

٣ أو رفع كذلك ضميرا بارزا، نحو: الخير أنت مقدم عليه. وفي الخبر المفرد، يقول ابن مالك:

والمفرد الجامد فارغ، وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن

أي: الخبر المفرد نوعان، جامد ومشتق، فالجامد: فارغ من الضمير، ومشتق: فيه ضمير مستكن، أي: مستتر.

٤ أي: إذا كان الوصف الواقع خبرا صفة لغير مبتدئه.

٥ ضاربه: وصف في المعنى لـ "زيد"؛ لأنه هو الضارب للغلام، وقد جرى على الغلام؛ لأنه خبر عنه، فلو لم يبرز الضمير المستتر في "ضاربه" لتوهم أن الغلام، هو الضارب لـ "زيد"، فينقلب المعنى، وفي هذه الحالة، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلا أو نائب فاعل بحسب نوع الوصف؛ لأن جريانه على غير صاحبه، يمنع استتاره، فترجع إليه حالته الأولى، ولا يعرب توكيدا للضمير المستتر. شرح التصريح: ١/

١٦١- ١٦٢.

٦ جرى الوصف "ضاربته" على غير ما هو له، وهو الغلام، ولكن تاء التأنيث، تدل على أن الوصف في المعنى لـ "هند" وفي هذا، يقول الناظم:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

أي: أبرز الضمير الرابط مطلقا سواء **أمن اللبس** أم لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ، لا يكون معنى هذا الخبر محصلا أي حاويا لمعناه، وذلك إذا كان الخبر جاريا على غير ما هو له، ويستوي في توقع الإلباس عند عدم القرينة: الوصف والفعل ماضيا أو مضارعا، نحو: محمد علي أكرمه، أو يكرمه، ففي كل من الفعلين ضمير مستتر، وآخر بارز، يصح عودهما إلى الاسمين، ومن القرائن هنا حروف المضارعة، وضمائر الرفع البارزة راجع شرح التصريح: ١/ ١٦٢، وابن عقيل، ١/ ١٦٤.

٧٧ لم يعرف قائله.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١/١٩٤>

"٦٧- قومي ذرا المجد بانوها.......... ١

والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿هو الله أحد﴾ ٢ إذا قدر "هو" ضمير شأن، ونحو: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين

---

١ تخريج الشاهد: تمام البيت هو:

قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

وهو من شواهد: التصريح: ١/ ١٦٢، وابن عقيل: "٤٢/ ١/ ٢٠٨" والأشموني: "١٤٣/ ١/ ٩٣"، والعيني: ١/ ١٥٧.

المفردات الغريبة: ذرا: جمع ذروة، وذروة الشيء: أعلاه. المجد: الكرم. بانوها: اسم فاعل من البناء، وبانون أصله بانيون أعل إعلال قاضيون. كنه: حقيقة ونهاية الشيء، عدنان: أبو معد. قحطان: أبو اليمن.

المعنى: يفخر الشاعر بأن قومه هم الذين أسسوا أعالي المجد والشرف، وقد علمت بحقيقة ذلك قبيلتا عدنان وقحطان، ويريد العرب جميعا.

الإعراب: قومي: مبتدأ أول، ومضاف إليه. ذرا: مبتدأ ثان، وهو مضاف. المجد: مضاف إليه بانوها: خبر المبتدأ الثاني، و"ها" مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. قد: حرف تحقيق. علمت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث "بكنه": متعلق بـ "علمت"، وكنه مضاف. ذلك: مضاف إليه

واللام للبعد، والكاف للخطاب. عدنان: فاعل علمت. وقحطان: معطوف عليه مرفوع مثله.

موطن الشاهد: "قومي ذرا المجد بانوها".

وجه الاستشهاد: وقوع "بانوها" خبرا لـ "ذرا"، وهو في المعنى عائد إلى "قومي"؛ لأنهم هم البانون، ولم يبرز الضمير؛ **لأمن اللبس**؛ لأن "الذرا" مبنية لا بانية، ولو أبرزه، لقال: بانيها هم، حيث إن الوصف كالفعل يفرد إذا أسند إلى المثنى والجمع، ويجوز على غير الفصحى: بانوها هم، والكوفيون يجيزون عدم إبراز الضمير عند **أمن اللبس** فقط، كما في هذا المثال، وأما البصريون، فيوجبون إبراز الضمير في كل حال، ويعدون هذا الشاهد غير موافق لقياس، فهو شاذ، ومعلوم أن الشاذ، يحفظ، ولا يق اس عليه، وقد أعرب بعضهم "ذرا المجد" منصوبا بوصف محذوف، يفسره الوصف المذكور، والتقدير: بانوا ذرا المجد بانوها.

انظر شرح التصريح: ١/ ١٦٢.

٢ "١١٢" سورة الإخلاص، الآية: ١.

موطن الشاهد: "هو الله أحد".

وجه الاستشهاد: مجيء "الله أحد" خبرا لـ "هو" وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له، والمفسر عن المفسر، أي الشأن الله أحد، ولما كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، وهذا، على اعتبار "هو" ضمير الشأن، وأما إذا قدر ضمير المسؤول عنه، فخبره مفرد وهو "الله" وأحد خبر ثان، أو بدل.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١/١٩٥>

"أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل١، نحو: "زيد قام" بخلاف "زيد قائم" أو "قام أبوه" و"أخواك قاما"٢.

= وهو: من شواهد التصريح: ١/ ١٧٣، وابن عقيل "٥١/ ١/ ٢٣٣"، والأشموني: "١٥٣/ ١/ ٩٩"، ومغني اللبيب: "٨١٨/ ٥٨٩"، وهمع الهوامع: "١/ ١٠٢" والدر اللوامع: "١/ ٧٦"، ودلائل الإعجاز للجرجاني: ٢٤٠، والإنصاف: ١/ ٦٦، وشرح المفصل: ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢، وخزانة الأدب: ١/ ٢١٣، وديوان الفرزدق: ٢١٧.

المعنى: إن أولاد أبنائنا، ينتسبون إلينا؛ لأنهم كأولادنا، أما أولاد بناتنا، فينتسبوا إلى آبائهم الأجانب عنا.

الإعراب: بنونا: خبر مقدم، ومضاف إليه. بنو: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف. أبنائنا: مضاف إليه، و"نا":

مضاف إليه ثان. وبناتنا: مبتدأ أول، مضاف إليه. بنوهن مبتدأ ثان، ومضاف إليه. أبناء: خبر للمبتدأ الثاني، الرجال: مضاف إليه. الأباعد صفة لـ "الرجال"، وجملة "بنوهن أبناء الرجال": خبر للمبتدأ الأول "بناتنا".

موطن الشاهد: بنونا بنو أبنائنا.

وجه الاستشهاد: تقديم الخبر "بنونا" على المبتدأ، وهو "بنو أبنائنا" مع تساويهما ف التعريف؛ لأن كلا منهما مضاف إلى ياء المتكلم، وسوغ ذلك القرينة المعنوية التي تعين المبتدأ، وهي التشبيه الذي يقضي بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء، وقيل: هل من التشبيه المقلوب للمبالغة، ولا شاهد فيه، وإلى هذا، أشار الناظم:

"فامنعه حين يستوي الجزآن ... عرفا ونكرا عادمي بيان

أي: امنع التقديم، إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، وعدما القرينة والبيان الذي يوضح المبتدأ منهما من الخبر.

انظر شرح التصريح: ١/ ١٧٢، وابن عقيل: ١/ ١٨٢-١٨٣.

١ وذلك إذا كان الخبر جملة "فعلية"، فاعلها ضمير مستتر، يعود على المبتدأ، نحو: زيد يقوم؛ ففي "يقوم" ضمير مستتر جوازا تقديره: هو؛ يعود على زيد؛ ولهذا يجب تقديم المبتدأ في هذه الحال، ولأننا لو قدمنا الفعل؛ لانقلبت الجملة من اسمية إلى فعلية، كما هو معلوم، والفرق واضح بين الجملتين، فالجملة الاسمية، تدل على ثبوت المسند إلى المسند إليه، ودوامه، والجملة الفعلية، تدل على تجدده، وحدوثه.

٢ فالخبر في المثال الأول وصف، والفعل في المثال الثاني، رفع اسما ظاهرا، وفي المثال الثالث رفع ضميرا؛ فلهذا أمن اللبس، ولهذا فلا يجب تأخير الخبر فيهما.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١/٢٠٦>

"لأن "إن المسكورة و"أن" التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وأجل مسمى عنده﴾ ١؛ لأن النكرة قد وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

= ١/ ١٠٣ والدرر اللوامع: ١/ ٧٧، والعيني: ١/ ٥٣٦، وحاشية يس على التصريح: ٢/ ٢٥٩.

المفردات الغريبة: اصطبار: تصبر وتجلد. جزع: شديد الخوف فاقد الصبر، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع من باب علم. النوى: البعد والفرق. الوجد: شدة الحب. يبريني: ينحلني، من بريت القلم إذا نحته.

المعنى: يقول الشاعر: إن في طبعي التجلد والتحمل لكل ما ينزل بي من مكروه، وأما جزعي يوم فراق

الأحباب، فلشدة شوق كاد ينحلني ويقضي علي.

الإعراب: "عندي": متعلق بخبر مقدم محذوف، ومضاف إليه. اصطبار: مبتدأ مؤخرا. وأما: حرف شرط وتفصيل. أنني: حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء: اسمه، جزع: خبر "أن" والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل رفع مبتدأ. "يوم": متعلق بـ "جزع". النوى: مضاف إليه. فلوجد: الفاء واقعة في جواب "أما" "لوجد": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، المؤول من "أن وما دخلت عليه" كاد: فعل ماض، من أفعال المقاربة، يعمل عمل "كان" الناقصة، واسمه: هو: يعود على "وجد"، يبريني: فعل مضارع، والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، وجملة "يبريني" في محل نصب خبر "كاد"، وجملة "كاد واسمها وخبرها": في محل جر صفة لـ "وجد".

موطن الشاهد: "أما أنني جزع؛ فلوجد".

وجه الاستشهاد: وقوع المصدر المؤول من "أن وما بعدها" مبتدأ متقدما على خبره الواقع جار ومجرورا "لوجد"، والذي جوز تقدم المبتدأ، وهو مصدر مؤول، أمن اللبس بين "أن المفتوحة الهمزة، وإن المكسورة الهمزة لفظا، ولأمن اللبس بين "أن المفتوحة" الهمزة المؤكدة والتي بمعنى "لعل" معنى.

فائدة: لا يقع بعد "أما" التي للشرط والتفصيل "إن" المكسورة، ولا "أن" المفتوحة، التي بمعنى "لعل"، وإنما يقع بعدها "أن" المؤكدة المفتوحة الهمزة وحسب؛ لأنها تؤول مع ما تدخل عليها بمفرد، ولا يفصل بين "أما" وبين الفاء الواقعة في جوابها إلا بمفرد. وانظر في هذه المسألة: شرح التصريح: ١/ ١٧٤-١٧٥.

١ "٦" سورة الأنعام، الآية: ١.

موطن الشاهد: ﴿أجل مسمى عنده﴾ .

وجه الاستشهاد: وقوع المبتدأ متقدما، وهو نكرة؛ لأنه وصف "مسمى" فضعف طلب النكرة للظرف، وكان الظاهر في "عنده" أنه خبر لـ "أجل" لا صفة ثانية.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١/٢١١>

"إن لم يلبس، نحو: "أعلمت زيدا كبشك سمينا"١، وأما الثاني ففي باب "كسا"٢ إن ألبس، نحو: "أعطيت زيدا عمرا" امتنع اتفاقا٣، وإن لم يلبس نحو: "أعطيت زيدا درهما" جاز مطلقا٤ وقيل: يمتنع مطلقا٥، وقيل: إن لم يعتقد القلب٦، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: "ظن"٧، قال قوم: يمتنع مطلقا٨ للإلباس في النكرتين

١ فتقول: اعلم زيدا كبشك سمين، قاله أبو حيان في النكت الحسان. التصريح: ١/ ٢٩١.

٢ هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار.

٣ للالتباس، سواء تقدم أو تأخر؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا، ولا يتبين أحدهما إلا بالإعراب.

٤ الإطلاق يفسره ما بعده؛ أي سواء اعتقد القلب أم لا، وسواء أكان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا؛ لأن "زيدا" هو الآخذ دائما، و"درهما" هو المأخوذ.

التصريح: ١/ ٢٩٢.

٥ فتتعين نيابة الأول؛ لأنه فاعل في المعنى.

٦ أي تمتنع نيابة الثاني، إن لم يعتقد القلب في الإعراب، وهو كون المرفوع منصوبا، والمنصوب مرفوعا، فإن اعتقد القلب جاز، ويكون النائب في الحقيقة هو الأزل؛ لأن نيابة الثاني مع اعتقاده القلب مجاز صوري، كما أن من رفعه ونصب الأول مجاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وبالعكس، عند من **أمن اللبس**، نحو كسر الزجاج الحجر.

٧ وهو كل فعل يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل عن الأول.

٨ الإطلاق يوضحه ما بعده؛ أي سواء ألبس أم لم يلبس، كان جملة أم لا، كان نكرة والأول معرفة أم لا.

التصريح: ١/ ٢٩٢.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٢/١٣١>

"٣- وقياسي، وذلك في أن وأن وكي١، نحو: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا

= المفردات الغريبة: آليت: حلفت. حب العراق، الحب: اسم جنس جمعي يشمل الحنطة والشعير وغيرهما. أطعمه: أذوقه. السوس: دود يقع في الطعام وفي الصوف.

المعنى: أقسمت ألا آكل شيئا من خيرات العراق على الرغم من كونه كثير الخير والحب، فخزائنه مملوءة بالحب الوفير، ولكثرته يأكله السوس.

الإعراب: آليت: فعل ماض، والتاء: فاعل. حب: منصوب على نزع الخافض؛ لأن الأصل: أقسمت على حب؛ وحب: مضاف. العراق: مضاف إليه. "الدهر": متعلق بـ "أطعم" الآتي. أطعمه: فعل مضارع مرفوع؛ وهي منفي بـ "لا" محذوفة؛ والتقدير: لا أطعمه، والفاعل: أنا؛ والهاء: ضمير عائد إلى العراق في محل

نصب مفعول به. والحب: الواو حالية، الحب: مبتدأ مرفوع. يأكله: فعل مضارع، والهاء: مفعول به. "في القرية": متعلق بـ "يأكل". السوس: فاعل مرفوع. وجملة "يأكله في القرية السوس": في محل رفع خبر المبتدأ "الحب؛ والجملة الاسمية "الحب يأكله في القرية السوس": في محل نصب على الحال.

موطن الشاهد: "آليت حب العراق".

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجرن وانتصاب "حب" لحذف حرف الجر؛ وهو ما يسمى بالنصب على نزع الخافض؛ وحكم حذف حرف الجر -هنا- عدم الجواز إلا للضرورة الشعرية، كما في البيت السابق؛ وأمثلته كثيرة في الشعر العربي.

١ أي حين يكون المجرور مصدرا مؤولا من حرف مصدري من أحد هذه الأحرف المصدرية مع صلته؛ وإنما كان الحذف قياسا في هذه؛ لطولها بالصلة، ولأن دخول الحرف في الظاهر على موصول حرفي غير مستساغ؛ وقد اختلف في محلها بعد الحذف، والأقيس: أنها في محل نصب وإليه ذهب المصنف، وأجازه الخليل وسيبويه، ولكنهما جعلا أقوى منه أن يكون المحل جرا. ورجح النحاة عدم القياس على "أن" و"أن"، فلا تقول "بريت السكين القلم" على أن الأصل: بريت بالسكين القلم. وذهب الأخفش الأصغر -علي بن سليمان البغدادي- إلى جواز القياس عليهما بشرط أمن اللبس واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر:

وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

التصريح: ١/ ٣١٣. وابن عقيل: ٢/ ١٥١-١٥٢.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٢/١٦١<

"هو﴾ ١، ونحو: ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ ٢، ونحو: ﴿كي لا يكون دولة﴾ ٣، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدرت "كي" مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر "كي"، واشترط ابن مالك في أن وأن أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: "رغبت في أن تفعل" أو: "عن أن تفعل" لإشكال المراد بعد الحذف٤، ويشكل عليه: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ٥، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد.

---

١ "٣" سورة آل عمران، الآية: ١٨.

موطن الشاهد: ﴿شهد الله أنه ... ﴾ .

وجه الاستشهاد: "حذف حرف الجر قبل "أنه"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي؛ والأصل: شهد الله

بأنه لا إله إلا هو، ومحل أن وما دخلت عليه النصب على مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه في أحد قوليهما؛ لأنهما جعلا أقوى منهما أن يكون المحل جرا وقيل غير ذلك. شرح التصريح: ١/ ٣١٣.

٢ "٧" سورة الأعراف، الآية: ٦٣.

موطن الشاهد: ﴿أوعجبتم أن جاءكم﴾ .

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "أن جاءكم"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي كما في الآية السابقة.

٣ "٥٩" سورة الحشر، الآية: ٧.

موطن الشاهد: ﴿كي لا يكون﴾ .

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "كي لا يكون"؛ والحذف هنا قياسي كما في الآيتين السابقتين.

٤ فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدرى أهو علم "عن" أو "في" والمعنيان مختلفان، وليس هنالك قرينة تزيل هذا اللبس.

٥ "٤" سورة النساء، الآية: ١٢٧.

موطن الشاهد: ﴿أن تنكحوهن﴾ .

وجه الاستشهاد: حذف الحرف قبل "أن" واختلف النحاة بسبب اللبس لعدم القرينة المرجحة؛ فبعضهم قدر "في أن" وبعضهم قدر "عن أن" واستدل كل على ما ذهب إليه، وأجيب عنه بجوابين، ذكرهما المرادي في شرح النظم؛ أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس؛ والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين وفي الكشاف: يحتمل في أن تنكحوهن؛ لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن، وتبعه البيضاوي، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

التصريح: ١/ ٣١٣، ومغني اللبيب: ٦٨٢، ٧٨٨.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١٦٢/٢>

"والقمر والنجوم مسخرات"١، وإن اختلف فرق بغير عطف٢، ك: "لقيته مصعدا منحدرا"، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال٣: [الوافر]

٢٧٧- عهدت سعاد ذات هوى معنى٤

١ "١٦" سورة النحل، الآية: ١٢.

موطن الشاهد: "مسخرات".

وجه الاستشهاد: مجيء "مسخرات" حالا مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم؛ والأصل: مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة؛ فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت؛ ولا يضر الاختلاف في التذكير والتأنيث.

٢ قال الرضي: إن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان؛ نحو: لقيت هندا مصعدا منحدرة"؛ والأولى: أن يجعل كل حال بجنب صاحبها، وقوله: "وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون ... " بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التي ليست أولى من غيرها، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس، وإذا أمن اللبس كان جائزا. انظر شرح التصريح م ع حاشية الشيخ يس: ١/ ٣٨٦.

٣ لم ينسب البيت إلى قائل معين.

٤ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فزدت وعاد سلوانا هواها

وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٣٨٦، والعيني: ٣/ ١٨٠، ومغني اللبيب: "٩٦٧/ ٧٣٤" وشرح السيوطي: ٣٠٤.

المفردات الغريبة: عهدت: عرفت وعلمت. سعاد: اسم محبوبته. ذات هوى: صاحبة عشق وحب. معنى: اسم مفعول من عناه الأمر، شق عليه حتى أورثه العناء والجهد. سلوانا: سلوا ونسيانا.

المعنى: لقد كنت أنا وسعاد شديدي المحبة والهيام؛ فأما أنا فازددت حبا لها وشغفا بها؛ وأما هي فانقلب هواها وحبها هجرا وانصرافا عني.

الإعراب: عهدت: فعل ماض، والتاء: فاعله. سعاد: مفعول به منصوب. ذات: حال من "سعاد" منصوب، وهو مضاف. هوى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره =." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٢/٢٧٩>

"وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس١، كقوله٢: [الطويل]

٢٧٨- خرجت بها أمشي تجر وراءنا٣

= الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر. معنى: حال من "تاء المتكلم" في قوله: "عهدت" السابق. فزدت: الفاء عاطفة، زدت: فعل ماض وفاعل. وعاد: الواو عاطفة. عاد: فعل ماض بمعنى "صار" مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. سلوانا: خبر "عاد" الذي بمعنى صار تقدم على اسمه؛ وهو منصوب. هواها: اسم "عاد" الذي بمعنى "صار" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ وهوى: مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه؛ ويجوز أن نعرب عاد: فعل ماض تام، وسلونا: حال تقدمت على الفاعل، وهواها: فاعل مرفوع مضاف إليه؛ وهو الأفضل.

موطن الشاهد: "ذات هوى معنى".

وجه الاستشهاد: مجيء الحالين "ذات" و"معنى" على عكس ترتيب صاحبيهما؛ فقد جعل أول الحالين -وهو ذات- لثاني الاسمين، وهو سعاد؛ ليتصل بصاحبه؛ وأما قول "معنى" فصاحبه تاء المتكلم في قوله: "عهدت"؛ وحكم مجيء الحالين على عكس ترتيب صاحبيهما هو الأكثر؛ بخلاف ما لو أتى بهما على ترتيب صاحبيها؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبي.

١ اتفق النحاة على أنه إذا تعدد الحال، وتعدد صاحبها، ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبها، بل أخرت الحالين، فإنك تجعل أول الحالين لثاني الصاحبين، وثاني الحالين لأول الصاحبين، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين، وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة، ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه. ومعلوم أن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها؛ لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي؛ فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه؛ فأما الوجه الآخر؛ فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما؛ ولا شك في أن فصلا واحدا أخف من فصلين.

وعلمنا -سابقا- أنه إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها، فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما.

حاشية الشيخ يس: ١/ ٣٨٦.

٢ القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

٣ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

على أثرينا ذيل مرط مرحل

=." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٢/ ٢٨٠>

"ومنع الفارسي وجماعة[1] النوع الأول، فقدروا نحو قوله: "حافيا" صفة أو حالا من ضمير "رجلان" وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل[2]، نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا"[3].

= وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة والتي كثر الاستشهاد بأبياتها، وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٣٧٨، والهمع: ١/ ٢٤٤، والدرر: ١/ ٢٠١، والمغني: "٩٦٦/ ٧٣٤" وشرح شواهد الشافية للبغدادي: ٢٨٦.

المفردات الغريبة: مرط: كساء من صوف أو خز. مرحل: معلم فيه خطوط.

المعنى: خرجت بمحبوبتي من خدرها ماشيا -وهي تجر على أثر أقدامنا- ذيل كسائها؛ لتخفي أثرينا عن الناس، فلا يعلم بنا أحد.

الإعراب: خرجت: فعل ماض، والتاء: فاعل. "بها": متعلق بـ "خرج". أمشي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للثقل، والفاعل: أنا؛ وجملة "تمشي": في محل نصب على الحال من الفاعل؛ الذي هو تاء المتكلم. تجر: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والفاعل: هي؛ وجملة "تجر": في محل نصب على الحال من ضمير الغائبة في قوله "بها". "على أثرينا": متعلق بـ "تجر"؛ وأثري: مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ذيل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. مرط: مضاف إليه مجرور. مرحل: صفة لـ "مرط" مجرورة.

موطن الشاهد: "أمشي تجر".

وجه الاستشهاد: وقوع الجملتين "أمشي" و"تجر" في محل نصب على الحال، غير أن صاحب كل واحد غير الآخر؛ فجاء الحالان على ترتيب الصاحبين؛ الأول للأول، والثاني للثاني؛ **لأمن اللبس**؛ لأن "أمشي" مذكر، و"تجر" مؤنث؛ ومعلوم أن الحال يطابق صاحبه في التذكير والتأنيث.

١ وهو تعدد الحال المفرد، وحجتهم: أن صاحب الحال إذا كان واحدا، فلا يقتضي العامل إلا حالا واحدة، قياسا على الظرف، وهو قياس مع الفارق الواضح؛ لأن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو مكانين، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر، ذكر هذا ابن الناظم مبررا مخالفته لرأي الفارسي وابن عصفور وكثير من المحققين كما ذكر أبو حيان. همع الهوامع: ١/ ٢٤٤.

٢ لأن صاحب الحال، وإن كان واحد في المعنى، فهو متعدد في اللفظ.

هذا: ويؤخذ من المثال الذي ذكره المصنف، أنه ينبغي أن يكون اسم التفضيل متوسطا بين الحالين؛ ليخرج نحو: محمد أحسن من زملائه متكلما فصيحا.

٣ لم يتطرق المؤلف إلى مبحث تعدد الحال. وقد ذكره السيوطي فقال: "ويجب للحال =." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٢/٢٨١>

"ك"عجبت من ضربك زيدا أمس" و"يعجبني ضربك زيدا غدا"؛ أي: أن ضربته وأن تضربه، وإما مع "ما" ك"يعجبني ضربك زيدا الآن"؛ أي: ما تضربه، ولا يجوز في نحو: "ضربت ضربا زيدا" كون "زيدا" منصوبا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط١.

= والمختار جوازه عند أمن اللبس بخلاف الفعل فإنه يعمل وجوبا بلا شرط، ويحتمل ضمير مرفوعه المحذوف فاعلا كان أو نائب فاعل.

فائدة: أولى: إذا أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث؛ فإنه حينئذ لا يصلح لأن حيل محله فعل، لا مع "ما" ولا مع "أن"؛ لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لا ترده، وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر، كان عليك أن تقدره ب"ما" المصدرية، وتقدر معها الفعل المضارع، أما تقديره: ب"ما" المصدرية -حينئذ- فلأن "أن" المصدرية لا تصلح لهذا الموضع؛ لأنها مع الفعل الماضي تبقيه على حاله وهو ا لدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي، ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر ب"أن" في هذه الحالة لزمك أن تقدره ب"ما"؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها.

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي، أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره: ب"أن" المصدرية، وتقدر مع "أن" حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي؛ لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن، وعندما تريد الزمن المستقبل تقدر معها الفعل المضارع.

فائدة ثانية: أن اشتراط صلاحية المصدر بأن يحل محله الفعل مع "أن"، أو مع "ما" المصدرية هو شرط في عمله في غير الظرف، أو الجار والمجرور، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء؛ لأنهما يكتفيان برائحة الفعل.

فائدة ثالثة: اعلم أن المصدر المؤكد لفعله كما في قولك: "ضربت ضربا" لا يعمل؛ لأنه لا يحل محله فعل لا مع "ما" ولا مع "أن"؛ وقد ا ختلفوا في المصدر النائب عن فعله، فذهب ابن مالك في "التسهيل" إلى

أنه يعمل، وذكر ابن هشام في "قطر الندى" أنه لا يعمل، فقولك: "ضربا زيدا"، "زيدا" منصوب بالمصدر عند ابن مالك، ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام.

انظر التصريح: ٢/ ٦٢.

١ لأنه لا يصلح أن يحل محله فعل مع "أن" أو "ما"؛ وإنما نصب زيد بـ"ضربت"؛ لأن المصدر المؤكد لعامله المذكور لا يعمل كما سلف، وما ذكره المؤلف لعمل المصدر شرط الإيجاب لا بد من وجوده، وهناك شروط سلبية منها: =." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٣/١٧١>

"المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه.

تقول: "الورع محمودة مقاصده"، ثم تقول: "الورع محمود المقاصد" بالنصب، ثم تقول: "الورع محمود المقاصد" بالجر١.

= وجالس وناقد، وفي هذه الحالة يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف، تقول: "محمد قائم الأب، ونافذ القول". ويمكن أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد، وفي هذه الحالة تمتنع إضافته إلى مرفوعه، وقد قيل: إن هذا المنع أجمع عليه النحاة، وقال الشاطبي: فيه خلاف. ويمكن أن يكون اسم الفاعل مأخوذا من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد، كضارب وظالم، وفي هذه الحالة منع الجمهور إضافته إلى مرفوعه. سواء أحذف مفعوله أم ذكر، وسواء **أمن اللبس** أم لم يؤمن. واختار ابن مالك ما ذهب إليه الفارسي من أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط **أمن اللبس**، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف. وجوز ابن عصفور وابن أبي الربيع إضافته إلى مرفوعه بشرط ان يحذف منصوبه، ولا يذكر في الكلام، ويدل لصحته إضافته إلى مرفوعه، وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

وهذا البيت يصلح دليلا لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور.

التصريح: ٢/ ٧٠-٧١، الأشموني مع الصبان: ٢/ ٣٠٣.

١ قد وردت صيغ سماعية بمعنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثي، في الدلالة على الذات والمعنى، ولكنها ليست على زنته. ومن ذلك: "فعيل" نحو: "كحيل بمعنى مكحول، و"فعل" كذبح بمعنى مذبوح، و"فعل" كقنص بمعنى مقنوص، و"فعلة" كمضغة بمعنى ممضوغة، ويقتصر في ذلك على المسموع. ومن الخير والتسامح أن تعمل عمل اسم المفعول بشروطه، فترفع نائب فاعل حتما.

وقد تنصب مفعولا به أو أكثر إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك.

هذا وقد ذكر الأشموني: أن جواز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة، وقياسه عليها في جواز إضافته إلى المرفوع إنما يكون إذا كان على وزنه الأصلي، وهو وزن "مفعول" من الثلاثي، ووزن المضارع المبني للمجهول من غيره، فإن حول عن ذلك إلى "فعيل" ونحوه لم يجز؛ لكراهة كثرة التغييرات، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبيه، ويجوز، مكحول عينه ومقتول أبيه. الأشموني: ٢/ ٣٤٦، والأشموني مع الصبان: ٢/ ٣٠٥-٣٠٦.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ١٩٧/٣>

"هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد[١]

[تعريف الصفة المشبهة العاملة] :

وهي: الصفة التي استحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعل في المعنى[٢]، ك"حسن الوجه"، و"نقي الثغر"، و"طاهر العرض".

فخرج نحو: "زيد ضارب أبوه" فإن إضافة الوصف فيه، إلى الفاعل ممتنعة[٣]؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول؛ ونحو: "زيد كاتب أبوه"؛ فإن إضافة الوصف فيه، وإن كانت لا تمتنع[٤] لعدم اللبس؛ لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها؛ حتى يقدر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين؛

---

١ حق الصفة المشبهة أن تكتفي بمرفوعها، ولا تعمل النصب، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت؛ ولأنها مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم وهو لا ينصب، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد نصب مفعولها مثله، على التشبيه بالمفعول به، ووجده الشبه بينها وبين اسم الفاعل: أنها تدل على الحدث وصاحبه مثله، وأنها تقبل التثنية والجمع والتذكير والتأنيث غالبا، ويشترط في عملها النصب على التشبيه بالمفعول به: الاعتماد، كاسم الفاعل. ومن هذا كله: سميت بذلك الاسم.

٢ قيد الفاعل بالمعنى؛ لأن الصف لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلا إلا من جهة وقوعه بعدها واتصافه بمعناها والمراد: استحسان الجر بنوعها لا بشخصها؛ لئلا يرد صور امتناع الجر، وضعفه كما سيأتي. الأشموني مع الصبان: ٣/ ٢/ ٣.

٣ أي: وإن قصد به الثبوت والدوام كما بينه المصنف. وأجازهما بعض النحاة إذا قصد الثبوت، **وأمن اللبس** عند الإضافة للمفعول. وآخرون أجازوا إذا قصد الثبوت، ويحذف المفعول اقتصارا، ويكون من باب الصفة المشبهة.

التصريح: ٢/ ٨١.

٤ وذلك إذا قصد به الدوام، والثبوت؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة. أما إذا قصد به الحدوث والتجدد فإن إضافته ممتنعة.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٢١٨/٣>

""ما أخصره! " من وجهين١؛ وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة "فعل" نحو: "عنيت بحاجتك" و"زهي علينا" فيجيز: "ما أعناه بحاجتك" و"ما أزهاه علينا"٢.

السادس: أن يكون تاما؛ فلا يبنيان من نحو: كان، وظل، وبات، وصار، وكاد٣.

السابع: أن يكون مثبتا؛ فلا يبنيان من منفي٤؛ سواء كان ملازما للنفي؛ نحو: "ما عاج بالدواء"؛ أي: ما انتفع به٥، أم غير ملازم ك"ما قام زيد"٦.

الثامن: أن لا يكون اسم فاعله على أفعل٧ فعلاء؛ فلا يبنيان من نحو:

---

١ هما: كونه من غير الثلاثي، وكونه من المبني للمجهول.

٢ إنما استثني ذلك؛ **لأمن اللبس**، ولوروده في الأمثال، فقد قيل: هو أزهى من ديك، وأزهي من طاوس. والتفضيل أخو التعجب. قال ابن مالك في التسهيل: "وقد يبنيان من فعل المفعول إن **أمن اللبس**".

٣ فلا يقال: ما أكون محمدا مسافرا مثلا؛ لأنه يستلزم نصب "أفعل" لشيئين، وهذا غير سائغ. ولا يجوز حذف "مسافرا" لامتناع حذف خبر كان. ولا جره باللام؛ لامتناع ذلك. وحكي عن الكوفيين: ما أكون زيدا قائما؛ بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد "كان" حال.

التصريح: ٢/ ٩٢. الأشموني مع الصبان: ٣/ ٢٢.

٤ لأنه يؤدي إلى اللبس بين التعجب من المثبت، ومن المنفي، لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفي.

٥ مضارعه يعيج أي: ينتفع، وهو ملازم للنفي أيضا. وندر مجيئه للإثبات. أما عاج يعوج بمعنى: مال يميل، فيستعمل في النفي والإثبات، ومن وروده منفيا قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام

التصريح، وحاشية يس: ٢/ ٩٢.

٦ فلا يقال: ما أقومه. ومثله: ما عاج، أي مال، فلا يقال: ما أعوجه وذلك لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

٧ قيل في سبب المنع: إن من حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض؛ وأكثر أفعال الألوان والخلق

إنما تجيء على أفعل -بتسكين الفاء- وزيادة مثل اللام نحو أخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر، وقيل: لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل. وغيرها في عدم التعجب منها. وقيل: لأن بناء الوصف من =."
<أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٣/٢٣٧>
"..

= و جواز حذفه عند **أمن اللبس**؛ نحو قول الشاعر:
كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم
ز- وقوع "لا" بينها وبين المعطوف بها؛ وذلك إذا عطفت مفردا على مفرد، بعد النهي والنفي، أو ما هو في تأويل النفي؛ فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد﴾ ، والثاني: كقوله تعالى: ﴿فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ ، والثالث: كقوله جل جلاله: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ .
ح- وقوع "إما" بينها وبين معطوفها، إذا عطفت مفردا على مفرد، ويغلب أن تكون مسبوقة بـ"إما" أخرى - نحو قوله- تباركت أسماؤه: ﴿إما العذاب وإما الساعة﴾ ؛ ونحو قوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا﴾ .
ط- عطف "لفظ العقد" على "النيف"؛ نحو قولك: أعطيته ثلاثة وعشرين قلما.
ي- عطف النعوت المتفرقة، نحو قول الشاعر:
بكيت وما بكا رجل حزين ... على ربعين مسلوب وبال
ك- عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع؛ فالأول، كقول الفرزدق:
إن الرزية لا رزية بعدها ... فقدان مثل محمد ومحمد
فمن حقه أن يقول: فقدان مثل المحمدين -بالتثنية- ولكنه عطف أحدهما على الآخر. ومثال الثاني؛ كقول أبي نواس:
أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ... ويوما له يوم الترحل خامس
فالأصل أن يقول: أقمنا بها ثمانية أيام.
ل- عطف العام على الخاص؛ كقوله تعالى: ﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين

والمؤمنات﴾ فـ"المؤمنين" و"المؤمنات" أعم ممن دخل بيته مؤمنا.

وأما عطف الخاص على العام؛ أن يكون بالواو، كما في قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ ، ويجوز أن يكون بـ"حتى"؛ نحو قولك: مات الناس حتى الأنبياء.

م- امتناع الحكاية مع وجودها: فإن قيل: رأيت زيدا؛ جاز في الإجابة القول: من زيدا؟ بالحكاية من غير الواو؛ فإذا جئت بالواو؛ لم تجز الحكاية، ووجب أن ترفع زيدا، فتقول: ومن زيد؟ وفي هذا الموضع نقد؛ حاصله: أن الفاء، تشارك الواو فيه.

ن- العطف في بابي "التحذير والإغراء"؛ نحو قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ . =." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٣/٣٢١>

"وللإضراب، عند الكوفيين وأبي علي١؛ حكى الفراء٢ "اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم"، وبمعنى الواو، عند الكوفيين٣؛ وذلك عند **أمن اللبس**؛ كقوله٤: [الكامل]

٤٢١- ما بين ملجم مهره أو سافع٥

---

١ ممن ذهب إلى أن "أو" تفيد الإضراب: ابن برهان، وابن جني ومن معهما؛ وهؤلاء ذهبوا إلى أنها تفيد الإضراب مطلقا؛ أي سواء كان المتقدم خبرا مثبتا، أو منفيا، أم كان المتقدم عليها أمرا، أو نهيا؛ وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد. تقول: "أنا مسافر اليوم" ثم يبدو لك، فتقول: "أو مقيم" تريد الإضراب عن الكلام الأول، وإثبات ما بعد أو؛ ومنه قول الشاعر:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

ونسب ابن عصفور القول بإفادة "أو" الإضراب إلى سيبويه؛ لكنه قرر أن سيبويه يشترط في إفادتها للإضراب؛ أن يتقدمها نفي أو نهي، وأن يعاد معها العامل ومثال ذلك: قولك: لا يقم بكر أو لا يقم خالد.

التصريح: ٢/ ١٤٥-١٤٦، مغني اللبيب: ٩١، رصف المباني: ١٣١، الجنى الداني: ٢٢٧.

٢ مرت ترجمته.

٣ أي: تكون للدلالة على الاشتراك ومطابق الجمع بين المتعاطفين، ويصح أن يحل محلها الواو؛ ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمي، والأخفش، بالشرط الذي ذكره المؤلف.

مغني اللبيب: ٨٨-٨٩، والتصريح: ٢/ ١٤٦.

٤ القائل: هو: حميد بن ثور الهلالي، وقد مرت ترجمته.

٥ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ١٤٦، والأشموني: ٨٢٨/ ٢/ ٤٢٤، والعيني: ٤/ ١٤٦، والسيرة: ٢٠٠، والمغني: ٩٩/ ٩٠، والسيوطي: ٧٢، وديوان حميد بن ثور: ١١١.

المفردات الغريبة: الصريخ: صوت المستصرخ المستغيث، ويطلق على المستغيث نفسه؛ وكلا المعنيين يصلح هنا، وقد يطلق الصريخ على المغيث، قال تعالى: ﴿فلا صريخ لهم﴾ ؛ أي: لا مغيث. ملجم: جاعل اللجام في موضعه من الفرس. مهره: أصله الحصان الصغير، والمراد هنا: الحصان. سافع: قابض على ناصية فرسه.

=." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٣/٣٤٢>

"فعل الأمر للاسم الظاهر١؛ وفي الثاني: كون الإيمان متبوأ، وإنما يتبوأ المنزل٢؛ وفي الثالث: العطف على معمولي عاملين٣؛ ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولا معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

[جواز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو] :

ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو٤؛ فالأول كقول بعضهم: "وبك وأهلا وسهلا"، جوابا لمن قال له: مرحبا، والتقدير: ومرحبا بك وأهلا٥، والثاني؛ نحو: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا﴾ ٦؛ أي: أنهملكم فنضرب، ونحو:

---

١ أي: لو جعل "وزوجك" معطوفا على فاعل اسكن المستتر؛ لكان شريكه في عامله؛ والأمر لا يرفع الظاهر.

٢ أي: لو جعل "الإيمان" معطوفا على "الدار"؛ لكان معمولا لتبوءوا؛ والتبوء؛ معناه: التهيؤ. وقيل: إنه يقال: تبوأ فلان الدار، إذا لزمها، وعلى هذا يصح العطف، ولا يحتج إلى تقدير عامل.

٣ ذلك؛ لأن "سوداء": معمول لـ"كل"، و"تمرة" معمول "ما" فلو عطف بيضاء على سوداء، وشحمة على تمرة؛ لزم ذلك المحذور، وهو غير جائز على الأصح عند الجمهور.

التصريح: ٢/ ١٥٤.

٤ ومثلهما "أم" المتصلة، وذلك عند أمن اللبس في الجميع.

٥ الجار والمجرور وهو "بك" متعلقان بكلمة "مرحبا" المحذوفة "وأهلا" الواو عاطفة، و"أهلا" معطوف

على مرحبا المحذوفة؛ عطف مفرد على مفرد؛ فالمعطوف عليه محذوف؛ وهو محل الشاهد، و"سهلا" معطوف على مرحبا المحذوفة؛ فالمعطوف عليه محذوف. وسيبويه يجعل "مرحبا" و"أهلا" منصوبين على المصدر. ونظير هذه العبارة قول القائل: "وعليكم السلام"؛ جوابا لمن قال: "السلام عليكم"، فالواو في الجواب؛ لعطف كلام المتكلم المجيب، على كلام المخاطب؛ مثلها في العبارة السابقة.

التصريح: ٢/ ١٥٥، كتاب سيبويه: ١/ ٢٩٥.

٦ ٤٣ سورة الزخرف، الآية: ٥.

موطن الشاهد: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا﴾ .

وجه الاستشهاد: عطف جملة "نضرب" على جملة محذوفة؛ والتقدير: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا؟.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٣/٣٦٠>

"والثاني: بدل بعض من كل؛ وهو بدل الجزء من كله[١]؛ قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا، أو أكثر، ك"أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه".

ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه[٢]: مذكور كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ [٣]، أو مقدر؛ كقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ [٤]؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال[٥]؛ ك"أعجبني زيد علمه؛ أو حسنه" و"سرق زيد ثوبه، أو فرسه".

---

١ ضابطه: أن يكون البدل جزءا حقيقيا من المبدل منه، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه، ولا يفسد المعنى بحذفه.

٢ أي: ليربط البعض بكله. ويجب في هذا الضمير؛ أن يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما؛ ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالبدل مباشرة، أو بلفظ آخر له صلة بالبدل؛ نحو: قابلت العائدين من القتال أربعة منهم.

وقد يغني عن الضمير في إفادة الربط: "أل" عند **أمن اللبس**؛ نحو: إذا رأيت والدك فقبله اليدا؛ أي: يده، و"إلا" في الاستثناء إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام؛ حيث يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الإتباع على البدلية؛ نحو: ما نجح الطلاب إلا واحدا.

٣ ٥ سورة المائدة، الآية: ٧١.

موطن الشاهد: ﴿عموا وصموا كثير منهم﴾ .

وجه الاستشهاد: وقوع "كثير" بدلا من الواو الأولى في "عموا"؛ والواو الثانية في "صموا" عائدة على "كثير"؛ لأنه مقدم رتبة؛ والتقدير -والله أعلم: ثم عموا كثير منهم وصموا؛ وإنما قدر هذا التقدير؛ لأنه لو جعل "كثير" بدلا من الواوين معا؛ لزم توارد عاملين على معمول واحد. انظر تفصيل ذلك في التصريح: ٢/ ١٥٦.

٤ ٣ سورة آل عمران: الآية: ٩٧.

موطن الشاهد: ﴿لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ .

وجه الاستشهاد: وقوع "من استطاع" بدلا من "الناس"، بدل بعض من كل؛ والضمير العائد إلى المبدل منه مقدر كما بين المؤلف في المتن. التصريح: ٢/ ١٥٧.

٥ لتوضيح هذا التعريف، نقول: إن بدل الاشتمال، تابع يقصد به، تعيين وتوضيح أمر، =." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٣/٣٦٥>

"باب الاستغاثة، نحو: "بالله للمسلمين"، وتتعين هي أو "وا" في باب الندبة، و"وا" أكثر استعمالا، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل "يا" إذا **أمن اللبس**؛ كقوله١:

[البسيط]

٤٣٠- وقمت فيه بأمر الله يا عمرا٢

---

١ القائل هو جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.

٢ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

وهو ثاني ثلاثة أبيات في رثاء أمير المؤمنين، عمر بن عبد العزيز؛ وقبله قوله:

نعي النعاة أمير المؤمنين لنا ... يا خير من حج بيت الله واعتمرا

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ١٦٤، والأشموني: "٨٦٥/ ٢/ ٤٤٢" والعيني: ٤/ ٢٢٩، ٢٧٣، والهمع: ١/ ١٨٠، والدرر: ١/ ١٥٥، والمغني: "٦٩٨/ ٤٨٦"، والسيوطي: ٢٦٨، وديوان جرير: ٣٠٤.

المفردات الغريبة: حملت: كلفت. أمرا عظيما: هو الخلافة وتبعاتها الشاقة. اصطبرت: بالغت في الصبر والاحتمال.

المعنى: كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين في وقت عم فيه الظلم وفشا الجور؛ فصبرت على تلك المشاق، وقمت بما أمر الله؛ فقضيت على الفساد ونشرت العدل بين الناس، فأرضيت الخالق والخلق.

الإعراب: حملت: فعل ماض مبني للمجهول والتاء ضمير متصل في حل رفع نائب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. فاصطبرت: الفاء عاطفة، اصطبر: فعل ماض مبني على السكون: والتاء في محل رفع فاعل. "له": متعلق بـ "اصطبر". وقمت: الواو عاطفة، قمت: فعل ماض، والتاء: في حل رفع فعل. "فيه": متعلق بـ "قام". "بأمر": متعلق بـ "قام" ايضا. و"أمر": مضاف. الله: "لفظ الجلالة": مضاف إليه مجرور. يا: حرف نداء وندبة. عمرا: منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة المأتي بها؛ لمناسبة ألف الندبة.

موطن الشاهد: "يا عمرا".

وجه الاستشهاد: استعمال "يا" للندبة؛ لوضوح الأمر **وأمن اللبس** فإن صدور ذلك بعد موت "عمر" دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع لا النداء؛ فهو يعلم أن عمر لن يجيبه، ولن يسمعه، وكذلك اتصال ألف الندبة في آخره دليل على أنه أراد الندبة لا النداء.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٤/٦>

"دائما، كقوله: "يا لله للمسلمين"١، وقول الشاعر٢: [البسيط]

٤٤٨- يا للكهول وللشبان للعجب٣

---

١ إنما يجب كسر لام المستغاث له؛ إذا لم يكن ضميرا غير ياء المتكلم، وإلا فتحت لامه نحو: يا للمخلص لنا، ويا لمحمد لك. بخلاف يا للزائر لي؛ لأن الضمير ياء المتكلم، وهذا حكم من أحكام المستغاث له. ويجب كذلك تأخيره عن المستغاث، كما أنه يجوز حذفه إذا علم، **وأمن اللبس**؛ نحو:

يا لقومي من للندى والسماح؟

التصريح: ٢/ ١٨١، والأشموني: ٢/ ٤٦٢-٤٦٣.

٣ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدر قوله:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ١٨١، والأشموني: "٨٩٨/ ٢/ ٤٦٢"، والعيني: ٤/ ٢٥٧، والمقتضب، ٤/ ٢٥٦، والجمل: ١٨٠، والمقرب: ٣٨،والخزانة: ١/ ٢٩٦، والهمع: ١/ ١٨٠ والدرر: ١/ ١٥٥.

المفردات الغريبة: ناء: بعيد، وهو اسم فاعل من نأى ينأى بمعنى بعد. مغترب: غريب.

الكهول: جمع كهل، وهو من جاوز الثلاثين، وقيل الأربعين. والشبان: جمع شاب، وهو من كانت سنه دون سن الكهل.

المعنى: يبكيك ويحزن لفقدك وموتك الأباعد الغرباء، لما كانت تسدي إليهم من معروف وعون، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك، فهيا معشر الكهول والشباب؛ لمشاركتنا في العجب من ذلك.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. للكهول: اللام حرف جر -لام المستغاث به المفتوحة- والكهول: اسم مجرور، و"للكهول": متعلق بـ "يا" أو بـ "أدعو". وللشبان: الواو عاطفة، "للشبان": معطوف على "الكهول"؛ كسرت اللام هنا؛ لعدم تكرر "يا" مع العاطف. "للعجب": متعلق بـ "يا"، أو بالفعل "أدعو" أو بمحذوف حال. واللام المكسورة، لام المستغاث من أجله.

موطن الشاهد: "للشبان، للعجب".

وجه الاستشهاد: كسر لام المستغاث به في "للشبان"؛ لكونه معطوفا من دون أن تتكرر مع "يا"؛ وفي البيت شاهد آخر على كسر لام المستغاث من أجله في "للعجب".." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٤/٤٣>

"[باب الندبة] :

هذا باب الندبة

[حكم المندوب وشروطه] :

حكم المندوب؛ وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه١، حكم المنادى؛ فيضم في نحو: "وا زيدا" وينصب في نحو: "وا أمير المؤمنين" إلا أنه لا يكون نكرة؛ كـ "رجل"٢، ولا مبهما، كـ "أي"، واسم الإشارة والموصول٣؛ إلا ما صلته

---

١ الندبة لغة: مصدر ندب الميت إذ ناح عليه، وذكر خلاله الكريمة ومآثره الحميدة، واصطلاحا: نداء موجه للمتفجع عليه، أو المتوجع منه بلفظ: "وا" أو "يا" عند **أمن اللبس.**

والتفجع: إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة، وأكثر ما يكون عند النساء لضعفهن عن الاحتمال. والمتفجع عليه: من نزلت به الفجيعة، أو أصابته نازلة حقيقية؛ كالموت، وقد مثل له المصنف ببيت جرير في عمر بن عبد العزيز. أو أن المتفجع عليه نزل منزلة ذلك؛ كقول عمر رضي الله عنه؛ وقد أخبر بجدب

أصاب بعض العرب: واعمراه. واعمراه. والمتوجع منه: الموضع والمكان الذي فيه الألم؛ كقولك: وارأساه؛ ومنه قول المجنون:

فواكبدا من حب من لا يحبني ... ومن عبرات ما لهن فناء

أو السبب الذي أدى إلى الألم؛ كقولك: "وامصيبتاه"؛ ومنه قول ابن الرقيات:

تبكيهم الدهماء معولة ... وتقول سلمى: وارزيتيه

وقد يمسى هذا متوجعا له. والمنادى في ذلك كله يسمى: مندوبا.

التصريح: ٢/ ١٨١، الهمع: ١/ ١٧٩.

٢ هذا في المتفجع عليه؛ أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة؛ نحو: وامصيبتاه، في مصيبة غير معينة. وإنما لم تندب النكرة ولا المبهم؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار اهميته أو شدته؛ وذلك يستدعي أن يكون معروفا معينا. وزعم الرياسي: أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك؛ بأنه قد ورد في الحديث: "واجبلاه"، وأنكر غيره ذلك، وقالوا: إن صح الحديث؛ فهو نادر.

همع الهوامع: ١/ ١٧٩، التصريح: ٢/ ١٨٢.

٣ أجمع النحاة على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بـ "أل" كالذي والتي مطلقا. واختلفوا في جواز ندبة غير المقترن بأل؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقا أيضا، وذهب غيرهم: إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته؛ كما حكاه المؤلف. التصريح: ٢/ ١٨٢.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٤/٤٧>

"مشهور فيندب؛ نحو: "وا من حفرة بئر زمزماه"؛ فإنه بمنزلة "واعبد المطلباه" إلا أن الغالب أن يختم بالألف١؛ كقوله:

٣٤٠ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا٢

[بما يحذف لألف الندبة] :

ويحذف لهذه الألف ما قبلها؛ نحو: "واموساه"٣ أو تنوين٤ في صلة نحو: "وا من حفر بئر زمزماه"، وفي مضاف إليه؛ نحو: "واغلام زيداه"، أو في محكي، نحو: "واقام زيداه"؛ فيمن اسمه قام زيد، ومن ضمه؛ نحو: "وازيداه"،

---

١ أي: الزائدة، وذلك لمد الصوت، حتى يكون أقوى بنبرته على إعلان ما في النفس من حزن وأسى.

٢ هذا عجز بيت، من كلام جرير في عمر بن عبد العزيز، وصدره قوله:

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

وقد تقدم تخريج هذا الشاهد في باب النداء.

موطن الشاهد: "يا عمراه".

وجه الاستشهاد: مجيء"عمرا" مختتما بألف الندبة، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب؛ لأنه لو كان مناد‌ى؛ لبني على الضم؛ لأنه مفرد علم؛ وهو هنا مبني عرى الضم المقدر، منع من ظهوره الفتحة المناسبة للألف، واستعملت "يا" للندبة في هذا البيت؛ **لأمن اللبس**، بوجود الألف؛ التي دلت على أنه مندوب، لا منادى.

٣ أي: في "موسى".وعند إعرابه يقال: "موسى": منادى مبني على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

٤ ما ذكره المؤلف من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب بألف الندبة؛ وهو مذهب البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان؛ أولهما: حذف التنوين؛ كمذهب البصريين، والثاني: بقاء التنوين مع تحريكه؛ إما بالفتح لمناسبة التخلص من التقاء الساكنين؛ فيلزم قلب الألف ياء؛ لوقوعها بعد كسرة؛ فيقال "واغلام زيديه". وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة، فيلزم قلب الألف ياء؛ لما قلنا؛ فيقال "واغلام زيديه".

التصريح: ٢/ ١٨٣، الهمع: ١/ ٧٩١.." <أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؟ جمال الدين ابن هشام ٤/٤٨>

"وأعطيته إياي وإليه

أشار بقوله وقدمن ما شئت في انفصال وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند **أمن اللبس** فإن خيف لبس لم يجز فإن قلت زيد أعطيتك إياه (١) لم يجز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيته إياك لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ... وقد يبيح الغيب فيه وصلا (٢)

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني إياي وأعطيتك إياك وأعطيته إياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم

أعطيتهماه وإليه أشار بقوله في الكافية:

---

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذا، أما نحو " الدرهم أعطيته إياك " أو " الدرهم أعطيتك إياه " فلا لبس لن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

(٢) " وفي اتحاد " الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي، واتحاد مضاف و" الرتبة " مضاف إليه " الزم " فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الاعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " فصلا " مفعول به لا لزم " وقد " الواو عاطفة، قد: حرف دال على التقليل " يبيح " فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة " الغيب " فاعل يبيح " فيه " جار ومجرور متعلق بيبيح " وصلا " مفعول به ليبيح.." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ١/١٠٧>

"إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلو أتيت بعد المشتق ب هو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو تأكيدا للضمير المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا ب قائم هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول

وهو

= ظرف مكان متعلق بأبرز " تلا " فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها " ما " اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب " ليس " فعل ماض ناقص " معناه " معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه " له " جار ومجرور متعلق بقوله " محصلا " الآتي " محصلا " خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الاعراب صلة الموصول الذي هو " ما "، وتقدير البيت: وأبرز ضمير

الخبر المشتق مطلقا إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب

والقلق، وذلك قوله: وإن تلا غير الذي تعلقا به فأبرز الضمير مطلقا في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس، ورأيهم حسن وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الالفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين " ورأيهم حسن ".." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٢٠٧/1>

"زيد هند ضاربها هو فإن شئت أتيت ب هو وإن شئت لم تأت به وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن هذا قول الشاعر:

٤٢ - قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس.

---

٤٢ - هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: " ذرا " بضم الذال - جمع ذروة، وهي من كل شئ أعلاه " المجد " الكرم " بانوها " جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها (وتميزوا) ؟، ويحتمل أن

يكون جم ع " بان " جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون، وحذفت النون للاضافة كما حذفت النون في قولك " قاضو المدينة ومفتوها " وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني "كنه "كنه كل شئ: غايته، ونهايته، وحقيقته.

الاعراب: " قومي " قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه " ذرا " مبتدأ ثان، وذرا مضاف و" المجد " مضاف إليه " بانوها " بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول " وقد " الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق " علمت " علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث " بكنه " جار ومجرور متعلق بعلمت، =." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٢٠٨/١>

"الفاعل

الفاعل الذي كمرفوعي "أتى ... زيد" "منيرا وجهه" "نعم الفتى (١) "

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل أو نائبه وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

فأما الفاعل فهو: الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع (٢) والمراد بالاسم ما يشمل الصريح نحو قام زيد والمؤول

---

(١) " الفاعل " مبتدأ " الذي " اسم موصول: خبر المبتدأ "كمرفوعي " جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول " أتى زيد " فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف،

وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه " منيرا " حال، وهو اسم فاعل " وجهه " وجه: فاعل بمنير، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه " نعم الفتى " فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا **أمن اللبس**، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار، وقولهم: كسر الزجاج الحجر.

وقال الاخطل: مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي: ألم تسأل الاطلال والمتربعا ببطن حليات دوارس أربعا إلى الشرى من وادي المغمس بدلت معالمه وبلا ونكباء زعزعا وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا، كما قال الراجز: قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما وربما رفعوهما جميعا، كما قال الشاعر: إن من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم =." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٢/٧٤>

"شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب.

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند **أمن اللبس** كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع. (١)

= في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله " فانصب به مفعوله " هو المفعول به، لامرين، أحدهما: أن المفعول عند الاطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلابد فيها من التقييد، تقول:

المفعول معه، والمفعول لاجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق.

وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به، فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضربا، وقمت قياما، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديبا، وقمت إجلالا للامير، وتقول: لعبت الكرة أصيلا، وخرجت من الملعب ليلا.

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (١ / ١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الشاعر: مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر فإن السوآت هي البالغة، وسمع أيضا رفعهما، قال: [إن من صاد عقعقا لمشوم] كيف من صاد عقعقان وبوم وسمع نصبهما، قال: قد سالم الحيات منه القدما [الافعوان والشجاع الشجعما] والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس، ولا يقاس على شئ من ذلك " اه وقال ابن مالك في شرح الكافية: " وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر، كقولهم: خرق الثوب المسمار، ومنه قول الاخطل مثل القنافذ.

البيت " اهـ.

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل، والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغير لم يحصل إلا في حركات الاعراب،

لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفءول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغيير =." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٢/١٤٧>

"أي: تمرون بالديار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم.

وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط **أمن اللبس** كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من أن يدوا أي من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف

"من" فتقول: عجبت أنك قائم فإن حصل لبس لم يجز

= " الحذف والايصال " وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من " أن " المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من " أن " المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي: غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنني مررن الطريقا ومحل الاستشهاد قوله " مررن الطريقا " حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب، وذلك في قوله " غضبت أن نظرت " وأصله: غضبت من أن نظرت.." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٢/١٥١>

"وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ثم إن كان المجرور غير أن وأن لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعا وإن كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند **أمن اللبس** وهذا هو الصحيح.

والأصل سبق فاعل معنى كمن ... من ألبسن من زاركم نسج اليمن (١)

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالأصل تقديم

زيد

= وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور، لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الاعراب.

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف، وذلك في قوله.

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ أشارت كليب بالاكف الاصابع أصل الكلام: أشارت إلى كليب، فلما حذف " إلى " أبقى "كليب " على جره.

فلما رأى سيبويه - رحمه الله! - تكافؤ الادلة، وأن السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوز كل واحد منهما.

(١) " والاصل " مبتدأ " سبق " خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و" فاعل " مضاف إليه " معنى " منصوب على نزع الخافض، أو تمييز "كمن " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن - إلخ " من " حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال "

ألسن " فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " من " اسم موصول: مفعول أول لالبس " زاركم " زار: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة " نسج " مفعول ثان لالبس، ونسج مضاف و" اليمن " مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لاجل الوقف.." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٢/١٥٣>

"أي قد تحذف الهمزة يعني همزة التسوية والهمزة المغنية عن أي عند **أمن اللبس** وتكون أم متصلة كما كانت والهمزة موجودة ومنه قراءة ابن محيصن ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ بإسقاط الهمزة من أنذرتهم وقول الشاعر:

٢٩٤ - لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي أبسبع.." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٣/٢٣٠>

"كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي بل زادوا.

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

قد تستعمل أو بمعنى الواو عند **أمن اللبس** كقوله:

٢٩٦ - جاء الخلافة أو كانت له قدرا ... كما أتى ربه موسى على قدر." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٣/٢٣٣>

"ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس ... كشجر وبقر وخمس

وشذ ترك دون لبس وندر ... لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند **أمن اللبس** وشذ حذفها حينئذ فتقول في سن سنينة وفي دار دويرة وفي يد يدية فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول في شجر وبقر وخمس شجير وبقير وخميس بلا تاء إذ لو قلت شجيرة وبقيرة وخميسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر.

ومما شذ فيه الحذف عند **أمن اللبس** قولهم في ذود وحرب وقوس ونعل ذويد وحريب وقويس ونعيل.." <شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟ ابن عقيل ٤/١٥٠>

"ومنها اللام الداخلة على (كي) المصدرية لا الجارة، كما تقدم[1] فإن حرف الجر لا يدخل على مثله، ولأجل ذلك لم يقيدها المصنف.

نحو جئتك كي أراك، أي لكي أراك[2].

ومنها الجار الداخل على (أن) المفتوحة المشددة النون أو الساكنة.

وقوله: (مطلقا) راجع إلى كل من الخافض والمخفوض، أي سواء كان الجار لاما أو غيره وسواء كانت (أن) أو (أن) بعد حرف أم لم تكن[3]. يعني[4] أنه لا يشترط في حذف خافضهما شيء، كما شرط لحذف[5] خافض غيرهما وقضية هذا الإطلاق أنه لا يشترط أمن اللبس. وإليه يميل كلامه في التوضيح[6]. لكنه صرح في الجامع[7] باشتراطه، موافقة لابن مالك[8]- رحمه الله تعالى - كما سنذكره[9].

---

١ ينظر ما سبق ص ٥١٨.

٢ فتكون (كي) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام والتقدير لرؤيتك.

٣ في (أ) : (أو لم تكن) وفي (ب) (أو لم يكن) والمثبت من (ج) .

٤ في (ب) : (بمعنى) .

٥ في (ج) : (في حذف) .

٦ رأنه اعترض فيه على ابن مالك في اشتراطه عدم اللبس. ينظر أوضح المسالك ١٩/٢.

٧ الجامع الصغير لابن هشام ص ٤٦.

٨ اشترط ابن مالك لحذف الجار بعد (أن) و (أن) عدم اللبس ينظر شرح الكافية الشافية ٦٣٢/٢ والتسهيل ص ٨٣.

٩ قوله: (رحمه الله تعالى) زيادة من (ب) و (ج) .." >شرح شذور الذهب للجوجري؟ الجوجري ٥٦٤/٢>

"١٢٢-

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

"وأبرزنه" أي: الضمير المذكور "مطلقا" أي: وإن أمن اللبس "حيث تلا" الخبر "ما" أي: مبتدأ "ليس معناه" أي: معنى الخبر "له" أي: لذلك المبتدأ "محصلا" مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو: "زيد عمرو ضاربه هو" فضاربه: خبر عن عمرو، ومعناه -هو الضاربية- لزيد،

وبإبراز الضمير علم ذلك، ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى، ومثال ما أمن فيه اللبس: "زيد هند ضاربها هو"، و"هند زيد ضاربته هي" فيجب الإبراز أيضا، لجريان الخبر على غير من هو له، وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب، واستدلوا لذلك بقوله "من البسيط":

١٤٣-

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

تنبيهان: الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا، نحو: "زيد قائم أبوه" فالهاء في "أبوه" هو الضمير الذي كان مستكنا في "قائم"، ولا ضمير

١٤٣- التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٨٦؛ والدرر ٢/ ٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٦.

شرح المفردات: الذرا: ج الذروة، وهي من الشيء أعلاه. بانوها: رافعوها. الكنه: حقيقة الشيء وغايته.

المعنى: يقول: إن قومي قد توصلوا إلى المجد والرفعة، وقد علم ذلك كل العرب من عدنانيين وقحطانيين.

الإعراب: "قومي": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة. "ذرا": مبتدأ ثان مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. "المجد": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "بانوها": خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف، و"ها" في محل جر بالإضافة. "وقد": الواو حرف استئناف، و"قد": حرف تحقيق. "علمت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "بكنه": جار ومجرور متعلقان بـ"علمت"، وهو مضاف. "ذلك": اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة. "عدنان": فاعل "علمت" مرفوع. "وقحطان": الواو حرف عطف، و"قحطان": معطوف على "عدنان".

وجملة: "قومي ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ذرا المجد بانوها" في محل رفع خبر المبتدأ الأول "قومي". وجملة "علمت عدنان" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "بانوها" حيث جاء به خبر للمبتدأ الثاني مشتقا، ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: "قومي ذرا المجد بانوها هم"، وإنما لم يبرز الضمير لأمن اللبس، لأن "ذرا المجد" تكون مبنية لا بانية.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/١٨٨>

"إليه "كأين من علمته نصيرا" و"صبيحة أي يوم سفرك".

"وخبر" المبتدأ "المحصور" فيه بإلا أو بإنما "قدم أبدا" على المبتدأ "كما لنا إلا اتباع أحمدا"، و"إنما

عندك زيد"؛ لما سلف.

تنبيه: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ "أن" وصلتها، نحو: "عندي أنك فاضل"، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في "لعل"، ولهذا يجوز ذلك بعد "أما" كقوله "من البسيط":

١٥٧-

عندي اصطبار وأما أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني

لأن "إن" المكسورة و"لعل" لا يدخلان هنا. اهـ.

١٥٧- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٧٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٣.

شرح المفردات: الاصطبار: التجلد واحتمال البين. الجزع: الخوف، أو الحزن وعدم احتمال البين. والنوى: البعد. الوجد: شدة الحب. يبريني: يضنيني ويهلكني.

المعنى: يقول: إنه صبور على احتمال الشدائد، إلا أن الفراق كان صعبا عليه وكاد يهلكه.

الإعراب: "عندي": ظرف مكان متعلق بخبر محذوف للمبتدأ، وهو مضاف؛ والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "اصطبار": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. "وأما": الواو حرف استئناف، و"أما": حرف تفصيل وشرط. "أنني": حرف مشبه بالفعل، والنون الثانية للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم "أن". "جزع": خبر "أن" مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع مبتدأ. "يوم": ظرف زمان متعلق بـ"جزع"، وهو مضاف. "النوى": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. "فلوجد": الفاء: حرف رابط جواب "أما"، و"لوجد" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من "أن" ومعموليها. "كاد": فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". "يبريني": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هو".

وجملة: "عندي اصطبار" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أما أنني ... فلوجد" الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كاد يبريني" في محل جر نعت "وجد". وجملة "يبريني" في محل نصب خبر "كاد".

الشاهد: قوله: "أما أنني جزع ... " حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ، وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور. وقد جاز ذلك **لأمن اللبس** بين "أن" المفتوحة الهمزة وإن "المكسورة الهمزة لفظا" **ولأمن اللبس** بين "أن" المفتوحة الهمزة المؤكدة، والتي بمعنى "لعل"كما قال ابن هشام.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/٢٠٤>

"﴿فريقا هدى﴾ ١، وواجب، نحو: "من أكرمت؟ "، وممتنع، ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه، على ما سيأتي بيانه.

-٢٣٩

وإخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر

"وأخر المفعول" عن الفاعل وجوبا "إن لبس حذر" بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة؛ إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة؛ كما في نحو: "ضرب موسى عيسى" و"أكرم ابن أخي"؛ فإن **أمن اللبس** لوجود قرينة جاز التقديم، نحو: "ضربت موسى سلمى"، و"أضنت سعدى الحمى".

تنبيه: ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره، وتظافر عليه نصوص المتأخرين.

ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه، محتجا بأن العرب تجيز تصغير "عمر" و"عمرو" على "عمير"، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز "ضرب أحدهما الآخر"، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فما زالت تلك دعواهم﴾ ٢ أن تكون تلك اسم "زال" و"دعواهم" الخبر والعكس.

قلت: وما قاله ابن الحاج ضعيف؛ لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضي اللفظ -بحسب الظاهر- بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل: فيعظم الضرر ويشتد الخطر، بخلاف ما احتج به؛ فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك. وهو ظاهر.

"أو أضمر الفاعل" أي: وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا إن وقع الفاعل ضميرا "غير منحصر"، نحو: "أكرمتك"، و"أهنت زيدا".

---

١ الأعراف: ٣٠.

٢ الأنبياء: ١٥.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/٤٠٣>

"ذلك عن الكوفيين؛ وقيل بالمنع مطلقا، وقوله: "قد ينوب" الإشارة بـ"قد" إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول، أو أنها للتحقيق.اهـ.

٢٥٣-

في باب "ظن وأرى" المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذ القصد ظهر

"وفي باب ظن و" باب "أرى المنع" من إقامة المفعول الثاني "اشتهر" عن النحاة، وإن أمن اللبس، فلا يجوز عندهم: "ظن زيدا قائم"، ولا "أعلم زيدا فرسك مسرجا"؛ "ولا أرى منعا" من ذلك "إذا القصد ظهر" كما في المثالين، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول، ولقوم في الثاني، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأولى اتفاقا، فيقال في "ظننت زيدا عمرا"، و"أعلمت بكرا خالدا منطلقا": "ظن زيد عمرا"، و"أعلم بكر خالدا منطلقا"؛ ولا يجوز: "ظن زيد عمرو"، ولا "أعلم بكرا خالد منطلقا"؛ لما سلف.

تنبيهات: الأول: يشترط لإنابة المفعول الثاني -مع ما ذكره- ألا يكون جملة؛ فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقا.

الثاني: أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة، وقد صرح به في شرح الكافية؛ وأما الثالث في باب "أرى" فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته؛ والحق أن الخلاف موجودا؛ فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس، وهو مقتضى كلام التسهيل، نحو: "أعلم زيدا فرسك مسرج".

الثالث: احتج من منع إنابة الثاني في باب "ظن" مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين، ويعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن كان الثاني نكرة، نحو: "ظن قائم زيدا"؛ لأن الغالب كونه مشتقا.

واحتج من منع إنابته مطلقا في باب أعلم -وهم قوم منهم الخضراوي والأبذي وابن عصفور- بأن الأول مفعول صريح، والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي "أعطى"، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول، كقوله "من الطويل":

٣٩٠-

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ... كراما مواليها لئيما صميمها

٣٩٠- التخريج: البيت للفرزدق في شرح التصريح ١/ ٢٩٣؛ والكتاب ١/ ٣٩؛ والمقاصد النحوية ٢/

٥٢٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٦. =." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/٤٢٣>

""رفع المفعول به ونصب الفاعل عند أمن اللبس":

تنبيه: قال في الكافية:

ورفع مفعول به لا يلتبس ... مع نصب فاعل رووا فلا تقس

أي: قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: "خرق الثوب المسمار"، وقوله "من البسيط":

٣٩١-

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوآتهم هجر

ولا يقاس على ذلك، انتهى.

٣٩١- التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص١٧٨؛ وتخليص الشواهد ص٢٤٧؛ والدرر ٣/ ٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ١٩٥ "نجز"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٤٦؛ ورصف المباني ص٣٩٠؛ والمحتسب ٢/ ١١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٥.

اللغة: نجران وهجر، هما بلدان في اليمن. السوءة: الفاحشة. والقنافذ: جمع مفرده قنفذ: حيوان يعرف بكثرة مسيرة ليلا، وهداجون من الهدج، وهو مشي الشح الضعيف.

المعنى: إنهم أخبث من القنافذ يتسللون ليلا إما للسرقة أو للفاحشة، وقد علم بهم أهل اليمن.

الإعراب: مثل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم وهو مضاف. القنافذ: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. هداجون: خبر مرفوع للمبتدأ هم وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. قد: حرف تحقيق. بلغت: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة و"التاء": للتأنيث: نجران: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. أو: حرف عطف. بلغت: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة و"التاء" للتأنيث. سوءاتهم: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. و"الميم": للجماعة. هجر: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة "مثل القنافذ": مع المبتدأ المحذوف ابتدائية لا محل لها. وجملة "بلغت نجران": في محل نصب حال، ويمكن أن تكون خبرا ثالثا للمبتدأ المحذوف. وجملة "أو بلغت سوءاتهم هجر": معطوفة في محل

نصب.

والشاهد فيه قوله: "بلغت سوءاتهم هجر" وبالأصل "بلغت سوءاتهم هجرا" فقلب الكلام ونصب الفاعل ورفع المفعول به على عادة بعض العرب.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/ ٤٢٥>

"ومنه قوله "من مجزوء الكامل":

٤١٩-

بعكاظ يعشي الناظريـ ... ـن إذا هم لمحوا شعاعه

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت؛ لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض.

الثاني: كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين: "الأول" جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل، "والثاني" جزمه بتأخير الخبر، ولم يجزم بهما في التسهيل، بل أجاز التقديم.

الثالث: يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل **أمن اللبس**؛ فإن خيف وجب

٤١٩- التخريج: البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٤٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص٢٨٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦١١؛ والمقرب ١/ ٢٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩. وقبله قولها:

سائل بنا في قومنا ... وليكف من شر سماعه

قيسا وما جمعوا لنا ... في مجمع باق شناعه

اللغة والمعنى: عكاظ: سوق تجتمع فيه القبائل العربية فيتفاخرون ويتناشدون الشعر ويتابعون، وهو بين الطائف ونخلة. يعشي: يضعف البصر. لمحوا: نظروا بسرعة. شعاعه: هنا لمعانه.

يقول: إذا نظر القوم إلى سلاح قومي بعكاظ لزاغ بصرهم من شدة لمعانه.

الإعراب: بعكاظ: جار ومجرور متعلقان بقولها "جمعوا" الذي في البيت الذي قبل بيت الشاهد. يعشي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. الناظرين: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. إذا: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. هم: ضمير منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أو توكيد للضمير المتصل بالفعل المقدر "لمحوا" الذي يفسره ما بعده. لمحوا: فعل ماض، والواو: فاعل. شعاعه: فاعل "يعشي" مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة.

وجملة "يعشي الناظرين" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "هم لمحوا" الفعلية في محل جر بالإضافة. وجملة " ... لمحوا" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية.

والشاهد فيه قوله: "يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه" حيث تنازع الفعلان "يعشي" و"لمحوا" معمولا واحدا هو قوله: "شعاعه"، فأعمل الشاعر العامل الأول، فجعل "شعاعه" فاعلا، وأعمل العامل الثاني في ضميره، ثم حذف هذا الضمير ضرورة، والتقدير: "يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه"، وهذا التقدير شاذ لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم حذفه بلا سبب.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/٤٦٢>

"التأخير، نحو: "استعنت واستعان علي زيد"؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه.

الرابع: قوله: "غير خبر" يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب "ظن" يجب حذفه، وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير، نحو: "ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند إياها"، فـ"إياها": مفعول أول لـ"ظننت"، ولا يجوز تقديمه، وفي حذفه ما سبق، ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحذفه إن لم يك مفعول حسب ... وإن يكن ذاك فأخره تصب

لخلص من ذلك التوهم.

لكن قال المرادي: قوله: "مفعول حسب" يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك؛ لأن خبر "كان" لا يحذف أيضا، بل يؤخر كمفعول "حسب"، نحو: "زيد كان وكنت قائما إياه"، وهذا مندرج تحت قول المصنف: "غير خبر"، ولو قال:

بل حذفه إن كان فضلة حتم ... وغيرها تأخيره قد التزم

لأجاد.

قلت: وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه **أمن اللبس**، كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى ... لعمدة فجئ به مؤخرا

الخامس: قاس المازني وجماعة المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين، وعليه مشى في التسهيل؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول: "أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما"، ويختار إعمال الثاني، نحو:

"أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما إياه إياه"، و"أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما إياه إياه".." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/٤٦٣>

"النائب عن الفاعل:

٤٦٨ ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ١/٥٤٠>

"وكالمقيمي الصلاة، وهذه عشر وزيد، و"كطور سينا" ﴿مفاتح الغيب﴾ ١، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف، نحو: "بساتين زيد"، و ﴿شياطين الإنس﴾ ٢.

تنبيه: قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند **أمن اللبس**، كقول "من البسيط":

٥٩١-

"إن الخليط أجدوا البين فانجردوا" ... وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

= اللغة: الخصيتان: البيضتان، والخصيان هما الجلدتان اللتان فيهما البيضتان التدلدل: التحرك واضطراب المعلق. ظرف العجوز: الجراب الذي تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه.

المعنى: شبه الشاعر خصييه حين كبر وشاخ بظرف عجوز بال فيه حنظلتان؛ لأن العجوز لا تتزين ولا تتصدى للرجال. وهذا أقبح ذم يكون في الشيخ.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. خصييه: اسم "كأن" منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف و"الهاء": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. من التدلدل: جار ومجرور متعلقان بما تضمنته "كأن" مِن معنى التشبيه. ظرف: خبر "كأن" مرفوع، وهو مضاف. عجوز: مضاف إليه مجرور. فيه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. ثنتا: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف. حنظل: مضاف إليه مجرور.

وجملة "كأن خصييه": وجملة "فيه ثنتا حنظل": في محل رفع نعت "ظرف".

الشاهد فيه قوله: "اثنتا حنظل" حيث حذفت نون المثنى من "ثنتان" للإضافة، وهذا هو القياس.

١ الأنعام: ٥٩.

٢ الأنعام: ١١٢.

٥٩١- التخريج: البيت للفضل بن عباس في شرح التصريح ٢/ ٣٩٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٦٤؛ ولسان العرب ١/ ٦٥١ "غلب"، ٧/ ٢٩٣ "خلط"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٤١؛ والخصائص ٣/ ١٧١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٦؛ ولسان العرب ٣/ ٤٦٢ "وعد"، ٧/ ٢٩٣ "خلط".

شرح المفردات: الخليط: المعاشر. أجد: صيره جديدا. البين: الفراق. انجرد: بعد. أخلقوك: نكثوا بعهدك. عد الأمر: عدة الأمر.

المعنى: يقول: إن الأحبة قد جددوا الرحيل، وساروا بعيدا، مخلفين ما وعدوا به بدوام الوصل والألفة.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "الخليط": اسم "إن" منصوب. "أجدوا": فعل ماض، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. "البين": مفعول به منصوب. "فانجردوا": الفاء حرف عطف، "فانجردوا": فعل ماض، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. "وأخلفوك": الواو حرف عطف، "أخلفوك": فعل ماض، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والكاف في محل نصب مفعول به أول. "عد": مفعول به ثان، وهو مضاف. "الأمر" مضاف إليه مجرور. "الذي": اسم موصول مبني في محل جر نعت =." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٢/١٢٢>

"إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به "كمحمود المقاصد الورع" أصله: الورع محمودة مقاصده، فـ"مقاصده": رفع بـ"محمودة" على النيابة، فحول إلى "الورع محمود المقاصد" بالنصب على ما ذكر، ثم حول إلى "محمود المقاصد" بالجر.

"الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول":

تنبيه: اقتضى كلامه شيئين: الأول: انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه، كما أشار إليه بقوله: "وقد يضاف ذا"، وفي ذلك تفصيل؛ وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد، وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: "زيد قائم الأب" -برفع "الأب" ونصبه وجره- على حد "حسن الوجه"، وإن كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي، والجمهور على المنع، وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه، كقوله "من البسيط":

-٧١٠

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

٧١٠- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٩٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠١.

اللغة: الراحم: العطوف والرءوف. الكريم: السخي. مناع: الذي يحرم.

المعنى: يقول: إن من كانت شيمته الرحمة والرأفة بالناس لا يظلمهم وإن ظلموه، أو أساءوا إليه، وكذلك من كان سيخا، لا يمنع عطاءه عن الناس، أو يحرمهم وإن هم حرموه.

الإعراب: ما: نافية تعمل عمل "ليس". الراحم: اسم "ما" مرفوع، وهو مضاف. "القلب": مضاف إليه مجرور. ظلاما: خبر "ما" منصوب. وإن "الواو": حرف عطف، "إن": حرف شرط جازم. ظلما: فعل ماض للمجهول، وهو فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هو"، وجواب الشرط محذوف. ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. الكريم: معطوف على "الراحم" م‍رفوع على أنه اسم "ما". بمناع: "الباء": حرف جر زائد، و"مناع": اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه خبر "ما". وإن: "الواو": حرف عطف، و"إن": حرف شرط جازم. حرما: فعل ماض للمجهول، وهو فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو".

وجملة "ما الراحم ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ظلما": في محل جزم فعل الشرط، وجملة "حرما" في محل جزم فعل الشرط.

الشاهد فيه قوله: "الراحم القلب" حيث أضاف اسم الفاعل "الراحم" إلى فاعله "القلب"، وأصل الكلام: "ما الراحم قلبه"، وحذف المفعول رغم كونه مأخوذ من فعل متعد، لكنه حذف المفعول اقتصارا لعدم تعلق غرض المتكلم ببيان من وقعت عليه الرحمة، وفي هذا الحال يكون اسم الفاعل بمثابة ما أخذ من فعل لازم، فأشبه الصفة المشبهة، وأخذ حكمها فأضيف إلى فاعله.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٢/٢٣٠>

"نعم أدعي ابن القطاع أنه سمع: ذرعت المرأة: خفت يدها في الغزل، وعلى هذا يكون الذوذ من حيث البناء من فعل المفعول.

الثاني: أن يكون ثلاثيا؛ فلا يبنيان من "دحرج"، و"ضارب"، و"استخرج"، إلا أفعل فقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: "ما أظلم هذا الليل"، و"ما أفقر لهذا المكان"، وشذ على هذين القولين: "ما أعطاه للدراهم"، وما "أولاه للمعروف"، وعلى الثلاثة: ما أتقاه، وما أملأه للقربة؛ لأنهما من "اتقى" و"امتلأت"، و"ما أخصره"؛ لأن من "اختصر"؛ وفيه شذوذ آخر سيأتي.

الثالث: أن يكون متصرفا؛ فلا يبنيان من "نعم" و"بئس"، وشذ: "ما أعساه"، و"أعس به".

الرابع: أن يكون معناه قابلا للتفاضل؛ فلا يبنيان من "فني" و"مات".

الخامس: أن يكون تاما؛ فلا يبنيان من نحو: "كان"، و"ظل"، و"بات"، و"صار"، و"كاد"، وأما قولهم:

"ما أصبح أبردها"، و"ما أمسى أدفاها" فإن التعجب فيه داخل على "أبرد"، و"أدفأ"، و"أصبح"، و"أمسى" زائدتان.

السادس: أن يكون مثبتا؛ فلا يبنيان من منفي، سواء أكان ملازما للنفي، نحو: "ما عاج بالدواء" أي: ما انتفع به، أم غير ملازم ك"ما قام".

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على "أفعل فعلاء"؛ فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع.

الثامن: أن لا يكون مبنيا للمفعول، فلا يبنيان من نحو: "ضرب"، وشذ "ما أخصره" من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازما لصيغة "فعل"، نحو: "عنيت بحاجتك"، و"زهي علينا"، فيجيز "ما أعناه بحاجتك"، و"ما أزهاه علينا". قال في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول إن **أمن اللبس**.

تنبيهان: الأول: بقي شرط تاسع لم يذكره هنا، وهو: أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: "قال" من "القائلة" فإنهم لا يقولون: "ما أقيله"، استغناء بما أكثر قائلته. قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط، كما يغني في غيره، أي نحو: "ترك" فإنه أغنى عن "ودع"، وعد في شرحه من ذلك "سكر"، و"قعد" و"جلس"." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٢/٢٦٩>

"وقراءة أبي الشمال ﴿أوكلما عاهدوا عهدا﴾ ١ بسكون الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، لكن بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: "ما قام زيد أو ما قام عمرو"، و"لا يقم زيد أو لا يقم عمرو"، ويؤيده أنه قال في: ﴿ولا تطع منهم آثما أو كفورا﴾ ٢: ولو قلت: أو لا تطع كفورا، انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابا عن النهي الأول، ونهيا عن الثاني فقط.

"معاقبة أو للواو":

٥٥٢-

وربما عاقبت الواو، إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

"وربما عاقبت" أو "الواو" أي: جاءت بمعناها "إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا" أي: إذا **أمن اللبس**، كقوله "من الكامل":

٨٣٥-

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

= و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره "لولا رجاؤك

موجود". قد قتلت: "قد": حرف تحقيق. "قتلت": فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. أولادي: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة "ترى": ابتدائية لا محل لها. وجملة "برمت": في محل جر صفة لـ"عيال". وجملة "لم أحص": في محل جر صفة ثانية لـ"عيال". وجملة "كانوا ثمانين": صفة ثالثة لـ"عيال". وجملة "زادوا ثمانية": استئنافية لا محل لها. وجملة "لولا رجاؤك قد قتلت": استئنافية لا محل لها. وجملة "رجاؤك موجود" جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة "قد قتلت": جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيهما قوله: "ثمانين أو زادوا" حيث جاءت "أو" بمعنى "بل" للإضراب.

١ البقرة: ١٠٠.

٢ الإنسان: ٢٤.

٨٣٥- التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٤٥؛ ولحميد بن ثور في ديوانه ص١١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٨١٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٨؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٨ "سفع"؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣.

شرح المفردات: الملجم: الذي يجعل اللجام في فم الفرس. السافع: القابض بناصية المهر، وهي كناية عن الاستعداد والاستجابة. =." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٢/٣٧٩>

"رأساه" "وغير وا" وهو "يا" لدى اللبس اجتنب" أي: لا تستعمل "يا" في الندبة إلا عند أن اللبس، كقوله "من البسيط":

٨٧٢-

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فإن خيف اللبس تعينت وا.

تنبيهان: الأول: من حروف نداء البعيد "آي" بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدها في التسهيل؛ فجملة الحروف حينئذ ثمانية.

الثاني: ذهب المبرد إلى أن "أيا" و"هيا" للبعيد، و"أي" والهمز للقريب، و"يا" لهما، وذهب ابن برهان إلى أن "أيا" و"هيا" للبعيد والهمزة للقريب و"أي" للمتوسط و"يا" للجميع، وأجمعوا على أن نداء القريب بما

للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس.

٥٧٥-

وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

٨٧٢- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص٧٣٦؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤، ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

اللغة: شرح المفردات: الأمر العظيم: كناية عن الخلافة. اصطبرت: اضطلعت بالأعباء. عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يقول الشاعر مخاطبا عمر بن عبد العزيز: اضطلعت بأعباء الخلافة، فنهضت بها خير نهوض، منفذا أوامر الله.

الإعراب: حملت: فعل ماض للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. أمرا: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. عظيما: نعت "أمرا" منصوب بالفتحة. فاصطبرت: الفاء حرف عطف، "اصطبرت": فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. له: اللام حرف جر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "اصطبر". وقمت: الواو حرف عطف، "قمت": فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. فيه: حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "قمت". بأمر: جار ومجرور متعلقان بـ "قمت"، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. يا: حرف نداء وندبة. عمرا: منادى مندوب مبني على الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف، وهو في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: "يا عمرا" على أنه منادى مفتجع عليه، وقد ندب الشاعر بـ "يا" عوضا من "وا" الأصلية في الندبة لأنه أمن اللبس بالمنادى المحض، وهنا جاء المندوب معرى عن الهاء.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٣/١٦>

٥٩٩"-

وافتح مع المعطوف إن كررت "يا" ... وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

"وافتح" اللام "مع" المستغاث "المعطوف إن كررت يا" كقوله "من الخفيف":

٩٠٤-

يا لقومي ويا لأمثال قومي ... لأناس عتوهم في ازديادي

"وفي سوى ذلك" التكرار "بالكسر ائتيا" على الأصل **لأمن اللبس**، نحو "من البسيط":

٩٠٥-

"يبكيك ناء بعيد الدار مغترب" ... يا للكهول وللشبان للعجب

٩٠٤- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٦؛ وشرح التصريح ١٢/ ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٦.

اللغة: شرح المفردات: العتو: التمرد.

المعني: يستغيث الشاعر بقومه وبأمثال قومه ليدفعوا عنه ظلم قوم طغيانهم يتفاقم، وشرهم يزداد.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لقومي: اللام: حرف جر زائد، "قومي": مستغاث مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره "أدعو". ويا: الواو حرف عطف، "يا": مفعول به لفعل محذوف تقديره "أدعو"، وهو مضاف. قومي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الباء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. لأناس: اللام: حرف جر، "أناس": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: "أدعوهم". عتوهم: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، "هم": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. في: حرف جر. ازدياد: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متلعقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره "موجود".

وجملة "عتوهم" في ازدياد" في محل جر نعت "أناس".

الشاهد فيه قوله: "يا لقومي ويا لأمثال قومي" حيث جر المستغاث "قومي" و"أمثال" بلام واجبة الفتح.

٩٠٥- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٧؛ وخزانة الأدب ١٥٤؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ ورصف المباني ص٢٢٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦١، ١٢/ ٥٦٣ "لوم"، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٦؛ والمقرب ١/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

اللغة: شرح المفردات: النائي: البعيد. الكهول: ج الكهل، وهو من شاب شعر رأسه، أو من كانت سنه بين

الثلاثين والخمسين.

المعنى: يقول: إنه يبكيه رغم أنه من ديار بعيدة عن دياره، ويدعو الناس، كهولا وشبابا، للعجب من هذا الأمر. =." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٣/٥٢>

"فشاذ؛ لأن حركة "عل" حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة؛ فهي كقبل وبعد. وإلى هذا أشار بقوله: "ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ" فحركة "عل" غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وأشار بقوله: "في المدام استحسنا" إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام –أي الملتزم– جائز مستحسن، وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم؛ فيقال في الوقف: "هوه، وهيه، وكيفه، وثمه".

تنبيهان: الأول اقتضى قوله: "ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ" أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا؛ لأن كلامه يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام، والآخر تحريك الإعراب، وليس ذلك إلا في الأول.

الثاني: قوله "في المدام استحسنا" يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي؛ لأنها من التحريك المدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال؛ الأول: المنع مطلقا، والثاني: الجواز مطلقا، والثالث: الجواز إن **أمن اللبس**، نحو: "قعده" والمنع إن خيف اللبس، نحو: "ضربه"[1] والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه والجمهور، واختاره المصنف؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب؛ لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا

= متعلقان بـ"أرمض". "وأضحى": الواو حرف عطف، "أضحى" فعل مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "من عله": جار ومجرور متعلقان بـ"أضحى"، والهاء للسكت.

وجملة: "رب يوم ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا أظلله" في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة: "أرمض" في محل رفع خبر ثان. وجملة: "أضحى" معطوفة على جملة "أرمض".

الشاهد فيه قوله: "من عله" حيث ألحق هاء السكت بـ"عل"، وهي لفظة مبنية بناء عارضا، وهذا شاذ. وإنما تلحق ما كان مبني ا بناء دائما.

١ اللبس في "ضربه" لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميرا منصوب المحل، لأن الفعل متعد، بخلاف "قعد" فإنه فعل لازم.." <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٤/ ٢٠>

"غزو ومي، منقوصا، ولا تقلب الواو والياء ألفا؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذا الأصل غزاوي ورمايي؛ لأن علبطا أصله علابط.

والسادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: "إن حرك التالي" أي التابع "وإن سكن كف * إعلال غير اللام، وهي لا يكف" "إعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف" ولذلك صحت العين في نحو: بيان وطويل وغيور وخورنق، واللام في نحو: رميا وغزوا، وفتيان وعصوان، وعلوي وفتوي، وأعلت العين في قاع وباع وناب وباب؛ لتحرك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يخشون ويمحون١، وأصلهما يخشيون ويمحوون، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفتا للساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به: قام عصون، وواصل عصوون، وغزووت، والأصل رمييوت وغزوووت، ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن، وسهل ذلك **أمن اللبس**؛ إذ ليس في الكلام فعلوت. وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا؛ لكون ما هو فيه واحدا.

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان، فتحذف إحداهما، فيحصل اللبس في نحو رميا؛ لأنه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس؛ لأنه من بابه. وأما نحو علوي فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا.

والسابع: أن لا تكون إحداهما عينا لفعل الذي الوصف منه على أفعل.

---

١ قال محيي الدين عبد الحميد: "الأشهر في الكلمة محاه يمحوه محوا مثل دعاه يدعوه، وليس في هذه اللغة قلب الواو ألفا في المضارع المسند لواو الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغات آخر: إحداها محاه يمحيه محيا مثل رماه يرميه رميا، وهذه كالأولى في أنه ليس في مضارعها المسند الواو الجماعة قلب لامها ألفا؛ لأن ما قبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح "أصله يمحوون" وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع المسند لواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن أصله "يمحيون" بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذي يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاه يمحاه محوا؛

فهذه لامها واو، وتقلب الواو ألفا في مضارعه المسند لواو الجماعة"..". <شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الأُشْمُوني ٤/١١٦>

""وقيل" يمتنع نيابة الثاني "إن لم يعتقد القلب" في الإعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا، فإن اعتقد القلب جاز، والنائب في الحقيقة هو الأول؛ لأن نيابة الثاني مع اعتقاده القلب مجاز صوري، ورفعه مجاز، كما أن نصب الأول مجاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وهو من ملح كلامهم.

"وقيل:" يمتنع نيابة الثاني "إن كان نكرة والأول معرفة" قاله الفارسي، فلا يقال: أعطي درهم زيدا، ويتعين: "أعطي زيد درهما"[١]؛ لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة "وحيث قيل بالجواز" في الثاني "فقال البصريون إقامة الأول أولى" لأنه فاعل معنى. "وقيل" عن الكوفيين أنهم قالوا: "إن كان" الثاني "نكرة" والأول معرفة "فإقامته قبيحة، وإن كان معرفتين استويا في الحسن قاله" المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل.

وقال أبو حيان[٢]: محل الخلاف أنه إذا كان "درهما" منصوبا بـ"أعطى"، أما من جعله منصوبا بغير "أعطى" وقدر له فعلا آخر تقديره: يأخذ درهما، فلا يصح على مذهبه إقامة "الدرهم" معمولا" لـ"أعطى" لأنه معمول لغيره. ا. هـ.

"و" المفعول الثاني "في باب "ظن"" وهو ما كان خبرا في الأصل عن الأول.

"قال قوم" كثيرون "يمتنع" نيابته" مطلقا" سواء ألبس أم لم يلبس، وسواء كان جملة أم لا، وسواء كان نكرة والأصل معرفة أم لا "للإلباس في النكرتين" نحو: ظن أفضل منك أفضل من زيد، إذا كان أفضل من زيد هو الأول، "و" في "المعرفتين" نحو: ظن صديقك زيدا، إذا كان زيد هو الأول، "ولعود الضمير على المؤخر" من المفعولين "إن كان الثاني نكرة" والأول معرفة؛ "لأن الغالب" في الثاني "كونه مشتقا، وهو حينئذ" أي: حين إذ ناب عن الفاعل "شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه" الفعل المبني للمفعول، "فرتبته التقديم" نحو: ظن قائم زيدا، ففي "قائم" ضمير مستتر يعود على "زيدا" وهو متأخر لفظا ورتبة؛ لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل، "وقائم" متقدم الرتبة؛ لأنه نائب الفاعل، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر، "و" هذا القول "اختاره" أبو موسى "الجزولي[٣]" وابن هشام "الخضراوي".

---

١ في "ب": "أعطي زيدا درهم".

٢ النكت الحسان ص٥٦.

٣ الجزولية ص١٤٣..". <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ١/٤٣٣>

"ذلك، فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق، وهو القمح١. و"أطعمه" على تقدير: لا أطعمه؛ لأنه جواب القسم، ولذلك امتنع أن يكون "حب" منصوبا على شريطة التفسير؛ لأن "لا" النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. و"السوس": بمهملتين؛ قمل القمح ونحوه، والشاهد في البيت الأول في حذف "في"، ونصب "الطريق"، والأصل ذكر "في"؛ لأن "الطريق" اسم مكان مختص كالبيت والدار "أي: في الطريق" وقول ابن الطراوة؛ إن الطريق ظرف، مردود بأنه غير مبهم، وقله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازعن فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق. قاله في المغني٢.

"و" الشاهد في البيت الثاني في حذفه "على" ونصب "حب" أي: "على حب العراق". وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول:

٢٧٢-

.... وإن حذف فالنصب للمنجر

٢٧٣-

نقلا........... ... .

"و" الثالث "قياسي وذلك في "أن" و"أن"" بفتح الهمزة فيهما، وتشديد النون في الأولى، وسكونها في الثانية: "و: كي" لطولهن بالصلة "نحو: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨] ونحو: ﴿أوعجبتم أن جاءكم﴾ [الأعراف: ٦٣] ونحو: ﴿كي لا يكون دولة﴾ [الحشر: ٧] أي: بأنه" لا إله إلا هو "ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت "كي" مصدرية" لدخول اللام عليها تقديرا، "وأهمل النحويين هنا ذكر: كي" مع تجويزهم في نحو: "جئت كي تكرمني" أن تكون "كي" مصدرية، واللام مقدرة قبلها، والمعنى: لكي تكرمني. قاله في المغني٣.

"واشترط ابن مالك في" النظم وغيره٤، في حذف الجار من ""أن" و"أن" **أمن اللبس**" فقال في النظم:

٢٧٣-

..... وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس...................

"فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو "عن أن تفعل" لإشكال المراد بعد الحذف"، هل هو

على معنى "في"، أو "عن"؟ لأن "رغب" يتءدى بكل

---

١ المقاصد النحوية ٢/ ٤٩٥-٥٥٠.

٢ مغني اللبيب ص٦٨١.

٣ مغني اللبيب ص٦٨١، ٦٨٢.

٤ شرح التسهيل ص٢/ ١٥٠.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ١/٤٦٨>

"الدءوب: مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه. "و" الجمع "نحو: ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات " بأمره﴾ [النحل: ١٢] ف"مسخرات" حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى، صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة١، وولده في شرح النظم٢، والأصل: مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة، فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت.

"وإذا اختلف" لفظه ومعناه "فرق بغير عطف ك: "لقيته مصعدا منحدرا" ويقدر" الحال "الأول" من الحالين "للثاني" من الاسمين، "وبالعكس" فيقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين، ليتصل أحد الحالين بصاحبه، ولا يعدل عنه إلا لقرينة. فإن قلت: فما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعا إلى الأول من الأمور الملفوفة، والثاني للثاني، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب؟ قلت: أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى، وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك، ف"مصعدا" حال من "الها"، و"منحدرا" حال من "التاء" على غير الترتيب "قال": [من الوافر]

٤٤٣-

"عهدت سعاد ذات هوى معنى" ... فزدت وعاد سلوانا هواها

ف"ذات هوى": حال من "سعاد"، و"معنى": حال من "التاء" في "عهدت"، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك، والمعنى: إني كنت أنا وسعاد متحابين، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة، وأما هي فاد هواها سلوانا.

"وقد تأتي" الحال المتعددة "على الترتيب"، فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني "إن أمن اللبس، كقوله" وهو امرؤ القيس: [من الطويل]

-٤٤٤

"خرجت بها أمشي تجر وراءنا" ... على أثرينا ذيل مرط مرحل

---

١ شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٢٧.

٢ شرح ابن الناظم ص٢٤٢.

٤٤٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٧، وشرح ابن الناظم ص٢٤٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٩٠١، ومغنِي اللبيب ٢/ ٥٦٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٠.

٤٤٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٤، وخزانة الأدب ١١/ ٤٢٧، والدرر ١/ ٥١٣، والارتشاف ٢/ ٣٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٠، وشرح شواهد الشافية ص٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٢، ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ص٤٦٢، ولسان العرب ٥/ ٢٤٦ "نير" وتاج العروس "رجل" "رحل"، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٩، ورصف المباني ص٣٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ١/٦٠٢>

"اقتصارا جاز، وإلا امتنع، وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال. وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس١، كقولك: فلان ظالم العبيد، أي أن عبيده ظالمون، وذلك إذا قتله مثلا بعد قول القائل: ليس عبيد فلان ظالمين، فحينئذ يجوز: ظالم العبيد، بالرفع، وظالم العبيد، بالنصب، وظالم العبيد، بالجر، كما في: الحسن الوجه، برفع الوجه ونصبه وخفضه، وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة: [من الطويل]

-٥٩٤

تباركت أني من عذابك خائف ... وأني إليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر: [من البسيط]

-٥٩٥

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

---

١ التسهيل ص١٤١.

٥٩٤- البيت لعبد الله بن رواحة في شرح التسهيل ٣/ ٩١، ١٠٤، وبلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٣٤، وهمع

الهوامع ٢/ ٩٩، ١٠١.

٥٩٥- البيت بلا نسبة في الدرر ٢/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٠١.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/٢١>

"فصل:

وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله، والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وشرط[1] الاعتماد إذا تجرد٣ من "أل".

"وتختص هذه الصفة" المشبهة "عن اسم الفاعل بخمسة أمور" على ما هنا:

"أحدهما: أنها تصاغ من" الفعل "اللازم" وضعا أو قصدا "دون" الفعل المتعدي" الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت، فالمصوغة من اللازم وضعا "ك: حسن وجميل"، فإنها مصوغان من حسن وجمل، وهما لازمان وضعا، والمصوغة من اللازم قصدا ك: ضارب الأب ومضروب العبد، فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة، كما قال: في "التسهيل" في آخر هذا الباب٣.

"وهو" أي اسم الفاعل المراد به الحدوث "يصاغ منهما" أي: من اللازم والمتعدي، فمن اللازم "ك: قائم، و" من المتعدي نحو: "ضارب".

الأمر "الثاني: أنها" تكون "للزمن" الماضي المتصل بالزمن "الحاضر الدائم" ك: حسن الوجه الآن، "دون الماضي المنقطع والمستقبل"، فلا يقال: حسن الوجه أمس ولا غدا، "وهو" أي اسم الفاعل "يكون لأحد الأزمنة الثلاثة"، نحو: حاسن أمس أو الآن أو غدا، والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حسن ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلت: حاسن، ولا تقول: حسن. قاله الشاطبي وغيره، وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله:

٤٦٨-

...

وصوغها من لازم لحاضر

كطاهر القلب جميل الظاهر

---

[1] في "ب": "وبشرط".

٢ في "ب": "تجردا".

٣ في التسهيل ص١٤٢: "وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، ولو كان من متعد، إن أمن اللبس، وفاقا للفارسي، والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقا".." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/٤٨>

"المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي[1] ولفظ الفعل المبني للمفعول، لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل "ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها" قاله الشارح[2].

"وأما الفعل الناقص فإن قلنا: له مصدر"؛ وهو الصحيح؛ "فمن النوع الأول"، فيؤتى له بمصدر صريح، "وإلا" نقل: له مصدر، "فمن" النوع "الثاني"، فيؤتى له بمصدر مؤول، "تقول" على الأول: "ما أشد كونه جميلا، أو" تقول على الثاني: "ما أكثر ما كان محسنا، وأشدد وأكثر بذلك" أي: بكونه جميلا، وبما كان محسنا.

"وأما الجامد" نحو: نعم وبئس ويدع ويذر، "والذي لا يتفاوت معناه" نحو: مات وفني، "فلا يتعجب منهما البتة"، فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء، أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا إذا أريد[3] وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات زيد: ما أفجع موته، وأفجع بموته، كما يرشد إليه كلام الشارح٤.

ولا يختص التوصل بـ: أشد، مما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط، فتقول: ما أشد ضرب زيد لعمرو، وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه، وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ، ونبه عليها في النظم بقوله:

٤٨٢-

وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثر

---

١ في "ب": "المنفي".

٢ شرح ابن الناظم ص٣٣١.

٣ في "ب"، "ط": "إن".

٤ شرح ابن الناظم ص٣٣٠.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/٧٤>

"وقيل: لا تختص "الواو" بذلك بل: "الفاء، وثم، وأو، ولا"، كذلك قاله التفتازاني.

الثامن: جواز العطف على الجوار في الجر خاصة، نحو: "وأرجلكم" [المائدة: ٦] في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة[١].

التاسع: جواز حذفها إن **أمن اللبس** كقوله: [من الخفيف]

٦٦١-

كيف أصبحت كيف أمسيت ... ...

العاشر: إيلاؤها[٢] "لا" إذا عطفت مفردا بعد نهي، نحو: ﴿ولا الهدي ولا القلائد﴾ [المائدة: ٢] . أو نفي نحو: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ [البقرة: ١٩٧] . أو مؤول بنفي: ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧] .

الحادي عشر: إيلاؤها "إما" مسبوقة بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا، نحو ﴿إما العذاب وإما الساعة﴾ [مريم: ٧٥] .

الثاني عشر: عطف العقد على النيف نحو: أحد وعشرون.

الثالث عشر: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله: [من الوافر]

٦٦٢-

بكيت وما بكا رجل حزين ... على ربعين مسلوب وبال

الرابع عشر: عطف ما حقه التثنية والجمع، كقول الفرزدق: [من الكامل]

٦٦٣-

إن الرزية لا رزية مثلها ... فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر: عطف العام على الخاص نحو: ﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات﴾ [نوح: ٢٨] . وأما عكسه نحو: ﴿وإذ أخذنا

---

١ الرسم المصحفي: "وأرجلكم"؛ بالرفع؛ وقرأها بالجر أيضا: أنس وعكرمة وابن عباس والشعبي وقتادة وعلقمة والضحاك ومجاهد وأبو جعفر. انظر البحر المحيط ٣/ ٤٣٧، والنشر ٢/ ٢٥٤.

٦٦١- تمام البيت:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤، والخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، والدرر ٢/ ٤٦٣، وديوان المعاني ٢/ ٢٢٥، ورصف المباني ص٤١٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣١، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٠.

٢ في "ب": "إتلاؤها".

٦٦٢- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٦.

٦٦٣- البيت للفرزدق في ديوانه ص١/ ١٦١، والدرر ٢/ ٤٠٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٦، والمقرب ٢/ ٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١١.

وسقط من "ب": "الرابع عشر ... " مع البيت.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/١٥٩>

""وللإضراب" كـ"بل" مطلقا "عند الكوفيين وأبي علي" الفارسي وابن برهان، نحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا، بل أقيم. "حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم". نقله عنه في شرح الكافية١. ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت "لا" والإضراب بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وتكرير العامل، نحو: لست زيدا أو لست عمرا، ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا.

"و" تكون "أو" "بمعنى الواو عند الكوفيين" والأخفش والجرمي٢، "وذلك عند **أمن اللبس**، كقوله"، وهو حميد ين ثور الهلالي: [من الكامل]

٦٧٤-

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

أي: وسافع، لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم.

ويحتمل أن تكون "أو" لأحد الأمرين على بابها، والمراد: بين فريق ملجم أو فريق سافع، على حد: اجلس بين العلماء أو الزهاد. والصريخ: صوت المستصرخ، والملجم: هو جاعل اللجام في محله من الفرس، والسافع، بالسين المهملة: هو الآخذ بناصية فرسه، ومنه: ﴿لنسفعن بالناصية﴾ [العلق: ١٥] وإلى معاني "أو" أشار الناظم بقوله:

٥٥١-

خير أبح قسم بأو وأبهم ... واشك وإضراب بها أيضا نمي

٥٥٢-

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

"وزعم كثير من النحويين٣ أن "إما" الثانية في الطلب والخبر"، فالأول "نحو: تزوج إما هندا وإما٤ أختها، و" الثاني نحو: "جاءني إما زيد وإما عمرو، بمنزلة "أو" في العطف والمعنى"، فتكون بعد الطلب للتمييز والإباحة، وبعد الخبر للشك

---

١ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١.

٢ في الارتشاف ٢/ ٦٤١: "الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين والأزهري".

٦٧٤- البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص٢٠٦، ولحميد بن ثور في ديوانه ص١١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢١٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٩، وشرح ابن الناظم ص٣٨٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، ومغني اللبيب ١/ ٦٣، وأساس البلاغة "سفع"، "صرخ".

٣ في "ب": "وزعم أكثر الكوفيين".

٤ في "ب": "أو إما".." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/١٧٤>

""للبعيد الحقيقي"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٧٣- وللمنادى الناء أو كالناء يا

وأي وآ كذا أيا ثم هيا

٥٧٤- والهمز للداني..........

....

وذهب المبرد١ إلى أن "أيا وهيا" للبعيد، و"أي والهمزة" للقريب، و"يا" لهما، وذهب ابن برهان إلى أن "أيا وهيا" للبعيد، و"الهمزة" للقريب و"أي" للمتوسط و"يا" للجميع، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا، وعلى منع العكس. قاله الشارح٢.

"وأعمها: يا" لأنها أم الباب، "فإنها تدخل في كل نداء" خالص من الندبة والاستغاثة، أو مصحوب بهما، و"تتعين" "يا" وحدها "في نداء اسم الله تعالى" نحو: يا الله، "وتتعين" أيضا "في باب الاستغاثة نحو: يا لله للمسلمين، وتتعين هي أو: وا" دون غيرهما "في باب الندبة"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٧٤-

.... ووا لمن ندب ... أو يا......................

"و "وا" أكثر استعمالا منها في ذلك الباب"، لأنها الأصل فيه، "وإنما تدخل: يا" في باب الندبة "إذا **أمن اللبس"**بالمنادى، "كقوله"، هو جرير يندب عمر بن عبد العزيز: [من البسيط]

٦٩١-

حملت أمرا عظيما فاطظبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب، إذ لو كان منادى لقال: يا عمر بالضم، لأنه منادى مفرد، وهذا مفهوم من قول الناظم:

٥٧٤-

.... وغير وا لدى اللبس اجتنب

"ويجوز حذف الحرف" المنادى به وهو "يا" خاصة، سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا، فالأول "نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ " [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف. والثاني نحو: " ﴿سنفرغ لكم أيها الثقلان﴾ " [الرحمن: ٣١] أي: يا أيها الثقلان. والثالث نحو: " ﴿أن أدوا إلي عباد الله﴾ " [الدخان: ١٨] أي: يا عباد الله، على

---

١ المقتضب ٤/ ٢٣٥.

٢ شرح ابن الناظم ص٤٠١.

٦٩١- البيت لجرير في ديوانه ص٧٣٦، والدرر ١/ ٣٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢، وشرح عمدة الحافظ ص٢٨٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩، وشرح ابن الناظم ص٤٢١، وشرح الاشموني ٢/ ٤٤٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢، وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/٢٠٦>

"وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن **أمن اللبس**، قاله في التسهيل[١]. ومثلوه بـ"الفراهيد" بالفاء والراء والدال المهملتين، علما على بطن من الأزد، وإليه ينسب الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقالوا: "الفراهيدي" على لفظ الجمع، و"الفرهودي" نسبا إلى واحده **لأمن اللبس**، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود، وفيه نظر. قال في الصحاح[٢]: الفرهد بالضم: الغليظ، والفرهود حي من نجد، وهو بطن من الأزد انتهى. فاللبس حاصل إذا قيل: "فرهودي" فإنه يوهم أنه منسوب إلى "الفرهود" إذا قيل: إنه أبو بطن.

"وفي غير ذلك" المذكور من اسم الجمع، والجنس، والجمع الذي لا واحد له، والجاري مجرى العلم "يرد" الجمع "المكسر إلى مفرده، ثم ينسب إليه"[٣]، ولم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب إليه على حاله، والنسب إليه مسمى به، هذا تعليل سيبويه[٤]، وعلله غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أنه بينه وبين ذلك الجنس ملابسة.

وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جميعا، وبينه مسمى به، "فتقول في النسب إلى: فرائض" جمع فريضة، "وقبائل" جمع قبيلة، "وحمر" بالسكون جمع "أحمر" أو "حمراء"، "فرضي، وقبلي؛ بفتح أولهما وثانيهما"، وذلك لأنك رددتهما إلى "فريضة، وقبيلة، ونسبت إليهما فحذفت الياء المثناة تحت، وتاء التأنيث، وقلبت الكسرة فتحة كما في "نمر"، "و: أحمري، و: حمراوي"، وذلك لأن حمراء" إما جمع "أحمر" أو جمع"حمراء"، فإن كان جمع "أحمر" رددته إليه وقلت: "أحمري"، وإن كان جمع "حمراء" رددته إليها وقلت: "حمراوي" لأن الهمزة فيه للتأنيث، وهمز التأنيث يجب قلبه واوا في النسب، وإنما قال: يرد المكسر إلى مفرده، ولم يقل: يرد الجمع إلى مفرده لأن جمع التصحيح لا يرد إلى مفرده وإنما تحذف منه علامة الجمع، ويظهر أثر ذلك في نحو: "تمرات وتمار" فإن نسبت إلى "تمرات" قلت، "تمري" بفتح الميم، وإن نسبت إلى "تمار" قلت: "تمري" بالسكون.

---

١ التسهيل ص٢٦٥.

٢ الصحاح "فرهد".

٣ شرح المفصل ٦/ ٩.

٤ الكتاب ٣/ ٣٨، ٧٨.." <شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؟ خالد الأَزْهَري ٢/٦١٠>

"وهو نقل من ثقل إلى ثقل الثالثة أن يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امرأة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا عبرة بتحريكه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين أحدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزينب وعناق اسم رجل أو تقديرا كجيل مخفف جيأل اسم رجل فإن الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثي فإنه يصرف على الأصح مطلقا سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس اسمي رجل وذهب الفراء إلى منعه مطلقا لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق على ما يشاكله ودفع بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرف وفصل ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثاني أن لا يسبقه تذكيرا نفرد به كدلال ووصال اسمي رجل فإنه كثرت التسمية بهما في النساء وهما في الأصل مصدران مذكران أو غلب فيه كذراع فإنه في الأصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل فإذا سمي به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية ولو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرف رجوعا إلى تقدير أصالة التذكير لأن تلك أسماء مذكرة وصف بها المؤنث **لأمن اللبس** وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنع بناء على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخل للفرق." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ١/١٢٣>

"أي رافده لأن العراق ليس له إلا رافد واحد ومنه لبيك وأخوته فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع قالوا شابت مفارقة وليس له إلا مفرق واحد وعظيم المنكب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا **أمن اللبس** وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات والثاني ما أضيف إلى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤوس الكبشين أي رأسيهما أو معنى نحو ١٠١ –

(كفاغري الأفواه عند عرين ...)

أي كأسدين فاغرين أفواهما عند عرينهما فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والإفراد والتثنية فمن الأول قوله تعالى ﴿قد صغت قلوبكما﴾ التحريم ٤ وقرأ ابن مسعود ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما﴾ المائدة ٣٨ ومن الإفراد قراءة الحسن ﴿بدت لهما سوءتهما﴾ الأعراف ٢٢ ومن التثنية قراءة الجمهور سوءاتهما فطرد ابن

مالك قياس الجمع والإفراد أيضا لفهم المعنى." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ١٩٦/١>

"فإن كان قرينة أو لفظية جاز وفاقا نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحمى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى ويجب البقاء على الأصل أيضا إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهرا لما ذكر نحو ضربني زيد ويجب تأخير المحصور فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا محصورا بإنما إجماعا خوف الإلباس وكذا بإلا على الأصح إجراء لها مجرى إنما نحو إنما ضرب عمرا زيد أي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروب آخر وإنما ضرب زيد عمرا أي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر وكذا إنما ضرب زيدا أنا وإنما ضربت زيدا أو إياك وما ضرب عمرا إلا زيد وما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب زيد إلا أنا وما ضربت إلا زيدا أو إلا إياك وأجاز الكسائي تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا **لأمن اللبس** فيه بخلاف إنما ومنه قوله ٦٣٣ –

(فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها ...)

وقوله ٦٣٤ –

(ولما أبي إلا جماحا فؤاده ...)." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٥٨١/١>

"فإن كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد فإن كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال أصحها وعليه الجمهور الجواز إذا **أمن اللبس** نحو أعطي درهم زيدا والأحسن إقامة الأول والمنع إذا لم يؤمن ويتعين الأول نحو أعطى زيد عمرا إذ لا يدري لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ والثاني المنع مطلقا والثالث المنع إن كان نكرة والأول معرفة لأن المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب كان وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي والرابع أنه قبيح حينئذ أي إذا كان نكرة والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء وعزي للكوفيين وإن كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضا أقوال أحدها الجواز إذا **أمن اللبس** ولم يكن جملة ولا ظرفا مع أن الأحسن إقامة الأول نحو ظنت طالعة الشمس وأعلم زيدا كبشك سمينا والمنع إن ألبس نحو ظن صديقك زيدا أو أعلم بشرا زيد قائما أو كان جملة أو ظرفا نحو ظن في الدار زيدا وظن زيدا أبوه قائم وأعلم زيدا غلامك في الدار وأعلم زيدا غلامك أخوه سائر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثاني المنع مطلقا وتعين الأول لأنه مبتدأ في الأصل وهو أشبه بالفاعل فكان بالنيابة عنه أولى وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط

ألا يكونه نكرة فلا يجوز ظن قائم زيدا قال أبو حيان فإن عدم المفعول الأول ونصبت الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو أعلم أيهم أخوك وصرح به السيرافي والنحاس ومنعه الفارسي وإن كان من باب اختار ففيه قولان أصحهما كما قال أبو حيان وعليه الجمهور تعين الأول وهو ما تعدى إليه بنفسه وعليه الجمهور وامتناع إقامة الثاني نحو اختير زيد الرجال وبه ورد السماع قال ٦٣٨ -

(ومنا الذي اختير الرجال سماحة ...)." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٥٨٤/١>

"وتحذر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا بإضمار ما ذكر نحو رأسك والحائط ورجلك والحجر وعينك والنظر إلى ما لا يحل وفمك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافي وجماعة وأجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير إياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباعد عن الآخر ولا يحذف العاطف بعد (إيا) إلا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر أو مجرور ب (من) نحو إياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر منصوبا بما انتصب به (إياك) بل بفعل آخر تقديره دع الشر وإياك (من) الشر ويجوز تقدير من مع أن تفعل لاطراد حذف الجر مع أن إذا **أمن اللبس** نحو إياك أن تفعل أي من أن تفعل وقد يكون التحذير للمتكلم سمع (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) أي إياي نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتي." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٢٣/٢>

"المندوب

(ص) مسألة الندبة إعلان المتفجع باسم من فقده لموت أو غيبة ولها (واو) و (يا) مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا يندب مضمر وإشارة وكذا موصول إلا بصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع السلامة (ش) المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وألحق به الغائب ويختص من حروف النداء بحرفين (وا) وهي الأصل و (يا) ولا تستعمل إلا عند **أمن اللبس** بالمنادى غير المندوب كأن يندب ميتا اسمه زيد وبحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه إذا كان مضافا أو شبهه نحو وا عبد الله وا ضاربا عمرا وضنمه إذا كان مفردا نحو وا زيد وتنوينه عند الاضطرار نحو: ٦٩٨ -

(وافقعسا وأين مني فقعس ...)

ولا يندب المبهم من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وا انتاه ولا وا هذاه ولا

وا من ذهباه ولا وا رجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه وذلك هو المقصود بالندبة فإن كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو وا غلام زيداه وكذا إذا كان الموصول صلة تعينه نحو وا من حفر بئر زمزماه لأنه في الشهرة كالعلم." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٦٥/٢>

"وتخرجيه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر أي والناقة لأن الحال كالخبر والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه إنما الإخبار عن المضاف وإن تعدد ذو الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا حمل الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على الاسم الأول ف (مصعدا) لزيد و (منحدرا) للتاء كذا قالوه ووجهوه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور واغتفر انتقال الثاني وعود ضميره على الأبعد إذ لا يستطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا مع **أمن اللبس** فإن خيف تعين المذكور أولا وفي (التمهيد) العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم وما تأخر للمفعول ولو جعلت الآخر للأول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرر غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله: ٩٣٧ –

(خرجت بها أمشي تجر وراءنا ... على أثرينا ذيل مرط مرحل)." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣١٦/٢>

"وتزاد توكيدا قال في التسهيل إن **أمن اللبس** نحو ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مثله شيء وإلا لزم إثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والأول أولى بل القول بزيادة الاسم لم يثبت وجرها المضمر ضرورة كقوله: ١٠٩٧ –

(وإن يك إنسا ما كها الإنس تفعل ...)

أي ما مثلها وقوله: ١٠٩٨ –

(فلا تري بعلا ولا حلائلا ... كه ولا كهن إلا حاظلا)

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل قال أبو حيان ومعنى كلامه يفهم جوازه على قلته واختصاصه بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر ١٩٩٩ –

(وإذا الحرب شمرت لم تكن كي ... حين تدعو الكماة فيها نزال)

وحكوا فيه وفي المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كي وفي المرفوع: ١١٠٠ –

(قلت إني كأنت ثمة لما ...)." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٤٤٨/٢>

"ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل أنه جر وعن سيبوه أنه نصب فوهم لأن المنصوص في كتاب سبيويه عن الخليل أنه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب وشذ الحذف فيما سواه أي سوى ما ذكر كقوله: ١٣٩٦ –

(كما عسل الطريق الثعلب ...)

وقوله: ١٣٩٧ –

(أشارت كليب بالأكف الأصابع ...)

أي إلى كليب ولا يقاس على الأصح بل يقتصر فيه على السماع وقال الأخفش الصغير يقال إذا أمن اللبس كقوله:." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/١٠>

"(ولا يفصل بينهما) أي بين (ما) وأفعل (بغير كان) أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والأكثر) على أن فعل التعجب (يدل على الماضي المتصل) بالحال فإذا أريد الماضي المنقطع أتي بكان أو المتستقبل أتي بيكون (وقيل) إنما يدل على (الحال) دون المضي حكي عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضي والاستقبال ويقيد في المضي بكان وأمسى وفي الحال بالآن وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا﴾ [مريم: ٣٨] قاله ابن الحاج (ويجر ما يتعلق بهما إن كان فاعلا معنى بإلى) نحو ما أحب زيدا إلى عمرو وما أبغضه إلى بكر والأصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (وإلا) أي وإن لم يكن فاعلا معنى (فإن أفهم علما أو جهلا فبالباء) يجر نحو ما أعرف زيدا بالفقه وما أبصر عمرا بالنحو وأجهل خالدا بالشعر (وإلا) أي وإن لم يفهم ذلك (فإن تعدى بحرف فبه) يجر نحو ما أعز زيدا علي وما أزهده في الدنيا (وإلا) بأن تعدى بنفسه (فباللام) يجر نحو ما أضرب زيدا لعمرو (ويقتصر على الفاعل) في بابي كسا وظن فيقال ما أكسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين (ويستغنى بجر أحد مفعولي الأول) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو ما أكساه لعمرو وما أكساه للثياب ولا يفعل ذلك في باب ظن وإن جمع بينهما فالثاني منتصب بمضمر نحو ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم وما أكساه للفقراء الثياب (خلافا للكوفية) في الأمرين أي قولهم بجواز ذكرهما في باب كسا على أن الثاني منصوب بفعل التعجب وبجواز مثل ذلك في باب ظن إذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا لبكر صديقا فإن خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا لأخيك لأبيك والأصل ظن أخاك أباك." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/٥٢>

"أحدا منعها فلذلك قلت وفاقا (و) أجري كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو (وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء) أي حلوا وقال الشاعر: ١٤٩٦ -

(لأبت وأنت غربال الإهاب ...)

وقال آخر: ١٤٩٧ -

(فراشه الحلم فرعون العذاب وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب)

أي مثقب وطائش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدي لواحد (إن **أمن اللبس**) نحو (زيد ظالم العبيد خاذلهم راحم الأبناء ناصرهم) إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحمون ناصرون كذا (هذا ضارب الأب زيدا) في (هذا ضارب أبوه زيدا) فإن لم يؤمن اللبس لم يجز (وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع) إنما يجوز (إن حذف المفعول اقتصارا) فإن لم يحذف أصلا لم يجز وكذا إن حذف اختصارا لأنه كالمثبت." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/٨٩>

"فيكون الوصف إذا ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يحوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختف جهة تعدية وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرعا لأصل وفرعا لفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم إنه لما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو: ١٤٩٨ -

(ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ...)

قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد **بأمن اللبس** قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على **أمن اللبس** قال ويكثر **أمن اللبس** في اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة: ١٤٩٩ - (تباركت إني من عذابك خائف ... وإني إليك تائب النفس راجع)

وقال آخر: ١٥٠٠ -

(ومن يك منحل العزائم تابعا ... هواه فإن الرشد منه بعيد)

ومن وروده في المصوغ من متعد قوله:." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/٩٠>

"الأصح فيها) أي في المسائل الخمسة وقد ذكر في كل ما يقابله (و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق: ١٥٨٩ -

(إن الرزية لا رزية مثلها ... فقدان مثل محمد ومحمد)

وقول أبي نواس: ١٥٩٠ -

(أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ... ويوما له يوم الترحل خامس)

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو أحد وعشرون (و) اختصت (باقترانها بإما) نحو: ﴿إما شاكرا وإما كفورا﴾ [الإنسان ٣] (ولكن) نحو: ﴿ولكن رسول الله﴾ [الأحزاب: ٤٠] (ولا) إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية) نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ومنه: ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم﴾ [سبأ: ٣٧] إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أن المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينئذ من عطف المفردات وقيل الجمل بإضمار العامل فإن لم يسبق بنفي أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وأما قوله تعالى: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور﴾ [فاطر: ١٩، ٢٠] الآية ف (لا) الثانية زائدة لأمن اللبس (وغير ذلك) اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو مررت برجل قائم زيد وأخوه وعطف الجوار إن قيل به في النسق وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو:."

<همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/١٨٨>

"لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزه الأخفش في كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثي (و) جوزه (قوم من أفعل) فقط كأكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي أصحابه وثالثها وصححه ابن عصفور يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أيسره وما أعدله وما أسنه وإن كانت للنقل لم يجز وإن سمع فشاذ نحو ما أآتاه للمعروف وما أعطاه للدراهم (و) جوزه (قوم من الناقص) قال ابن الأنباري تقول ما أكون عبد الله قائما وأكون بعبد الله قائما (و) جوزه (خطاب) الماردي (وابن مالك من فعل المفعول إذا أمن اللبس نحو) ما أجنه من جن وما أشغله من شغل وما أزهاه من زهي قال ابن مالك وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كأزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب: ١٧٦٣ -

(فلهو أخوف عندي ...)." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/٣١٧>

"(و) جوزه (الكسائي وهشام والأخفش من العاهات) نحو ما أعوره (وزادا) أي الكسائي وهشام (والألوان) أيضا نحو ما أحمره ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين (وثالثها) قاله بعض الكوفيين يجوز (من

السواد والبياض فقط) دون سائر الألوان (وقد يغني مع استيفاء الشروط) في فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من المقابلة لا يقال منه ما أقيله استغناء بما أكثر قائليه وما أنومه في ساعة كذا كما استغنوا بتركت عن ودعت قال ابن عصفور وغيره ومن الأفعال التي استغنى عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاج بل لأنها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجع قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد) الشوط (توصل إليه بجائز) يصاغ منه (ونصب مصدر التعجب من بعده) مفعولا في (ما أفعل) وتمييزا في (أفعل من) (أو جر بالباء) في (أفعل) نحو ما أشد دحرجته وحمرته وكونه مستقبلا وأشدد بذلك وهو أشد احمرارا من الدم ويؤتي بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح إبقاء للفظهما نحو ما أكثر ألا تقوم وأن يضرب فإن **أمن اللبس** جاز كونه صريحا نحو ما أسرع نفاس هند وما لا مصدر له مشهورا أتي به صلة ل (ما) نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر وأكثر ما يذر ولا يفعل ذلك بالجامد إذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام." <همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/٣١٨>

"ومرضع لعدم الحاجة إليها **بأمن اللبس** ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل شخص حائض وطالق ولأنها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض وذات طلاق علل بالأول الكسائي وبالثاني سيبويه وبالثالث الخليل (و) الغالب أن (لا) تلحق (صفة على مفعال) بكسر كمذكار وميقات ومعطار وشذ ميقانة بمعنى موقنة (أو مفعل) بالكسر وفتح العين كمغشم (أو مفعيل) كمعطير وشذ مسكينة) (أو فعول لفاعل) كصبور وشكور وضروب وشذ عدوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة يعني مأكولة ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة (أو فعيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحذف موصوفة) فإن حذف لحقته نحو رأيت قتيلة بني فلان لئلا يلبس وكذا إذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطيحة وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة وظريفة وشريفة وشذ امرأة صديق (وقد يذكر المؤنث وبالعكس) حملا على المعنى نحو (ثلاثة أنفس) من قوله:

١٧٦٧ -

(ثلاثة أنفس وثلاث ذود ...)

ألحق التاء في عدده حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة (ومنه) أي من تأنيث المذكر حملا على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى: ﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾ [الأنعام: ٢٣] أنث المصدر المنسبك بأن والفعل وهو اسم تكن وهو المخبر

عنه لتأنيث الخبر وهو (فتنتهم) وقوله: (قل لا أجد في ما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن."
<همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؟ السيوطي ٣/٣٣١>
". . . . .

أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو كالخلق بمعنى المخلوق، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان علم منحوا أي مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها أي مفقوها أي مفهوما. وجاء في اللغة لمعان خمسة: القصد يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك، والمثل نحو مررت برجل نحوك أي مثلك، والجهة نحو توجهت نحو البيت أي جهة البيت، والمقدار نحو له عندي نحو ألف أي مقدار ألف، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام. وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أن عليا رضي الله

الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند **أمن اللبس**. وقال البعض نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده البهوتي أن البصريين فصلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الأول دون الثاني. ا. هـ. وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور.
قوله: "فعلم" أي من تعريف النحو بما يشمل التصريف. قوله: "ما يرادف قولنا علم العربية" أي المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علما: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه. وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص. قوله: "لا قسيم الصرف" هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء. قوله: "وهو مصدر إلخ" قال البهوتي انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا. قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا. ا. هـ. وأقول وقع في قوله تعالى: ﴿هذا عطاؤنا﴾ [ص: ٣٩] كما يفيده كلام البيضاوي. قوله: "وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم"

أي صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه. قوله: "وجاء في اللغة لمعان خمسة" زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة. وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح، قيل لما كان اللغوي متعددا أخره عن الاصطلاحي وإن كان الأنسب تقديم اللغوي. قوله: "وسبب تسمية هذا العلم بذلك" أي سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما مر. قوله: "الديلي" ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة. واسمه ظالم بن عمرو. قال في التصريح: وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن. واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية. قوله:." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/٢٤>

". . . . .

"كلامنا" أيها النحاة "لفظ" أي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد أو تقديرا

هذا الترتيب. فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف، على أنه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم إعادته معه لأن الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعا للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي، ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا. وفي قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير **لأمن اللبس** المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. قوله: "اختصر للوضوح" قيل على التدريج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو

على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء، فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح فتدبر.

قوله: "كلامنا" أتى بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدي النحاة. قوله: "أيها النحاة" أي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفا. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا لضم لفظ أي، فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في إعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه. قوله: "صوت" يستعمل مصدرا لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس. وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. قوله: "مشتمل على بعض الحروف" من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص. قوله: "تحقيقا إلخ" تعميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أي محقق تحقيقا أو مقدر تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة. قال الروداني: واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجاز. ا. هـ. ومن التحقيقي المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة أنه ليس بحرف ولا صوت، فالتحقيقي إما." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/٣٠>

"بالألف ارفع المثنى وكلا ... إذا بمضمر مضافا وصلا

فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع. فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة "بالألف ارفع المثنى" نيابة عن الضمة. والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة

أغنت عن العاطف والمعطوف: فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره

الأصل للأصل والفرع للفرع. قوله: "وكذا البواقي" فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا، والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن. قوله: "ارفع المثنى" سيأتي شروط المثنى. قوله: "والمثنى" أي اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا.

قوله: "اسم" أي معرب بدليل أن الكلام في المعرف فلا يرد على التعريف أنتما. قوله: "ناب عن اثنين" أي اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعي تكسير كالجمالين أو اسمي جمع كالركبين، أو اسمي جنس كالغنمين. والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ [الملك: ٤] مما استعمل في الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع، على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة. قوله: "في الوزن والحروف" لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه. نحو عندي عينان: منقودة ومورودة وبجمعه كذلك. ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياسا. قال في شرح الجامع وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه أي واللفظ في حقيقته ومجازه. فإن قلنا به جاز وإلا فلا. ا. هـ. وهو ظاهر. قوله: "بزيادة" الباء سببية متعلقة بناب. قوله: "أغنت عن العاطف والمعطوف" فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة، وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج: إنا لله محمد ومحمد في يوم. أي محمد ابني ومحمد أخي وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد. قال: ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني. وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو."
<حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/١١٢>

" . . . .

ثنت وأما قوله:

١٥- في كلت رجليها سلامى واحدة

فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة. فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه

الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم. الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الإعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير. الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه. السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور. وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته. وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس تثنيته باعتبار فردي أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم إذ ليس شيء من معانيه جنسا وقد مر أن المصنف يشترط **أمن اللبس** فلا يرد عليه ما ذكر. السابع أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا: سيان لا سواءان أي قياسا فلا ينافي أنه شذ سواءان وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية. الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه. ا. هـ. مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزجي. وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في افعل من عرض من التركيب أي مع من فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى.

قوله: "سلامى" هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني. قوله: "وكلا" هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى. وألف كلا قيل: بدل

عن واو وقيل: عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل: عن ياء. وقيل: الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل: للتأنيث. فإن قلت: إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعرابا. أجيب بأن الإعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة والمثنى

١٥- تمامه: كلتاهما مقرونة بزائدة، والرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٨٨؛ والإنصاف ٢/ ٤٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٩، ١٣٣؛ والدرر ١/ ١٢٠، ولسان العرب ١٥/ ٢٢٩ "كلا"؛ واللمع في العربية ص١٧٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٤١.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/١١٥>

"وقدم الأخص في اتصال ... وقدمن ما شئت في انفصال

تنبيه: وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وما اختار الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطرواة "وقدم الأخص" من الضمريرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا "في" حال "اتصال" فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخابط على ضمير الغائب كما في سلنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك. ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال "وقدمن ما شئت" من الاخص وغير الأخص "في انفصال" نحو سلني إياه وسله إياي والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك، والصديق كنت إياه وكان إياي، وهكذا إلى آخره: ومنه أن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم.

تنبيه: حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، فخرج مثل الكاف من

حال أي تحول. قوله: "أخي حسبتك إياه" الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ما قلته وقوله:

وقد ملئت إلخ جملة حالية والأرجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والأضغان والأحن جمعا ضغن وإحنة بكسر أولهما وهما الحقد. قوله: "والمرفوع كجزء من الفعل" أي الفصل به كلا فصل. قوله: "وقدم الأخص إلخ" من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين في باب سلنيه بتقديم الأخص وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده صريحا لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الأعرف أفاده سم وإنما وجب تقديم الأخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما قدموه على القوي في نحو ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا. قوله: "في الأبواب الثلاثة" فلا يجب تقديم الأخص في غيرهما كضربونا. قوله: "وحسبتنيك" كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غيرها تقدم فتأمل. قوله: "ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف إلخ" أي إلا ما ندر من قول عثمان أراهمني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا. قوله: "وقدمن ما شئت في انفصال" أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك **أمن اللبس** فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص في الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/١٧٧>

"بل ما تليه أوله العلامة ... والنون إن تشدد فلا ملامة

للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره "والأنثى" المفردة لها "التي" عاقلة كانت أو غيرها.

وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة مضمومة. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة "واليا" منهما "إذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه" الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي "أوله العلامة" الدالة على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب، تقول: اللذان واللتان، واللذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذين واللتيين بإثبات

واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل

فخفف بحذف إحدى اللامين. قوله: "للمفرد" أي حقيقة أو حكما كالفريق. وقوله المذكر أي حقيقة أو حكما كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. ولم يقل المصنف الذي للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأنثى التي.

قوله: "عاقلا كان" الأولى عالما لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الروداني: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم: إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل: المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم. قوله: "لها التي" مقتضاه أن التي مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو الأنثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التي خبر الأنثى. والمعنى الأنثى للذي التي أي مؤنث الذي التي فتأمل. قوله: "وحذفها" أي بالياء. قوله: "وتشديدها" أي الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. قوله: "إذا ما ثنيا" وكذا إذا جمع ولم يذكره لمجيئه في قوله جمع الذي الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول في غير تصغير لأنك تقول في التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء. والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذي والتي المكبرين. قوله: "لا تثبت" بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم. ا. هـ. يس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضي كلامه امتناع حذف الياء في حالة الافراد. قوله: "بل ما تليه" تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للإضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر في تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هي له ولم برز **لأمن اللبس**. وأما الضمير البارز في تليه فعائد على ما. قوله: "وكان القياس اللذيان إلخ" ظاهر قول." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/٢١٤>

". . . . .

الجنس، ومدخولها في معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية، نحو: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ [آل عمران: ٣٦] ، فالذكر

تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قوله: ﴿نذرت لك ما في بطني محررا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصا بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحا في

الجنس" أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة: أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. ثانيها ورجحه السيد الصفوي وصرح به التفتازاني أن أل قسمان كما في التوضيح وغيره: الأول التي للعهد الخارجي بأقسامه الثلاثة الذكري والعلمي والحضوري، الثاني التي للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. ثالثها ورجحه العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هي، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد.
قوله: "يشار به" أي بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس. قوله: "مما صدق عليه" الصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز **لأمن اللبس**. قوله: "نحو الرجل إلخ" أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافي خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهي هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد في الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها، ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل في المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازاني في تلويحه فإن نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز. قوله: "فالأداة في هذا لتعريف الجنس" أي نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع. قوله: "ومدخولها في معنى إلخ" من ظرفية الدال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا. ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه في مرتبته تعريفا، فلا ينافي أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل. قوله: "إلى حصة" أي بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق

يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز **لأمن اللبس** ومن الأفراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/٢٦٠>

"وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا"

والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل.

وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور من الجوامد وهو اصطلاح.

تنبيهان: الأول في معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي شجاع، وعمرو تميمي أي منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال أي صاحب مال. ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ.

الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا، فألف قائمان وواو قائمون من قولك: الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب "وأبرزنه" أي الضمير المذكور "مطلقا" أي وإن **أمن اللبس** "حيث تلا" الخبر "ما" أي مبتدأ "ليس معناه" أي معنى الخبر "له" أي لذلك المبتدأ "محصلا" مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الأخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد، وبإبراز المضير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى.

ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الإبراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له. وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حيئنذ ووافقهم الناظم

بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا، وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإيهام؟ قال أبو حيان: نعم، وخالفه المرادي. قوله: "حيث تلا الخبر" مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو، ومر زيد برجل ضاربه هو، وبكر الفرس الراكبه هو وكذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع.

قوله: "مثاله" أي الإبراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضي فإنه قال

تأكيد للضمير المستتر، وفي صورة الأمن فاعل عند البصريين. وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا، وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير. فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب إفراد الوصف في مثل ذلك إلا في لغة أكلوني البراغيث قال الدماميني. قوله: "ومثال ما أمن فيه اللبس" قال اللقاني: ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتاره عموم قوله:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ...

إلخ

قوله: "واستدلوا لذلك إلخ" وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بأن من بتي يبتي خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١/٢٩١>

"وأخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر

الفاعل إما جوازا وإما وجوبا، وقد يمتنع ذلك كما سيأتي "وقد يجي المفعول قبل الفعل" وفاعله وهو أيضا على ثلاثة أوجه: جائز نحو: ﴿فريقا هدى﴾ [الأعراف: ٣٠] ، وواجب نحو من أكرمت، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتي بيانه "وأخر المفعول" عن الفاعل وجوبا "إن لبس حذر خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابني أخي، فإن أمن اللبس لوجود جاز التقديم نحو ضرب موسى سلمى، وأضنت سعدى الحمى.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص

إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما في أكرمتك. فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زي؛دته على المتن، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا، وقد يكون ممتنعا نحو ضربني زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة. قوله: "وقد يجي" قصره على لغة من يقول جايجي وشايشي بالقصر.

قوله: "وواجب" في مسألتين: أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت؟ أيا ما تدعوا، وغلام من أكرمت وغلام أي رجل تضرب أضرب، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو: ﴿وربك فكبر﴾ [المدثر: ٣] ، ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ [الضحى: ٩] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح. قوله: "ما أوجب تأخره" كالحصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمرا، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى، أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد، ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعموليها إلا أن يسبقها أما نحو أما أنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها، وكونه معمول فعل تعجبي أو واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب. ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كي فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب بإذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى إذن معا: فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بأن بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني.

قوله: "وإن لبس حذر" أي إن خيف لبس المفعول بالفاعل. قوله: "بسبب خفاء الإعراب" بأن كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة. قوله: "وعدم القرينة" عطف عام. قوله: "لوجود قرينة" أي لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثاني. قوله: "وتظافر" هكذا اشتهر." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٧٩/٢>

". . . . .

المتأخرين، ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فما زالت تلك دعواهم﴾ [الأنبياء: ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس. قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذ لقضى اللفظ

بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك وهو ظاهر "أو أضمر الفاعل" أي وأخر المفعول عن

بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة. قوله: "محتجا بأن العرب" لو قال محتجا بأن العرب تجيز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر. قوله: "وبأن الإجمال إلخ" مبني على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني. قوله: "وبأن تأخير البيان إلخ" هذا في المجمل لا في الملتبس. قوله: "يجوز في نحو فما زالت إلخ" أي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول.
قوله: "قلت إلخ" حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس. والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم قال يس وهذا الجواب لا يجدي الناظم نفعا لما سيأتي له في باب التعدي واللزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس. واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباسا. ا. هـ. وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للإجمال عند المصنف في بعض الأبواب شموله له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق. ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها. ا. هـ. وكأن وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول. ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل المفعول، قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقره ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أي فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ.
قوله: "لا يؤدي إلى مثل ذلك" أي لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار. قوله: "أي وأخر المفعول إلخ" المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/٨٠>

"في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

قليل بالنسبة إلى إنابة الأول. أو أنها للتحقيق. ا. هـ. "في باب ظن و" باب "أرى المنع" من إقامة المفعول الثاني "اشتهر" عن النحاة وإن **أمن اللبس**، فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم، ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا "ولا أرى منعا" من ذلك "إذا القصد ظهر" كما في المثالثين، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول، ولقوم في الثاني، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا، فيقال في ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا، ظن زيد عمرا، وأعلم بكر خالدا منطلقا. ولا يجوز ظن زيدا عمرو، ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف.

تنبيهات: الأول يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة. فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقا. الثاني أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة. وقد صرح به في شرح الكافية. وأما الثالث في باب أرى، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته. والحق أن الخلاف موجود، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل: نحو أعلم زيدا فرسك مسرج. الثالث احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا

قوله: "لما سلف" أي لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا فيقال هنا لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مظنونا أنه الآخر في باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به في باب أرى. قوله: "يشترط لإنابة المفعول الثاني" أي لظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه. وكباب ظن في امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾ [البقرة: ١١] أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد. وفي إنابة المفعول الثاني إذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده. وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده. ا. هـ. وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر. قوله: "مع ما ذكره" أي من **أمن اللبس**. قوله: "فافهم كلامه" قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافا في إنابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على إنابته في باب كسا وسكت عن الأول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في

إنابته، وفيه أنه لا خلاف في إنابته، وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه.

قوله: "وهو مقتضى كلام التسهيل" ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه. قوله: "احتج من منع إلخ" لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم. وقوله مطلقا أي من غير قيد." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/٩٩>

". . . . .

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض. الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين: الأول بحذف الفضلة من الأول المهمل، والثاني جزمه بتأخير الخير، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم. الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل **أمن اللبس**، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه. الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول

فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه. قوله: "وخص بعضهم حذفه بالضرورة" مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنه فصلة كقوله بعكاظ إلخ. ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة. ا. هـ. قوله: "تهيئة العامل" يعني لمحوا للعمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني في حال إعمال الثاني مع الحذف. قال سم وكأنهم أي المجوزين اختيارا حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال إعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فإنه حسن. قوله: "بل أجاز التقديم" أي ذكر الضمير مقدما عمدة في الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعا لقوله والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض. قوله: "لحذف الفضلة من الأول المهمل" وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به

على زيد. قوله: "**أمن اللبس**" ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقا:

وحذف فضلة أجز إن لم يضر

قوله: "وجب التأخير" وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم. قوله: "نحو استعنت واستعان علي زيد" وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم. قوله: "لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ" لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا لأن تعليليه إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أي هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض. فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف. قوله: "يوهم إلخ" لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل. قوله: "بل لا."

<حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/١٥٥>

". . . . .

الأول في باب ظن يجب حذفه، وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو: ظننت منطلقة وظننتني منطلقا هند إياها، فإياها مفعول أول الظنت ولا يجوز تقديمه، وفي حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إن لم يك مفعول حسب ... وإن يكن ذاك فأخره تصب

لخلص من ذلك التوهم. لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضا، بل يؤخر كمفعول حسب، نحو زيد كانت وكنت قائما إياه. وهذا مندرج تحت قوله المصنف غير خبر. ولو قال:

بل حذفه إن كان فضلة حتم ... وغيرها تأخيره قد التزم

لأجاد. قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه **أمن اللبس** كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى ... لعمدة فجيء به مؤخرا

الخامس قاس المازني وجماعة المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين وعليه مشى في التسهيل: فتقول على هذا عند إعمال الأول، أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما، ويختار إعمال الثاني نحو أعلمني زيدا عمرا قائما إياه إياه وأعلمت وأعلمني

فرق بين المفعولين إلخ" لأن كلا منهما عمدة في الأصل ويمكن الجواب عن المصنف بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالأولى لأشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر. قوله: "وفي حذفه ما سبق" أي من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعه يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز إضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف في إضماره مقدما أيضا.
قوله: "ولذلك" أي لكونه لا فرق بين المفعولين. قوله: "لكن قال المرادي" استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا. قوله: "أو يرى لعمدة" بكسر اللام أي منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف. قوله: "قاس المازني إلخ" أي في أنه إذا أعمل الأول أضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا أعمل الثاني أضمر في الأول ضميرها مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق. قوله: "ويختار إعمال الثاني" أي عند البصريين لقربه." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١٥٦/٢>

"وأظهر أن يكن ضمير خبرا ... لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أخا ... زيدا وعمرا أخوين في الرخا

زيد عمرا قائما إياه إياه "وأظهر أن يكن ضمير خبرا" أي في الأصل "لغير ما يطابق المفسرا" أي في الإفراد والتذكير وفروعها، لتعذر الحذف بكونه عمدة، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب "نحو أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا" على إعمال الأول فزيدا وعمرا أخوين مفعولا لا أظن، وأخا ثاني مفعولي يظناني، وجيء به مظهرا لتعذر إضماره؛ لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه في الأصل وهو الياء من يظناني، فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه، وكلاهما ممتنع عند البصريين. وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو:

يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا. وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو: أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين، عند إعمال الأول وإهمال الثاني. وأجازوا أيضا الحذف نحو أظن ويظناني الزيدين أخوين. تنبيه: وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظنني الزيدين

كما مر. قوله: "وأعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما إياه إياه" لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثاني وإياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم. قوله: "وأظهر" أي ضمير المتنازع فيه أي ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أي لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في المثال المذكور.

قوله: "بعدم المطابقة" أي للمخبر عنه إن أتى به مطابقا للمفسر وللمفسران أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الأول وأضمرنا في الثاني ضميره وهو الألف في يظناني. قوله: "وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو إلخ" صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظنني زيد وعمرو وأخا إياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة. قوله: "على وفق المخبر عنه" أي وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضي كما نقله الإسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى: ﴿فإن كن نساء﴾ [النساء: ١١] ، ثم قال: ﴿وإن كانت واحدة﴾ [النساء: ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود. قوله: "عند إعمال الأول وإهمال الثاني" فإن أعملت الثاني وأهملت الأول. قلت على ما يظهر أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما إياهما. قوله: "وأجازوا أيضا الحذف" يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان. قوله: "وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إلخ" ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال في." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/١٥٧>

". . . . .

مبين نكرة" فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين مخرج لاسم

لا التبرئة، ونحو ذنبا من قوله:

٥٢٢- أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه. ثم ما استكمل هذه القيود "ينصب تمييزا بما قد فسره" من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان: جملة ومفرد دال على مقدار، فتمييز الجملة: رفع إبهام ما تضمنته. من نسبة عامل، فعلا كان أو ما جرى مجراه: من مصدر أو

لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني. قوله: "مخرج الاسم لا التبرئة ونحو ذنبا إلخ" فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها في الأول للاستغراق. وفي الثاني للابتداء أي استغفارا مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى قاله في التصريح. ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر وإنما عدي بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك.

قوله: "مخرج لنحو الحسن وجهه" أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأي البصريين، ولا يرد وطبت النفس لأن أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة. قوله: "قد فسره" صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز **لأمن اللبس** بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. قوله: "جملة" كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسر الإبهام الذات، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة. وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر. قال الدماميني لأن ال نسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه. قوله: "دال على مقدار" أي أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها إبلا وغيرها شاء، ونحو خاتم حديدا كما سيأتي فلا قصور.

قوله: "فتمييز الجملة إلخ" قال الدماميني تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا، وكذا إن

٥٢٢- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٢٤؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦؛ وأوضح

المسالك ٢/ ٢٨٣؛ وتخليص الشواهد ص٤٠٥ وخزانة الأدب ٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٤؛ وشرح شذور الذهب ص٤٧٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨١؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦ "غفر"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٦؛ والمقتضب ٢/ ٣٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٢.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/٢٨٩>

"كشبر أرضا وقفيز برا ... ومنوين عسلا وتمرا

أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين. ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة. وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلي أو وزني "كشبر أرضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا" وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف

قوله: "فلا اعتراض إلخ" تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخيره عن قوله لأنه إلخ وفي نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول. وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام. قوله: "إبهام ما دل عليه" ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له **لأمن اللبس** وفي قوله من مقدار حذف مضاف أي من مقدر مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن المجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدر به وفيه اكتفاء أيضا أي من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور. قوله: "مساحي" نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي الذرع كذا في القاموس.
قوله: "وقفيز" من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا، جمعه أقفزة وقفزان. قوله: "ومنوين" تثنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان. قوله:

"مميزه بلا خلاف" وإنما عمل مع جموده لشبه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح. فائدة: إذا كان المقدار مخلوطا من حنين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندي رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض، وقال غيره: يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا في الهمع. قوله: "وبعد ذي المقدرات" يعني المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي والمقدر بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أو لا. وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/٢٩١>

"والثاني اجرر وانو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الإنس.

تنبيه: قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله:

٦٠٧- وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

أي عدة الأمر، وقراءة بعضهم: ﴿لأعدوا له عدة﴾ [التوبة: ٤٦] ، أي عدته وجعل الفراء منه، ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾ [الروم: ٣] أقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة أقام ولا في الغلبة غلب. ا. هـ. "والثاني" من المتضايفين وهو المضاف إليه "اجرر" بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج "وانو" معنى "من أو" معنى "في إذا لم يصلح" ثم "إلا ذاك" المعنى فانو معنى من فيما إذا

قاله زكريا. قوله: "التي تليها علامة الإعراب" قال البعض تبعا للمصرح هذا مبني على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له. وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له في الوجود اللفظي فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح. قوله: "قد تحذف تاء التأنيث" أي جوازا فلا يرد على المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجز حذفها كما في تمرة وخمسة. ثم هو سماعي

وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر:

لا يزالون ضاربين القباب

لما مر أول الكتاب. قوله: "وفاقا لسيبويه" أي والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله. قوله: "لا بالحرف المنوي" عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف. ا. هـ. وهي تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح. قوله: "وانو معنى من" أي البيانية كما نقله الإسقاطي عن الجامي أي التي لبيان جنس المضاف ويوجد من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره. واعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان

٦٠٧- صدره:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا

والبيت من البسيط وهو للفضل بن العباس في شرح الصحيح ٢/ ٣٩٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٦٤؛ ولسان العرب ١/ ٦٥١ "غلب" ٧/ ٢٩٣ "خلط"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٤١؛ وأوضح المسالك ٤/ ٤٠٧؛ والخصائص ٣/ ١٧١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٦؛ ولسان العرب ٣/ ٤٦٢ "وعد"، ٧/ ٢٩٣ "خلط".." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/٣٥٧>

"واصمم بناء غيرا إن عدمت ما ... له أضيف ناويا ما عدما

٦٥٦- إذا حنت الأولى سجعن لها معا

وقد ترادف عند فتجر بمن، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم ﴿هذا ذكر من معي﴾ [الأنبياء: ٢٤] ، "واصمم بناء غيرا إن عدمت ما له أضيف" لفظا "ناويا ما عدما" معنى: أي من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده: وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظا فيضم بغير تنوين. ثم اختلف حنيئذ فقال المبرد: ضمة بناء

لأنها كقبل في الإبهام فهي اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه. وقال الأخفش: إعراب

"الأولى" أي الحمامة الأولى وسجعن هدرن. شمني. قوله: "وقد ترادف" أي مع الملازمة للإضافة. قوله: "واضمم إلخ" هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة في غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيته، كما يعلم باستقصاء كلامه. قوله: "ما له أضيف" أي الاسم الذي أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هي له **لأمن اللبس**. قوله: "معنى" تمييز محول عن ما. قوله: "أي من الكلمات إلخ" أخذ الشارح ذلك من كون الكلام في واجب الإضافة نعم لو قال المصنف:

وغير واضممها إذا عدمت ما

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحا من عطف غير على لدن. قوله: "الملازمة للإضافة" أي غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتي. قوله: "على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده" أي معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتي بها قبل ما الأولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه. قوله: "بغير تنوين" أي لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب. قوله: "ثم اختلف حينئذ" أي حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين. قوله: "ضمة بناء" خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم. قوله: "لأنها كقبل في الإبهام" أي لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب في نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معاني الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم في مشابهته الحرف، ولعله آثر ما علل به لأنه أخصر. قوله: "فهي اسم" أي لليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أي لها في محل نصب والتقدير

٦٥٦- صدره:

يذكرن ذا البث الحزين ببثه

والبيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١١٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، ٤٧٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٧٤، ٧٥؛ وشرح الأشموني

٢/ ٣٢٠؛ والمحتسب ١/ ١٥١؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٤.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢/٤٠١>

". . . . .

إلى مرفوعه، فتقول: زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه، وإن كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي، والجمهور على المنع. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا. وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه كقوله:

٧٣١- ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

وإن كان متعديا لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. قال بعضهم بلا خلاف. الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب. وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي.

الإسناد كما مر. قوله: "فكذلك" أي يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ. قوله: "بشرط أمن اللبس" أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال: زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر. قوله: "جاز" لأنه يصير بذلك كاللازم. قوله: "والسماع يوافقه" مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين.

قوله: "لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة" أي لبعد المشابهة حينئذ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر. قوله: "قال بعضهم بلا خلاف" قال البهوتي: يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا. قوله: "اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ" ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف

لأنه إذا لم يطلب مفعولا لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي. ثم قال: فإن قلت فأنت تقول على مذهبه أي المصنف هذا معطي الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدي إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال: المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملان في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

٧٣١- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٩٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠١.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٤٥٨/٢>

"المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

صفة استحسن جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

"صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل" أي: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان.

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

أي: المتعدي لواحد كما يعلم مما يأتي. قوله: "صفة استحسن إلخ" تعريف بالخاصة فهو رسم. وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية في قوله ولا تجرر بها إلخ، وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها. وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وإن لم يكن بشخصها. وأجيب أيضا عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وإن قوبل بالحسن بناء

على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه ا. هـ سم. وقوله ولو سلم أي: إن من القبيح ما هو جر ففي التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبني على جواز الإضافة في المثال كما يأتي. قوله: "معنى" أي: في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتي في الشرح. قوله: "المشبهة اسم الفاعل" بنصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة. قوله: "عن اسم الفاعل" اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف. وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما في كثير من الصيغ والأحوال. قوله: "وقصد ثبوت معناه" فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم.

قوله: "صار منها" قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الإضافة في قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة ا. هـ. وعندي في الإيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم؛ لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه. قوله: "وإن كان متعديا" أي: لواحد لما سبق من أن المتعدي لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعا. قوله: "أن الجمهور على منع ذلك فيه" أي: وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٣/٣>

". . . . .

فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه. الثالث يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا فيكون موصولا كقوله:

٧٣٧- أسيلات أبدان دقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليه المآزر

وموصوفا بشبهه كقوله:

٧٣٨- أزور امرأ جما نوال أعده ... لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

والشاهد في جما نوال. ومضافا إلى أحدهما كقوله:

٧٣٩- فعجتها قبل الأخيار منزلة ... والطيبي كل ما التاثت به الأزر

التكشر في عبوس، والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد. وقوله في السلم حال من أنت أو من

الضمير المستتر في الوصف.

قوله: "يتنوع السببي" يظهر لي أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه. قوله: "أسيلات أبدان" أي: طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينة، كما في القاموس أي: سمينات الأرداف والأعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر، وقول العيني أي: وطيئات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام. وإنما كان ما التفت إلخ سببيا؛ لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى. وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني.

قوله: "يشبهه" أي: الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول. قوله: "جما" أي: كثيرا، ونوال أي: عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال، والمستتر لأمر أو لم يبرز **لأمن اللبس**. وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم. والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر. قوله: "فعجتها" أي: الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أي: عطفت رأسه بالزمام. قبل الأخيار أي: جهتهم. منزلة تمييز. التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي: اختلطت والتفت. وأزر بضمتين جمع الإزار. وهذا كناية عن عفتهن، وضمير الموصوف محذوف أي: الأزر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم. وقد يبحث في الشاهد باحتمال

٧٣٧- البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية ٣/ ٦٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٦.

٧٣٨- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٣١.

٧٣٩- البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢٥، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٥.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٣/٩>

". . . . .

فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع. الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو: ضرب وشذ ما أخصره من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازما لصيغة فعل نحو: عنيت بحاجتك وزهي علينا،

فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا. قال في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس. تنبيهات: الأول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته. قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف لنحو كما يغني في غيره أي: نحو: ترك فإنه أغنى عن ودع. وعد في شرحه من ذلك: سكر وقعد وجلس ضدي قام، وقال من القائلة. وزاد غيره قام وغضب ونام، وممن ذكر السبعة ابن عصفور. وعد نام فيها غير صحيح؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه. الثاني عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أي: يقدر رده إلى ذلك؛ لأن فعل غريزة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل، وبعضهم

علل في شرح التسهيل.

قوله: "أن لا يكون مبنيا للمفعول" أي: دفعا للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل. قوله: "من وجهين" هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول. قوله: "عنيت بحاجتك" كذا في نسخ بإسقاط ما وهي الصواب، وفي أخرى ما عنيت بزيادة ما وهي خطأ كما لا يخفى. قوله: "فيجيز ما أعناه إلخ" أي: لأمن اللبس. قوله: "إن أمن اللبس" أي: بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول، فهو أعم من مذهب البعض المتقدم، وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم، لا دليل عليه ولا داعي إليه. قوله: "لم يذكره هنا" أي: وأشار إليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله، قال في التسهيل إلخ، ولم يذكره هنا؛ لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا. قوله: "سكر إلخ" أي: فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده. قوله: "وقعد إلخ" اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل، وعندي فيه نظر؛ لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها.

قوله: "أي: يقدر رده إلى ذلك" بيان للتحويل. قوله: "لأنه فعل غريزة فيصير لازما" المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف إطلاق هذا القول، مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه. قوله: "واقعا" أي: غير مستقبل. قوله: "والصحيح عدم اشتراط ذلك" أي: المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما، أما الأول فلما مر؛ ولأن

فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٣٢/٣>

"وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به إلى التفضيل صل

ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأعني بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلي التعجب "وما به إلى تعجب وصل لمانع" من أشد وما جرى مجراه "به إلى التفضيل صل" عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا

من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم. والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن. وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حل الآخر، وقال لها: أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضي الله تعالى عنه.

قوله: "وأعني بحاجتك" سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه إلا أن يقال ما مر. قوله: "وفيه ما تقدم عن التسهيل" أي: من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول إن **أمن اللبس** وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل إن **أمن اللبس**. قوله: "وما به إلخ" يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا؛ لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح، والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين، على أنه كما قال اسم يتأتى التوصل بنحو: أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل، ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر في التعجب. واعلم أن في قول المصنف وما به إلخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة، كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل، بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم، وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل، ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير:

وما به لمنتهى الجمع وصل

إلخ فكن على بصيرة. قوله: "به إلى التفضيل صل" قال الدماميني: ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه؛ فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل، وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته، وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو، ولا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود ا. هـ. قوله: "لكن أشد إلخ" دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب، وإن لم توهمه عبارة المصنف. قوله: "وينصب هنا إلخ" أخذه من قول المصنف في باب التمييز:
والفاعل المعنى انصبن بأفعلا." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٦٤/٣>
"كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق

مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. وقالوا: أما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني. ومثله قوله -عليه الصلاة والسلام: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم" من أيام العشر. والأصل من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر. وقول الناظم "كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق" والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر.

"فتقول من كحل عين زيد" قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات، أما على أن أل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر، وأما على أنها للجنس؛ فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئي إلا أن يختار الثاني، ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتباري فافهم. قوله: "فتحذف مضافا" أي: إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي: إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد. قوله: "وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء" أي: اختيارا وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح، وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل، فاقتصار البعض على الأول قصور ورأى بصرية على الظاهر، والكاف اسمية، وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض،

ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك.

قوله: "وقالوا إلخ" أي: فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد، لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة؛ ولهذا ذكره الشارح هنا، ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني إلخ فافهم. قوله: "من حسن الجميل بزيد" كان عليه إسقاط حسن؛ لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين. لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به؛ لأنا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما في نظائره، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا، والبعض عن اللقاني وأقراه من التكلف. ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي. قوله: "ما من أيام أحب" إلخ أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند **أمن اللبس،** وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب الرباعي فإن كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى، وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة. قوله: "أولى" فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له؛ لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى؛ لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله، ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال:." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٧٩/٣>

". . . . .

———

التوابع. فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك: هذا حلو حامض.

تنبيهات: الأول سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وإنما خص

———

حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرافع، ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق. ثم المراد الإعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو: حجر ضب خرب، فخرب تابع لحجر ورفعه مقدر ونحو: رحم الله سيبويه الذي كان ماهرا في العربية، فسيبويه والذي متوافقان في الإعراب محلا.

فائدة: الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والمغني. وقال الناظم في العمدة: يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه "وأرجلكم" في قراءة الجر، وضعفه في المغني بأن العاطف يمنع التجاوز، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرءوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الإسراف؛ لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، وجيء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف، ويلزم عليه إما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة إلى الرءوس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل. وصاحب الكشاف ممن يمنعه وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير: وامسحوا بأرجلكم فكون الأرجل معطوفة على الرءوس على هذا باعتبار صورة اللفظ، وفي هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف. قال شيخنا السيد: قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء ا. هـ. وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي: خرب جحره وإن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع، وعبارة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن **أمن اللبس**.

قوله: "وعطف" أي: بيان أو نسق. قوله: "الحاصل" أي: في هذا التركيب والمتجدد أي: تركيب آخر. قوله: "غير خبر" حال من ضمير المشارك. قوله: "فخرج بالحاصل والمتجدد" أي: بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن؛ لأنه المخرج لخبر المبتدأ أي: غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده. قوله: "حامض إلخ" مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو: الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر؛ لأنه ناظر إلى المعنى. قوله: "إن التوكيد" أي: اللفظي أما المعنوي فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان؛ ولذلك كانت الأسماء أصلا في ذلك. قوله: "لكونها الأصل في." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان <٨٣/٣

". . . . .

وجيرو إي ولا لكونها كالجزء من مصحوبها، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا نحو: ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون﴾ [المؤمنون: ٣٥] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو: إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى، ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت. وشذ اتصالهما كقوله:

نعم جير وأجل وإي كما في المغني وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفي مجردا نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى﴾ [التغابن: ٧] ، أو مقرونا باستفهام حقيقي، كأن يقال: أليس زيد بقائم فتقول: بلى، أو توبيخي نحو: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى﴾ [الزخرف: ٨٠] ، أو تقريري نحو: ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ [الأعراف: ١٧٢] ، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الأكثر.

ويجوز عند **أمن اللبس** أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفي الذي هو إيجاب، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ، فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد، ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما حكي عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا: نعم لكفروا. نعم لو أجيب ﴿ألست بربكم﴾ بنعم لم يكف في الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله؛ لاحتمال نفي الوحدة كذا في المغني، وإنما كان التقرير مع النفي إيجابا؛ لأن الهمزة للنفي ونفي النفي إيجاب؛ ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب. وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع؛ لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت: نعم، وإن نفيته قلت: لا، ويمتنع بلى، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت: بلى ويمتنع لا، وإن نفيته قلت: نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا **وأمن اللبس** جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما قاله في المغني.

قوله: "لكونها" أي: الحروف غير حروف الجواب. قوله: "ويعاد هو" أي: ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن في قوله أو ضميره إن كان ظاهرا. قوله: "وهو الأولى" لأنه الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر. قيل من الثاني ﴿ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾ [آل عمران: ١٠٧] ، ففي الثانية توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة، ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان، وخالدون خبره وفي

رحمة الله متعلق بخالدون، أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله، وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه. قال في المغني: ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر ا. هـ. لكن ذكر في محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمر من المظهر.

قوله: "ولا بد من الفصل بين الحرفين" هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به. وعبارة." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٣/١٢٠>

"واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متبوعه كاصطف هذا وابني

إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح.

تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة "واخصص بها" أي: بالواو "عطف الذي لا يغني

قطرب إلخ" بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي وابن درستويه. همع. قوله: "قال في التسهيل إلخ" حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة، لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها في المعية أكثر، وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل، فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية، فكلام التسهيل كما في التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث.

قوله: "واخصص بها إلخ" قال الدماميني: يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو: سواء علي أقمت أم قعدت فإنها عاطفة على ما لا يغني ا. هـ. قال في التصريح: أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء علي القيام والقعود، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو، قاله الموضح في الحواشي ا. هـ. واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة: عطف ما لا يغني متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله، ذكر هذا في قوله آخر الباب: وهي انفردت. بعطف عامل مزال قد بقي معموله. الرابع عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو: زيدا ضربت عمرا وأخاه، وزيد مررت بقومك وقومه. الخامس عطف الشيء على مرادفه نحو: "شرعة ومنهاجا". السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو: ﴿ومن خلفهم سدا﴾ . السابع جواز تقديمها مع

معطوفها في الضرورة نحو:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة

وقيل لا تختص الواو بذلك، بل الفاء وثم وأو ولا كذلك. الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو: ﴿وأرجلكم﴾ في قراءة من جر. التاسع جواز حذفها إن **أمن اللبس** كقوله:

كيف أصبحت كيف أمسيت

العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهي نحو: ﴿ولا الهدي ولا القلائد﴾ [المائدة: ٢] ، أو نفي ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ أو مؤول بنفي نحو: ﴿ولا الضالين﴾ . الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو: إما العذاب وإما الساعة. الثاني عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو: مررت برجلين كريم وبخيل. الثالث عشر عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول: قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين. الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو: محمد ومحمد في يوم واحد. الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو: ﴿اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين﴾ . أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو: ﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح﴾." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان <١٣٥/٣

". . . . .

متبوعه" أي: لا يكتفي الكلام به "كاصطف هذا وابني" ويخاصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو. وأما قوله: بين الدخول فحومل، فالتقدير بين

[الأحزاب: ٧] ، الآية ومات الناس حتى الأنبياء. ومثل العام والخاص الكل والجزء. السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو: ﴿قال ومن كفر﴾ [البقرة: ١٢٦] . السابع عشر اقترانها بلكن نحو: ﴿ولكن رسول الله﴾ [الأحزاب: ٤٠] . الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والإغراء نحو: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ [الشمس: ١٣] ، ونحو: المروءة والنجدة. العشرون عطف أي: على مثلها نحو:

أيي وأيك فارس الأحزاب

الحادي والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو: من زيدا وعمرا فإنهم

شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع، إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو، وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوف نحو: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨] ، وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد. وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال: ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال: رأيت زيدا. وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو.

هذا ملخص ما في حاشية شيخنا، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع، لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو: مات كل أب لي حتى آدم كما سيأتي، وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو: اشتريته بدرهم فصاعدا، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك، بل مال الدماميني إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفردا بعد نهي إلخ.

قال في المغني: ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو؛ لأنه للمعية وأما: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظل ولا الحرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات﴾ [فاطر: ٢٢] ، فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد **لأمن اللبس** ا. هـ. وإنما قرنوا الواو بلا في نحو: ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا؛ لإفادة نفي القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهي عن ضربهما كذلك، ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع. وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أي: ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر. م ثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه: محمد ومحمد في يوم واحد أي: محمد ابني ومحمد أخي.

قوله: "بين زيد وعمرو" ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن بري." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٣/١٣٦>

"وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

أي: نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقا تمسكا بقوله:

٨٦٤- كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

وقراءة أبي السمال: "أو كلما عاهدوا عهدا" [البقرة: ١٠٠] ، بسكون الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو، ويؤيده أنه قال في: ﴿ولا تطع منهم آثما أو كفورا﴾ [الإنسان: ٢٤] ولو قلت: أو لا تطع كفورا انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابا عن النهي الأول ونهيا عن الثاني فقط "وربما عاقبت أو "الواو" أي: جاءت بمعناها "إذا لم يلف ذو النطق لبس منفذا" أي: إذا أمن اللبس كقوله:

٨٦٥- قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

وقوله:

ـــــــ

الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعد كما في يس، وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة. إذ العطف يكون في المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم في أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف.
قوله: "مطلقا" أي: سواء تقدمها نفي أو نهي أولا، وسواء أعيد العامل أو لا. قوله: "كانوا" أي: العيال المذكورون في البيت قبله. وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السمال، وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره. قوله: "بسكون الواو" المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا، بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة. قوله: "ونسبه" أي: مجيء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين. قوله: "وإعادة العامل" يعني مع حرف النفي أو حرف النهي شمني.
قوله: "ويؤيده" أي: يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للإضراب بشرطين. قوله: "أو سافع" أي: قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها. قال الدماميني: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد ا. هـ. واستبعد؛ لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين

٨٦٤- البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٧٤٥؛ وجواهر الأدب ص٢١٧؛ والدرر ٦/ ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٤، ٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص١٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.
٨٦٥- البيت من الكامل، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٤٥؛
ولحميد بن ثور في ديوانه ص١١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٠؛ والمقاصد

النحوية ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢١٨؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٢٨؛ ولسان العرب 8/ ١٥٨ "سفح"؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١٥٧/٣>

"والهمز للداني ووا لمن ندب ... أو يا وغير واو لدى اللبس اجتنب

انخفاضه، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء "يا وأي" بالسكون وقد تمد همزتها "وآكذا أيا ثم هيا" وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء، وتتعين في الله تعالى "والهمز" المقصور "للداني" أي: القريب نحو: أزيد أقبل "ووا لمن ندب" وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه، نحو: واولداه وارأساه "أو يا" نحو: يا ولداه يا رأساه "وغيروا" وهو يا "لدى اللبس اجتنب" أي: لا تستعمل يا في الندبة إلا عند **أمن اللبس** كقوله:

٩٠٣- حملت أمرا عظيما فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

للسيوطي ما نصه: حكى أبو حيان: أن بعضهم ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادي فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة؛ لأنها تأتي حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأي: بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر ا. هـ. أي: كعلى والمنادي في عبارته بكسر الدال.

قوله: "الناء" بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده. قوله: "أي: البعيد" قال شيخنا: الضابط في البعد وضده العرف ا. هـ. قيل إنما نودي البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد؛ لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر في غير أي: بقصر الهمز. قوله: "من هو كالناء" هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال: إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء. قوله: "أو ارتفاع محل" أراد به ما يعم المحل الحسي والمحل المعنوي الذي هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه. قوله: "ثم هيا" قيل هي فرع أيا بإبدال الهمزة هاء، وقيل: أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين، وإن كان إلى الثاني أقرب، ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا.

قوله: "وأعمها يا" أي: باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه. قوله: "تدخل في كل نداء" ولا يقدر عند

الحذف سواها. قوله: "في الله تعالى" أي: لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق، وكما تتعين في لفظ الجلالة تتعين في المستغاث وأيها وأيتها؛ لأن الأربعة لم يسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا؛ لأنه غير لازم. قوله: "ووا لمن ندب إلخ" قال الرضي: وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل ا. هـ. وقال في المغني: أجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي. قوله: "وا ولداه" فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للندبة والهاء للسكت. قوله: "وهو يا" أخذ هذا الحصر من قوله:

قبل ووا لمن ندب أو يا. قوله: "وقمت فيه إلخ" فصدور ذلك بعد موت

٩٠٣- البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٧٣٦؛ والدرر ٣/ ٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤، ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩؛ وشرح قطر الندى ص٢٢٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ١٩٨/٣>

"وافتح مع المعطوف إن كررت يا ... وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

خروف. وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور. والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني. الرابع: إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو: يا لزيد الشجاع للمظلوم. وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع "وافتح" اللام "مع" المستغاث "المعطوف إن كررت يا" كقوله:

٩٣٨- يا لقومي ويالأمثال قومي ... لأناس عتوهم في ازديادي

"وفي سوى ذلك" التكرار "بالكسر ائتيا" على الأصل **لأمن اللبس** نحو:

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية. دماميني. قوله: "فقيل زائدة" بدليل صحة إسقاطها، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة. قوله: "بالفعل المحذوف" أي: الذي نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجئ في نحو: يا لزيد وأتعجب في نحو: يا للماء فلا يرد

أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام. قوله: "بحرف النداء" لنيابته مناب الفعل. قوله: "على الموضع" أي: موضع الموصوف؛ لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع. وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر كما مر. قوله: "مع المعطوف" إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في النجدة.

قوله: "وفي سوى ذلك التكرار" المفهوم من كررت أي: في سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث؛ لأجله كما قد يدل له قوله بعد: الثاني علم مما ذكر إلخ ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف، مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيض١؛ لأن غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذي لم تكرر معه يا، وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام. قوله: "على الأصل" أي: في لام الجر الداخلة على المظهر. قوله: "**لأمن اللبس**" أي: أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث، وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث. ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا، ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه سابقا بقوله: وليحصل بذلك أي: بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى، فإنما يحسن تعليل كسر لام المعطوف

٩٣٨- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٦؛ وشرح التصريح ١٢/ ١٨١؛ وشرح قطر الندى ص٢١٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٦.." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٣/٢٤٤>

"وقد يرى ذا دون أي تلو أل ... كمثل نحن العرب أسخى من بذل

السادس: أنه يكون بأل قياسا كما سيأتي أمثلة ذلك. السابع: أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به. الثامن: أن المازني أجاز نصب تابع أي: في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه. وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع. واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع: الأول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمها في النداء وهو الضم،

ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل: واللهم اغفر لنا أيتها العصابة.
والثاني أن يكون معرفا بأل وإليه الإشارة بقوله: "وقد يرى ذا دون أي تلو أل كمثل نحن العرب

البعض من التخليط. قوله: "وهنا لا توصف به" الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم. قوله: "ولم يحكوا هنا خلافا إلخ" لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دورانا. وقوله في وجوب رفعه أي: مراعاة للفظ أي: وظاهر عبارته أن ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابي.
قوله: "بعد ضمير يخصه إلخ" شرحه على ظاهره البعض فقال: أي: يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي: يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما ا. هـ. وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير إمكانها لصلاحية نحن مثلا في نفسها بقطع النظر عن المقام؛ لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر. وقوله: يشارك فيه إما مبني للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر **لأمن اللبس**. ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله: فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف. قوله: "أيها" أي: للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أي: للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاطبي.
قوله: "نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل إلخ" جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي.
قوله: "العصابة" هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد. قوله: "معرفا بأل" قال ابن الحاجب: المعرف بأل ليس منقولا عن النداء؛ لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو: أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو: أعني أو أخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب ا. هـ. وقوله: ونصبه بياء مقدرة أي: مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولا عن

المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا." <حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك؟ الصبان ٢٧٦/٣>

"التقسيم السادس للفعل: من حيث بناؤه للفاعل، أو المفعول:

ينقسم الفعل إلى مبنى للفاعل، ويسمى معلوما، وهو ما ذكر معه فاعله، نحو: حفظ محمد الدرس. وإلى مبني للمفعول، ويسمى مجهولا، وهو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره، نحو: حفظ الدرس. وفى هذه الحالة يجب أن تغير صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضيا غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفا، ضم أوله وكسر ما قبل آخره ولو تقديرا، نحو: تعلم الحساب، وتقوتل مع زيد، وإن كان مبدوءا بهمزة وصل ضم الثالث مع الأول نحو: انطلق بزيد واستخرج المعدن، وإن كانت عينه ألفا قلبت ياء، وكسر أوله، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما فى قال وباع واختار وانقاد، تقول بيع الثوب، وقيل القول، واختير هذا وانقيد له، وبعضهم يبقي الضم، ويقلب الألف واوا كما فى قوله:

ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت

وقوله:

حوكت على نيرين إذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك

رويا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص. تنسب اللغة الأخيرة لبني فعس ودبير، وادعى بعضهم امتناعها فى انفعل وافتعل. هذا إذا **أمن اللبس**. فإن لم يؤمن، كسر أول الأجوف الواوى، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين، كقول العبد: سمت أى سامنى المشترى، ولا تضمه، لإيهامه أنه فاعل السوم، مع أن فاعله غيره وضم أول الأجوف اليائي.. إلخ، وكذا الواوى، إن كان مضارعه على يفعل، بفتح العين، نحو: بعت: أى: باعنى سيدى، ولا يكسر، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره وكذا خفت، بضم الخاء، أى أخافنى الغير.

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف، نحو: شد ومد، والكوفيون أجازوا." <شذا العرف في فن الصرف؟ أحمد بن محمد الحملاوي ص/٤١>

"ومو بخلاف ثاني نحو: معتد، فإنه غير لين، فيصغر على متيعد، وبخلاف ثانى آدم، فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب واوا كالألف الزائدة من نحو ضارب، والمجهولة من نحو صاب وعاج، فتقول فيها: أويدم، وضويرب وصويب وعويج. وأما تصغيرهم عيدا على عييد، مع أنه من العود فشاذ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد. أو كان ياء منقلبة واوا أو ألفا، كموقن وناب، تقول فيهما: مييقن ونييب، إذ

أصلها ميقن ونيب. أو كان همزة منقلبة ياء كذيب، تقول فيه: ذؤيب. أو كان أصله حرفا صحيحا غير همزة نحو دنينير فى دينار، إذ أصله دنار، بتشديد النون.
ويجرى هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو قيم وديم.
وإن حذف بعض أصول الاسم، فإن بقى على ثلاثة كشاك وقاض، لم يرد إليه شيء، بل شويك وقويض، بكسر آخره منونا، رفعا وجرا، وشويكيا وقويضيا نصبا، وإلا رد، نحو كل وخذ وعد بحذف الفاء فيها، ومذ وقل وبع بحذف العين أعلاما، ونحو يد ودم، بحذف لامهما، ونحو قه وفه وشه، بحذف الفاء واللام، وره بحذف العين أعلاما أيضا، فتقول فى تصغيرها: أكيل، وأخيذ، ووعيد، برد الفاء، ومنيذ وقويل وبييع، برد العين، ويدي ودمي، برد اللام، ووقي ووفي ووشى، برد الفاء واللام، ورأي، برد العين واللام.
أما العلم الثنائي الوضع، فإن صح ثانيه كبل وهل، ضعف أو زيدت عليه ياء، فيقال: بليل أو بلي، وهليل أو هكي وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال فى لو وما وكي أعلاما: لو وكي، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك وتصغر تصغير دو وحي وماء، فيقال لوي وكيي وموي، كما يقال دوي وحيي ومويه، إلا أن هذا لامه هاء، فرد إليها.
وإن صغر المؤنث الخالى من علامة التأنيث، الثلاثى أصلا وحالا، كدار وسن وأذن وعين، أو أصلا كيد، أو مآلا فقط كحبري وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتى، وكسماء مطلقا، أى ترخيما وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول." <شذا العرف في فن الصرف؟ أحمد بن محمد الحملاوي ص/١٠٣>

"فلا يبنيان مما لا فعل له. كالصخر والحمار ونحوهما. وشذ قولهم. "ما أرجله! " فقد بنوه من الرجولية ولا فعل لها، ولا من غير الثلاثي المجرد. وشذ قولهم، ما اعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف! "، بنوهما من "أعطى وأولى" وهما رباعيا الأحرف. وقولهم "ما اتقاه! وما املاء القربة! وما اخصره! " بنوها من (اتقى وامتلاء واختصر) ، وهي خماسية الأحرف، وفي اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ وهو انه فعل مجهول. وكذلك لا يبنيان من فعل منفي، خشية التباس النفي بالاثبات، ولا من فعل مجهول، خشية التباس الفاعلية بالمفعولية. لأنك ان بنيته من (نصر) المجهول، فقلت (ما انصره!) التمس الأمر على السامع، فلا يدري أتتعجب من نصره أم من منصوريته. فان أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد إلا مجهولا، نحو (زهي علينا، وعنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح، فتقول (ما أزهاه علينا وما أعناه بالأمر!) ولا

يبنيان من فعل ناقص. ككان وأخواتها، وكاد واخواتها. وأما قولهم "ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها! " ففعل التعجب إنما هو أبرد وادفأ" وأصبح وأمسى زائدتان، كما تزاد (كان) بين (ما) وفعل التعجب، كما سيأتي. غير أن زيادتهما نادرة، وزيادتها كثيرة، ولا يبنيان مما لا يقبل المفاضلة. كمات وفني، إلا أن يراد بمات معنى البلادة، فيجوز نحو "ما أموت قلبه! ". ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) كأحمر واعرج واكحل واشيب وشذ قولهم (ما اهوجه، وما احمقه وما ارعنه! لأن الصفة منها هي اهوج واحمق وارعن) .

وإذا أردت صوغ فعلي التعجب مما لم يستوف الشروط، أتيت بمصدره منصوبا بعد "أشد" أو "أكثر" ونحوهما، ومجرورا بالباء الزائدة بعد." <جامع الدروس العربية؟ مصطفى الغلاييني ١/٦٦>

"أو كان عامله محذوفا، مثل، "إياك وما يعتذر منه"، أو مفعولا لمصدر مضاف إلى فاعله، مثل "يسرني إكرام الأستاذ إياك" أو كان تابعا لما قبله في الإعراب، كقوله تعالى ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ . ويجوز فصل الضمير ووصله، إذا كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها، مثل "كنته" وكنت إياه"، أو كان ثاني ضميرين منصوبين بعامل من باب "أعطى، أو ظن"، تقول "سألتكه، وسألتك إياه، و"ظننتكه، وظننتك إياه".

وضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب أي "أعرف منه".

وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميران متصلان، في باب "كان وأعطى وظن"، وجب تقديم الأخص منهما، مثل "كنته، وسلنيه، وظننتكه". فإن انفصل أحدهما فقدم ما شئت منهما، إن **أمن اللبس**، مثل "الدرهم أعطيته إياك". فإن لم يؤمن التباس المعنى وجب تقديم ما يزيل اللبس، وإن كان غير الأخص، فتقول "زهير منعتك إياه"، إن أردت منع المخاطب أن يصل إلى الغائب، و"منعته إياك"، إن أردت منع الغائب أن يصل إلى المخاطب. ومنه الحديث "إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم". وإذا اتحد الضميران في الرتبة - كأن يكونا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب - وجب فصل أحدهما، مثل "أعطيته إياه، وسألتني إياي، وخلتك." <جامع الدروس العربية؟ مصطفى الغلاييني ١/١٢١>

"قاسم إن حذفها مطرد إذا كان بعدها "أم" لكثرته نظما ونثرا. قال الدماميني "قلت وهو كثير مع فقد "أم". والاحاديث طافحة بذلك". وتحقيق قول ما قاله الاخفش من ان حذفها جائز اختيارا في نظم أو نثر، إذا **أمن اللبس**. فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز قولا واحدا.

فأنت ترى أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام. ومنعوا حذف همزة "أل" بعد همزة الاستفهام. والمسألتان واحدة. فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة "أل" بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس، قياسا على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها، بعد همزة الاستفهام، جائز قياسا عند **أمن اللبس**. وقد تقدم القول فيما جنح اليه ابن درستويه في كتاب (الكتاب) من جواز ذلك) .

رسم الهمزة المتطرفة

حكم الهمزة المتطرفة حكم الحرف الساكن، لأنها في موضع الوقف من الكلمة، والهجاء موضوع عىل الوقف.

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا

فإن كان ما قبلها ساكنا، كتبت مفردة بصورة القطع هكذا (ء) ، مثل "المرء والجزء والدفء والخبء والشيء والنوء والنشء والعبء، ويجيء ويسوء والمقروء والمشنوء والهنيء والمريء والبريء والسوء والضياء والوضوء، وجاء وشاء".

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسيا لها، لأنها." <جامع الدروس العربية؟ مصطفى الغلاييني ٢/١٤٥>

"لمجتهد" تفرقة بينها وبين "إن" النافية، كيلا يقع اللبس. وتسمى "اللام الفارقة". فان **أمن اللبس** جاز تركها، كقوله [من الطويل]

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

لأن المقام هنا مقام مدح، فيمنع ان تكون "إن نافية، وإلا انقلب المدح ذما".

وإذا خففت لم يلها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة لحكم المبتدأ والخبر (اي التي تنسخ حكمهما من حيث الإعراب. وهي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها) . وحينئذ تدخل اللام الفارقة على الجزء الذي كان خبرا.

والاكثر ان يكون الفعل الناسخ الذي يليها ماضيا، كقوله تعالى ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾ ، وقوله ﴿قال تالله إن كدت لتردين﴾ ، وقوله ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ . وقد يكون مضارعا كقوله سبحانه ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ .

ودخول "إن" المخففة على غير ناسخ من الافعال شاذ نادر، فما ورد منه لا يقاس عليه، كقولهم "إن يزينك

لنفسك، وإن يشينك لهيه".

(١٦) "أن" المخففة المفتوحة

أذا خففت "أن" المفتوحة، فمذهب سيبويه والكوفيين انها مهملة لا تعمل شيئا، لا في ظاهر ولا مضمر، فهي حرف مصدري كسائر الاحرف." <جامع الدروس العربية؟ مصطفى الغلاييني ٣٢٢/٢>

"تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه في نحو "كتب زهير الدرس، وكتب الدرس زهير".

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في خمس مسائل

١- إذا خشي الإلتباس والوقوع في الشك، بسبب خفاء الإعراب مع عدم القرينة، فلا يعلم الفاعل من المفعول، فيجب تقديم الفاعل، نحو "علم موسى عيسى، وأكرم ابني أخي. وغلب هذا ذاك". فإن **أمن اللبس** لقرينة دالة، جاز تقديم المفعول، نحو "أكرمت موسى سلمى، وأضنت سعدى الحمى".

٢- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فيجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول، نحو "أكرم سعيدا غلامه". ومنه قوله تعالى ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات"، وقوله "يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم﴾ . ولا يجوز أن يقال "أكرم غلامه سعيدا"، لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك محظور. وأما قول الشاعر [من الطويل]

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ... من ،الناس، أبقى مجده الدهر مطعما

وقول الآخر [من الطويل]

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ... ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد." <جامع الدروس العربية؟ مصطفى الغلاييني ٩/٣>

"في المعنى، كما في باب "أعطى".

(فمفعولا "ظن" وأخواتها أصلهما مبتدا وخبر، فاذا قلت "علمت الله رحيما". فالأصل "الله رحيم". ومفعولا "أعطى" وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى، فاذا قلت "ألبست الفقير ثوبا". فالفقير فاعل في المعنى، لأنه لبس الثوب) .

فإذا كان الفعل ناصبا لمفعولين، فالأصل تقديم المفعول الأول، لأن اصله المبتدأ، في باب "ظن"، ولأنه فاعل في المعنى في باب "أعطى"، نحو "ظننت البدر طالعا، ونحو "أعطيت سعيدا الكتاب". ويجوز

العكس إن **أمن اللبس**، نحو، "ظننت طالعا البدر"، ونحو "أعطيت الكتاب سعيدا".

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائل

١- أن لا يؤمن اللبس، فيجب تقديم ما حقه التقديم، وهو المفعول الأول، نحو "أعطيتك أخاك"، إن كان المخاطب هو المعطى الآخذ، وأخوه هو المعطى المأخوذ، ونحو "ظننت سعيدا خالدا"، إن كان سعيد هو المظنون أنه خالد. وإلا عكست.

٢- أن يكون أحدهما اسما ظاهرا، والآخر ضميرا، فيجب تقديم ما هو ضمير، وتأخير ما هو ظاهر، نحو "أعطيتك درهما" و"الدرهم أعطيته سعيدا".

٣- أن يكون أحدهما محصورا فيه الفعل، فيجب تأخير المحصور، سواء أكان المفعول الاول أم الثاني، نحو ما اعطيت سعيدا إلا درهما" و"ما أعطيت الدرهم إلا سعيدا".." <جامع الدروس العربية؟ مصطفى الغلاييني ٣/١٤>

"٤- النسب إلى المركب والمثنى والجمع:

الأمثلة:

١- بدر الدين بدري

أبو سفيان سفياني

ابن إياس إياسي

عبد الرحمن رحماني

عبد الحميد حميدي

بعلبك بعلي

جاد المولى جادي

٢- شاهدان شاهدي

مهندسون مهندسي

كتب كتابي

أنصار أنصاري

أبابيل١ أبابيلي

قوم قومي

شجر شجري

البحث:

الأسماء في القسم الأول مركبة، فمنها إضافي، ومنها مزجي، ومنها إسنادي، وإذا تأملتها بعد النسب إليها رأيت أن المركب الإضافي مرة يكون النسب إلى صدره ومرة إلى عجزه، والمعول عليه أمن اللبس أو خوفه، فإن أمنت اللبس نسبت إلى الصدر، كما تقول في بدر الدين: بدري، وإن خفت اللبس نسبت إلى العجز، كما إذا نسبت إلى كنية مثلا لكثرة الأسماء المبدوءة بأب أو ابن، وكما إذا نسبت إلى مركب إضافي يشترك في صدره خلق كثير كعبد الرحمن.

وإذا تأملت المركب المزجي والإسنادي رأيت أن النسب يكون إلى صدرهما.

---

١ أبابيل: فرق.." <النحو الواضح في قواعد اللغة العربية؟ علي الجارم ٢/٤٢٦>

"انظر إذا إلى أسماء القسم الثاني تجدها بين مثنى، وجمع، واسم جمع١، واسم جنس جمعي٢، وتجد أن النسب إلى المثنى والجمع يكون إلى المفرد، أما أنصار وأبابيل، فينسب إلى لفظيهما وإن كانا جمعين؛ لأن الأول أصبح كالعلم على طائفة من أصحاب سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- فكأنه مفرد، والثاني ليس له مفرد ينسب إليه، أما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فقد رأيت من الأمثلة أنه ينسب إلى لفظيهما.

القاعدة:

٢٢٧- ينسب إلى صدر المركب الإضافي إذا أمن اللبس، وإلا نسب إلى عجزه، وينسب إلى صدر المركب المزجي والإسنادي.

٢٢٨- ينسب إلى مفرد المثنى والجمع عند إرادة النسب إليهما، إلا إذا كان الجمع علما أو شبيها بالعلم، أو لم يكن له مفرد، فإن النسب يكون إلى لفظه، وينسب إلى لفظ اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

تذييل:

قد تستغني العرب عن النسب بالياء بصوغ اسم على وزن "فعال" مما يراد النسب إليه، وذلك في الحرف غالبا، فتقول: نجار وحداد، بدل أن تقول: نجاري وحدادي، وقد تصوغ اسما على وزن "فاعل" أو على وزن "فعل" للدلالة على النسب مثل تامر ولابن، أي: صاحب تمر وصاحب لبن، ومثل طعم، ولبس، وعمل، ونهر، أي: صاحب طعام ولباس وعمل ونهر، وبذلك استغنوا عن النسب إلى هذه الأسماء بالياء.

١ اسم الجمع: ما لا واحد له من لفظه، كقوم ورهط.

٢ اسم الجنس الجمعي: ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده غالبا بالتاء، مثل كلم وكلمة، أو بياء النسب نحو ترك وتركي.." <النحو الواضح في قواعد اللغة العربية؟ علي الجارم ٢/٤٢٧>

"بلى١: حرف جواب وتختص بالنفي فتبطله سواء كان مجردا كقوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن﴾ ٢، أم مقرونا باستفهام حقيقي مثل: أليس زيد بقائم، فتقول: بلى، أو توبيخي كقوله تعالى: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى﴾ ٣ أو تقريري كقوله تعالى: ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ ٤ ٥، وقد يجاب بها الاستفهام المجرد كقوله في الحديث: "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ " قالوا: بلى٦ وهو قليل.

---

١ انظر: المغني ص١٥٣.

٢ سورة التغابن. الآية: ٧.

٣ سورة الزخرف. الآية: ٨٠.

٤ سورة الأعراف. الآية: ١٧٢.

٥ وإذا كان الاستفهام لتقرير فيجاب بـ بلى على الأكثر كما هنا مراعاة للفظ وقد يجاب بـ نعم عند أمن اللبس مراعاة للمعنى كقول جحدر بن ربيعة العكلي الشاعر الأموي صاحب الحكاية المشهورة مع الحجاج:

نعم وترى الهلال كما أراه ... ويعلوها النهار كما علاني

بعد قوله:

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا فذاك لنا تداني

٦ رواه مسلم في الإيمان باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة. رقم: ٧٧٣.." <مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب؟ ابن عثيمين ص/٣٩>

"الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل -على الصحيح- ليتحقق الشرط الثاني.

الفرق الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد حرف الجر لئلا لا يتوهم أنها الجارة، فتقول: مررت بالقوم حتى بزيد، فإن أمن اللبس جاز عدم إعادته، فتقول: عجبت من القوم حتى بنيهم.

الوجه الثالث -من أوجه حتى-: أن تكون حرف ابتداء أي تستأنف الجمل بعده، فتدخل على الجمل

الاسمية كقوله:

٢٣ - فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل١

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع، كقراءة نافع٢:

---

١ هذا بيت من الطويل لجرير انظر: الديوان ص٣٤٤، وشرح المفصل ٨/ ١٨ والهمع ٢٤٨/١ والدرر ١١٢/٤، من قصيدة مطلعها:

أجدك لا يصحو الفؤاد المعلل ... وقد لاح من شيب عذار ومسحل

الشاهد فيه: "حتى ماء.." برفع: ماء، و"حتى" هنا: حرف تبتدأ به الجملة، فدخلت على الجملة الاسمية.

٢ انظر: الدر المصون ٣٨٢/٢.." <مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب؟ ابن عثيمين ص/٤٤>

"إعطاء إذا حكم متى في الجزم بها وبالعكس، ومنها: إعطاء لم حكم لن في النصب بها وبالعكس كقوله:

٥٧ - لن يخب الآن من رجائك من ... حرك دون بابك الحلقة١

ومنها إعمال ما النافية عمل ليس وإهمال ليس عند انتقاض النفي، ومنها إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله:

٣٣- يا أبتا علك أو عساكا٢

وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن كقوله: "فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض" ٣، ومنها إعطاء الفاعل إعراب المفعول وبالعكس عند **أمن اللبس**، كقولهم: "خرق الثوب المسمار" وسمع نصبهما كقوله:

---

١ سبق ذكره عند الكلام عن لن ص.

٢ سبق ذكره في الكلام عن عسى.

٣ رواه البخاري في الشهادات باب ٢٧ ومسلم في الأقضية رقم٤ وأحمد ٣٣٣٠/٦ رقم ٢٦٤٨٤ عن أم سلمة رضي الله عنها.." <مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب؟ ابن عثيمين ص/١٦٢>

"٧٨ - قد سالم الحيات منه القدما ... الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما١

في رواية من نصب الحيات، وسمع رفعهما كقوله:

٧٩ - إن من صاد عقعقا لمشوم ... كيف من صاد عقعقان وبوم٢

محمد بن صالح العثيمين

---

١ هذا الرجز لعبد بني عبس أو لأبي حيان الفقعسي أو للعجاج أو لمساور بن هند العبسي أو للدبيري، انظر: الكتاب ١/٢٨٧، والمقتضب ٣/٢٨٣، والخصائص ٢/٤٣٠ والهمع ١/١٦٥، واللسان مادة: شجعم، والدرر ٣/٦. الشاهد فيه: الحيات فإنها الفاعل عطيت إعراب المفعول لأمن اللبس.

٢ هذا بيت من الخفيف للطرماح بن حكيم، انظر: الهمع ١/١٥٦، والدرر ٣/٥. ومعجم شواهد العربية ١/٣٥٨. الشاهد فيه: عقعقان وبوم فإنهما أعطيا إعراب الفاعل، مع أنهما مفعولان.." <مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب؟ ابن عثيمين ص/١٦٣>

"وكتاب الاشتقاق وشرح سيبويه وكتاب احتجاج الفراء. وما زال يفيد طلابه بعلمه الغزير، حتى توفي سنة ٣١٦ للهجرة.

وكتابه الأصول الكبير لم ينشر حتى اليوم، غير أن المصنفات النحوية التي جاءت بعده احتفظت منه بنصوص ترينا من بعض الوجوه طريقته١، من ذلك ما ذكره عنه ابن جني من أنه فتح في هذا الكتاب بابا لما سماه العلة وعلة العلة، ومثل فيه برفع الفاعل، قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: إنه ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علة العلة. ونحس كأنه استلهم تعليل الزجاج لاشتقاق الأفعال من المصادر، وأن المصادر هي الأصل والأفعال فروع منها، إذ يقول: "لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها، لوجب أن لا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال نحو: ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومكرم ومكرم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر، ورأينا المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل كقولنا: شرب شربا وشربا ومشربا وشرابا، وعدل عن الحق عدلا وعدولا، وما أشبه ذلك، فعلمنا أنها غير جارية على الأفعال وأن الأفعال ليست بأصولها"٢. ويعلل لاختلاف صيغ الأفعال باختلاف أزمنتها بقوله: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها "أبنيتها"؛ ليكون ذلك دليلا على المراد منها، فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض، وذلك مع حرف الشرط نحو: إن قمت جلست؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال، وكذلك: لم يقم أمس، وجب لدخول لم ما لولا هي لم يجز،

ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء. وكذلك أيضا حديث الشرط في نحو: إن قمت قمت، جئت بلفظ الماضي الواجب تحقيقا للأمر وتثبيتا له، أي: إن هذا وعد موفى به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة"٣.

---

١ في الأشباه والنظائر للسيوطي مادة وفيرة من هذا الكتاب.

٢ الزجاجي ص٥٩.

٣ الخصائص ٣/ ٣٣١.." <المدارس النحوية؟ شوقي ضيف ص/١٤١>

"الضمير لأنه -أي: اسم الفاعل- جرى مجرى ومعنى على من هو له، ومعنى جريه على من هو له: أنه وقع خبرا رافعا لضمير يعود على مبتدئه؛ فهو في المعنى لمبتدئه؛ فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له خبرا أو صفة مثلا؛ وجب عند البصريين إبراز الضمير الذي يرفعه اسم الفاعل مطلقا، أي: سواء ألبس أم لم يلبس، وذلك نحو: أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو، زيد عمرو ضاربه هو؛ فاسم الفاعل في الجملة المذكورة جار على غير من هو له؛ لأنه لم يقع خبرا عن زيد الواقع مبتدأ أولا؛ وإنما هو خبر عن عمرو الواقع مبتدأ ثانيا، والضمير البارز هو عائد على زيد، وبذلك علم أن الضاربية له؛ ولو لم يبرز واستتر لأفاد التركيب عكس هذا المعنى، ومثال ما أمن فيه اللبس: زيد هند ضاربها هو، وهند زيد ضاربته هي؛ وإنما أبرز الضمير في المثالين مع **أمن اللبس** طردا للباب على وتيرة واحدة.

وقيد الكوفيون وجوب إبراز الضمير باللبس فقالوا: لا يجب إبراز الضمير إلا فيما يؤدي عدم إبرازه إلى اللبس، والراجح ما ذهب إليه البصريون، وأدلة الفريقين في المسألة الثامنة من كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري؛ فإذا كان الأمر كذلك في اسم الفاعل الذي هو أقوى شبها بالفعل من الصفة المشبهة؛ فإنه يجب أن يبرز الضمير مع الصفة المشبهة به؛ لأنها ضعيفة الشبه بالفعل؛ إذ هي مشبهة باسم الفاعل القاصر؛ ولضعفها وجب إبراز ضميرها عند جريانها على غير من هي له من باب أولى؛ قياسا على اسم الفاعل، وفي ذلك يقول ابن جني في (الخصائص): "ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالا أو خبرا؛ لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل؛ فما ظنك بالصفة المشبهة باسم." <أصول النحو ١ - جامعة المدينة؟ جامعة المدينة العالمية ص/٢٢٤>

"وتؤول هذه الحروف المصدرية مع ما بعدها بمصدر منصوب على نزع الخافض "طبق هذا على الأمثلة والشواهد".

يقول ابن عقيل عن هذا الموضوع كله "وحاصله أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير "أن وأن" لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعا، وإن كان "أن وأن" جاز قياسا عند **أمن اللبس** ا. هـ.." <النحو المصفى؟ محمد عيد ص/٦٣٩>

"ومن النظم قول الشاعر:

أبيتم قبول السلم منا فكدتم ... لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وليس ذلك بضرورة؛ لتمكنه من أن يقول لدى الحرب مغنون السيوف عن السل، وهكذا فإن خبر (كاد) قد يقترن بأن كما أن خبر (عسى) قد يأتي مجردا من أن، وذلك على سبيل المقارضة بينهما١.

الفاعل - المفعول

أ- الأصل في الفاعل أن يأتي مرفوعا نحو قوله تعالى: ﴿وأضل فرعون قومه وما هدى﴾ (طه: ٧٩) ، وقد يخرج عن هذا الأصل إلى النصب، مقترضا هذا الحكم من المفعول به نحو قولهم:

خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر؛ فالمسمار هو الفاعل وحقه أن يكون مرفوعا لكنه اقترض النصب من المفعول به فنصب، وكذلك الحجر٢.

ب- والأصل في المفعول به أن يكون منوصبا، وقد يخرج عن هذا الأصل فيصير مرفوعا؛ مقترضا هذا الحكم من الفاعل، نحو الأمثلة المتقدمة، فالثوب والزجاج مفعولان حقهما النصب ولكنهما رفعا على سبيل المقارضة، ومن أمثلة الاقتراض بينهما قول الأخطل يهجو جريرا:

مثل القنافد هداجون قد بلغت ... نجوان أو بلغت سوءاتهم هجر

فنجران وهجر مفعولان حقهما النصب لكنهما رفعا على سبيل الاقتراض، وسواءتهم في الأصل هي فاعل حقها الرفع لكنها نصبت على طريق التقارض أيضا، وسمع نصبهما - أي الفاعل والمفعول - نحو قول الشاعر:

قد سالم الحيات منه القدما ... الأفعوان الشجاع الشجعما

في رواية من صب الحيات.

وسمع أيضا رفعهما - أي الفاعل والمفعول٣ - نحو قول الشاعر:

إن من صاد عقعقا لمشوم ... كيف من صاد عقعقان وبوم

١ راجع رسائل ابن كمال باشا: ٢٥، وشرح ابن الناظم: ٥٩، ٦٠، ٦١، والأشموني ٢٥٨/١ وما بعدها.

٢ جرأهم على ذلك **أمن اللبس** ووضوح المعنى.

٣ راجع مغني اللبيب: ٩١٧، ٩١٨.." <ظاهرة التقارض في النحو العربي؟ أحمد محمد عبد الله ٥٨/٢٤٧>

"ولو كان غير أعرف وجب الفصل؛ نحو: أعطاه إياك أو إياي، أو أعطاك إياي[١]، ومن ثم[٢] وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة[٣]؛ نحو: ملكتني إياي وملكتك إياك، وملكته إياه.

وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلف لفظ الضميرين[٤]؛

---

١ وفي هذا يقول الناظم:

وقدم الأخص في اتصال ... وقدمن ما شئت في انفصال*

أي: إذا اجتمع ضميران منصوبان، أحدهما أخص من الآخر، وجب تقديم الأخص، إن كانا متصلين، ويجوز تقديم غير الأخص، إذا كانا منفصلين؛ وذلك بشرط **أمن اللبس**؛ فإن خيف اللبس؛ وذلك إذا صلح كل من المفعولين؛ لأن يكون فاعلا؛ لم يجز؛ نحو: محمد أعطيتك إياه؛ فلا تقول. محمد أعطيته إياك؛ لأنه لا يعلم حينئذ هل محمد مأخوذ أو أخذ؟ وإن كان المعهود أن المتقدم هو الفاعل.

وأجاز المبرد، وكثير من القدماء الاتصال، مع تقديم غير الأعرف؛ تقول: الدرهم أعطيتهوك، ومنه قول عثمان -رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطانا، والأصل: أراهم الباطل إياي شيطانا؛ أي: إن الباطل أرى القوم أني شيطان؛ فالباطل فاعل أرى، والهاء مفعول أول، والباء مفعول ثان، وشيطانا ثالث.

٢ أي: من أجل وجوب الفصل، إذا تقدم غير الأعرف.

٣ أي: تساويا في درجة التعريف؛ بأن كانا لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب؛ لأنه يصدق عليه أن المتقدم غير أعرف.

٤ أي: في التذكير والتأنيث، والإفراد وغيره. وفي هذا يقول الناظم:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ... وقد يبيح الغيب فيه وصلا*

أي: إذا اتحد الضميران المذكوران في باب "سلنيه" و"خلتنيه" في الرتبة؛ بأن كان لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين، وجب الفصل في أحدهما، وقد يجوز الوصل إذا كانا لغائبين؛ واختلف لفظهما؛ تذكيرا أو تأنيثا،

وإفرادا وتثنية وجمعا.

---

* "وقدم" فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين. "الأخص" مفعول. "في اتصال" جار ومجرور متعلق بقدم. "وقدمن" فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. "ما" اسم موصول مفعوله. "شئت" الجملة لا محل لها صلة الموصول في "انفصال" متعلق بقدمن.

* "وفي اتحاد" جار ومجرور متعلق بالزم. "الرتبة" مضاف إليه. "فصلا" مفعول الزم. "وقد" حرف تقليل "يبيح الغيب" فعل وفاعل "فيه" متعلق بيبيح، والضمير في فيه عائد على اتحاد الرتبة "وصلا" مفعول يبيح.."

<ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ١/١١٠>

"كل الموصولات تحتاج إلى صلة وعائد:

وتفتقر كل الموصولات إلى صلة١ متأخرة عنها٢، مشتملة على ضمير مطابق لها٣ يسمى العائد٤.

---

١ لأنها مبهمة المعنى، غامضة المدلول، لا تدل على شيء معين؛ فلا بد لها من شيء يعرفها، ويزيل إبهامها وغموضها.

٢ لأنها مكملة للموصول؛ فهي منه بمنزلة جزئه المتأخر؛ ولهذا لا يجوز تقديمها، ولا شيء منها عليه.

٣ أي: ليربطها بالموصول، وهذه المطابقة تكون في اللفظ والمعنى، إذا كان الموصول مختصا؛ فيطابق في الإفراد والتأنيث وفروعهما؛ فإذا كان الموصول عاما -أي: مشتركا؛ كـ"من" و"ما" وأخواتهما- فيجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر؛ إذا أمن اللبس، وفي غير "أل"، وإلا وجبت مراعاة المعنى. ويجوز مراعاة المعنى، وهو كثير على النحو الذي بيناه عند الكلام عليها. وهذا في الموصولات الاسمية؛ أما الموصول الحرفي فصلته لا تحتاج إلى رابط كما أسلفنا.

٤ سمي بذلك؛ لعوده على الموصول، وقد يغني عن الضمير في الربط -لسبب بلاغي أو نحوه- اسم ظاهر بمعنى الموصول؛ نحو قولهم في خطاب الله: "أنت الذي في رحمة الله أطمع"؛ أي: في رحمته. قيل: وقد تستغني جملة الصلة عن الرابط إذا عطفت عليها، بالفاء، أو الواو، أو ثم، جملة أخرى مشتملة عليه؛ نحو: البطل الذي يشتد الهجوم فيثبت. وفيما تقدم يقول ابن مالك:

وكلها يلزم بعده صله ... على ضمير لائق مشتمله*

أي: كل الموصولات تحتاج بعدها إلى صلة؛ وهذه الصلة لا بد أن تشتمل على

ضمير لائق؛ أي: مطابق للموصول ،قد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصلة الموصول الأسمي؛ دون الحرفي.

---

* "وكلها" مبتدأ ومضاف إليه، والضمير عائد على الموصولات الاسمية لا غير. "يلزم بعده صلة" الجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، والضمير في بعده عائد على كل. "على ضمير" متعلق بمشتملة. "لائق" صفة لضمير. "مشتملة" نعت لصلة.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار <١٦٦/١

"نحو قوله:

قومي ذرا المجد بانوها....١

والجملة: إما نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط؛ نحو: ﴿هو الله أحد﴾ إذا قدر "هو" ضمير شأن٢

= أي: أبرز الضمير الرابط مطلقا -سواء **أمن اللبس** أم لم يؤمن- إذا وقع الخبر بعد مبتدأ، لا يكون معنى هذا الخبر محصلا- أي: حاويا- لمعناه؛ وذلك إذا كان الخبر جاريا على غير ما هو له. ويستوي في توقع الإلباس عند عدم القرينة: الوصف، والفعل ماضيا أو مضارعا؛ نحو: محمد علي أكرمه، أو يكرمه. ففي كل من الفعلين ضمير مستتر، وآخر بارز، يصح عودهما إلى الاسمين. ومن القرائن هنا: حروف المضارعة، وضمائر الرفع البارزة.

١ جزء بيت من البسيط، لم يذكر قائله. وتمامه:

.... وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

اللغة والإعراب:

ذرا: جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه. المجد: الكرم والشرف. كنه: حقيقة وغاية. عدنان وقحطان: أبوا قبيلتين من قبائل العرب. "قومي" مبتدأ أول "ذرا المجد" مبتدأ ثان ومضاف إليه. "بانوها" خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، و"ها" عائدة على ذرا، وعائد المبتدأ الأول محذوف؛ أي: هم.

المعنى: إن قومي هم الذين أسسوا أعالي المجد والشرف، وقد علمت بحقيقة ذلك قبيلتا عدنان وقحطان. يريد العرب جميعا.

الشاهد: في "بانوها" فقد جرى على "ذرا" لأنه خبر عنه، وهو في المعنى راجع لقومي؛ لأنهم البانون، ولم

يبرز الضمير **لأمن اللبس**؛ لأن الذرا مبنية لا بانية، ولو برز لقال على اللغة الفصحى: بانيها هم؛ لأن الوصف كالفعل يفرد إذا أسند للجمع. وعلى غير الفصحى: بانوها هم. ويرى البصريون أن مثل هذا شاذ.

٢ فيكون "هو" مبتدأ وجملة "الله أحد" خبر، وهي عين المبتدأ في المعنى؛ لأنها مفسرة له، بخلاف ما إذا قدر "هو" ضمير المسئول عنه. وقد سئل الرسول عليه السلام: صف لنا ربك، فنزلت، فيكون "هو" مبتدأ، و"الله" خبر، و"أحد" خبر بعد خبر.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ١/١٩٧>

"كقوله:

.... وأما أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني١

لأن "إن" المكسورة، و"أن" التي بمعنى لعل، لا يدخلان هنا.

وتأخره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة.

وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وأجل مسمى عنده﴾ ؛ لأن النكرة قد وصفت بمسمى٢، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

---

١ هذا جزء من بيت من البسيط، لم ينسب لقائل. وتمامه:

عندي اصطبار.................. ... .

اللغة والإعراب:

اصطبار: تصبر وتجلد: جزع: شديد الخوف فاقد الصبر، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع، من باب علم. النوى: البعد والفراق. الوجد: شدة الحب. يبريني: ينحلني، من بريت القلم إذا نحته. "عندي" خبر مقدم. "اصطبار" مبتدأ مؤخر. "وأما" حرف شرط وتفصيل. "أنني جزع" المصدر المنسبك من أن ومعموليها مبتدأ؛ أي: وأما جزعي "يوم النوى" ظرف متعلق بجزع ومضاف إليه. "فلوجد" الفاء واقعة في جواب الشرط واللام للتعليل والجار والمجرور خبر المبتدأ.

المعنى: إن في طبعي التجلد والتحمل لكل ما ينزل بي من مكروه، وأما جزعي يوم فراق الأحباب؛ فلشدة شوق كاد ينحلني ويقضي علي.

الشاهد: تأخير الخبر عن المبتدأ بعد "أما"، وساغ ذلك من أن المبتدأ مصدر مؤول؛ **لأمن اللبس** بـ"أن" بمعنى لعل، و"إن" المكسورة؛ لأنهما لا يقعان بعدها: فإن كلا منهما مع معموليها جملة، و"أما" لا يفصل

بينها وبين الفاء إلا بمفرد. وأما "أن" المفتوحة المؤكدة فتكون مع معموليها في تأويل مصدر، وذلك مفرد بالتأويل، فتقع بعد "أما".

٢ فضعف بذلك طلبها للظرف. وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة الأولى بقوله:

ونحو عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدم الخبر*

أي: يجب تقدم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ؛ إلا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور؛ كما مثل الناظم.

---

* "ونحو" مبتدأ. "عندي درهم" خبر مقدم ومبتدأ مؤخر. "ولي وطر" مثله. "ملتزم" اسم مفعول خبر نحو. "فيه" متعلق بملتزم. "تقدم" نائب فاعل ملتزم. "الخبر" مضاف إليه والوطر: الغرض والحاجة.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ١/٢١١>

"فأما قوله:

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا١

فضرورة، ويجب في خبرها أن يكون جملة٢؛ ثم إن كانت اسمية أو فعلية؛ فعلها جامد، أو دعاء. لم تحتج لفاصل٣؛ نحو: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ ، ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ ، "والخامسة أن

١- بيت من المتقارب، لجنوب بنت العجلان الهذلية، ترثي أخاها عمرا؛ الملقب "بذي الكلب".

اللغة والإعراب:

بأنك ربيع، أي: إنك كثير النفع؛ كالربيع. غيث: مطر؛ والمراد الزرع الذي ينبته المطر، بدليل وصفه بمريع. مريع: خصب. الثمالا: الذخر والملجأ. "بأنك" الباء جارة، متعلقة بعلم في قوله قبل:

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبر أفق وهبت شمالا

والمرملون: الذين نفد زادهم؛ يقال: عام أرمل؛ أي: قليل المطر. "أن" مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها. "ربيع" خبرها. "وأنك" مثل السابقة. "هناك" ظرف مكان. "الثمالا" خبر تكون، والجملة خبر "أن" الثانية. المعنى: لقد علم الضيف، وكل من لا زاد معه، إذا أظلم الجو، وهبت ريح الشمال الباردة، التي تقضي على الزرع، بأنك كثير النفع، متصل العطاء، وأنك الملجأ والغوث، لكل وافد عليك.

الشاهد: مجيء اسم "أن" المخفف -في شطر البيت- ضمير مخاطب. والغالب أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفا، وهذا عند الجمهور ضرورة.

٢ هذا إذا كان الاسم محذوفا، فإن ذكر؛ جاز كون الخبر جملة، وكونه مفردا، وقد اجتمعا في البيت: بأنك ربيع ... إلخ.

٣ لأن "أن" المصدرية الناصبة للمضارع؛ لا تقع بعدها الاسمية، ولا الفعلية الشرطية، ولا التي فعلها جامد أو دعاء؛ فلا مجال لخوف اللبس بينها، وبين المخففة. ومتى **أمن اللبس**، كان الفصل جائزا لا واجبا.

٤ أي: على اعتبار "أن" مخففة، لا مفسرة.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ١/٣٣١>

"فصل: في حكم ما إذا تعدى الفعل لأكثر من واحد

وإذا تعدى الفعل لأكثر من معمول، فنيابة الأول جائزة اتفاقا[١]، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا، نقله الخضراوي[٢]، وابن الناظم، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس، نحو: أعلمت زيدا كبشك ثمينا[٣].

وأما الثاني: ففي باب "كسا"[٤]، إن ألبس، نحو: أعطيت زيدا عمرا، امتنع اتفاقا[٥]، وإن لم يلبس، نحو: أعطيت زيدا درهما، جاز مطلقا[٦]، وقيل يمتنع مطلقا[٧]، وقيل إن لم يعتقد القلب[٨]، ... ...

معمول للفعل ومعناه متعلق به -حكمه وجوب النصب لفظا، أو محلا، كما بين المصنف، أما النائب فمرفوع.

١ والأفضل اختياره للنيابة، وإن كان أظهر، وأبين للمراد، وإلا فيختار ما هو أقدر على ذلك.

٢ هو أبو عبد الله، محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان إماما في العربية، عاكفا على التعليم، أخذ عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، وعنه أخذ الشلوبين. وكان شاعرا ناثرا متصرفا في الأدب، وله مصنفات، منها: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور، وتوفي بتونس في جمادى الآخرة ٦٤٦هـ.

٣ فتقول: أعلم زيدا كبشك سمين.

٤ هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار.

٥ أي للإلباس، سواء تقدم أو تأخر؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا، ولا يتبين أحدهما إلا بالإعراب.

٦ الإطلاق يفسره ما بعده، أي سواء أعتقد القلب أم لا، وسواء أكان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا؛ لأن "زيدا" هو الآخذ دائما، و"درهما" هو المأخوذ.

٧ فتعيين نيابة الأول؛ لأنه فاعل في المعنى.

٨ أي تمتنع نيابة الثاني، إن لم يعتقد القلب في الإعراب، وهو كون المرفوع منصوبا، والمنصوب مرفوعا، فإن اعتقد القلب جاز، ويكون النائب في الحقيقة هو الأول؛ لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري، كما أن كلا من رفعه ونصب الأول مجاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب والعكس -عند أمن اللبس، نحو: كسر الحجر.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢/٥١>

"وقد تبين أن في النظم أمورا، وهي: حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب "كسا" حيث لا لبس١، وعدم اشتراط كون الثاني من باب "ظن" ليس جملة٢، وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة بإتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه٣، ولا مع المخلف

"عبد الله" مفعول ثان، ومضاف إليه، "بالجو" متعلق بمحذوف، صفة لعبد الله، "أصبحت" اسم أصبح يعود على عبد الله، "كراما" خبرها، والجملة مفعول ثالث لنبئ، "مواليها" فاعل كراما، ومضاف إليه. "لئيما" خبر بعد خبر. "صميمها" فاعل لئيما.

المعنى: أخبرت أن قبيلة عبد الله -بالجو- انعكست فيها الأمور، فصار عبيدها وضعافها وأتباعها أشرافا وسادة، وصار عظماؤها وساداتها لئاما أخساء، تابعين لغيرهم.

الشاهد: في نبئت، حيث أناب المفعول الأول، وهو "تاء المتكلم" عن الفاعل، ولم ينب الثاني والثالث، وإلى ما سبق يشير الناظم بقوله:

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب "كسا" فيما التباسه أمن

في باب "ظن" و"أرى" المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

أي أن النحاة اتفقوا على جواز إنابة المفعول الثاني من باب "كسا" إذا أمن اللبس، واشتهر المنع في إنابة الثاني من باب "ظن" و"أعلم" والناظم لا يوافق على المنع إذا ظهر القصد، واتضح المعنى المراد بإنابة

الثاني، ولم يتعرض الناظم للمفعول الثالث، لما ينصب فعله ثلاثة مفاعيل، وأن حكمه كالثاني على الصحيح؛ لأن الثالث في باب "أعلم" هو الثاني، في باب "علم".

١- حيث يقول:

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا.... إلخ

٢ إذ يقول:

في باب ظن وأرى المنع اشتهر

٣ أي: وهي نيابة الأول.

---

* "وباتفاق" متعلق بينوب: "الثان" فاعل ينوب "من باب" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثان، "كسا" مضاف إليه مقصود لفظه، "فيما" ما: اسم موصول، والجار والمجرور متعلق بينوب، "التباسه" مبتدأ مضاف إلى الهاء "أمن" مضاف للمجهول، ونائب الفاعل يعود إلى الالتباس، والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول، "في باب" متعلق باشتهر "ظن" مضاف إليه
مقصود لفظه، "وأرى" معطوف على ظن "المنع" مبتدأ، اشتهر الجملة خبر،
"ولا" نافية، "منعا" مفعول أرى، "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. "القصد" فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة في محل جر بإضافة إذا. "ظهر" الجملة تفسيرية لا محل لها.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢/٥٤>

"من أشم في قيل وبيع، أشم هنا١.

و"أصبهان"، كان من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، وله: شرح على اللمع، لابن جني.١ أي في المضعف، فما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص، والضم الخالص، والإشمام يثبت في فاء المضعف، وفي هذا يقول الناظم:

... ... وما لباع قد يرى لنحو حب

أي ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل "باع"، وغيره من الماضي الثلاثي المعتل الوسط عند بنائه للمجهول - قد يثبت لنحو: "حب"، من كل فعل ماض ثلاثي مضعف، حيث يجوز في فائه الأوجه الثلاثة، بشرط **أمن اللبس**، فإن خيف اللبس في أحدها وجب تركه.

فوائد:

أ- لا يبنى للمجهول فعل جامد ولا ناقص على الصحيح، وجوزه سيبويه والكوفيون.

ب- لا يجوز إنابة الحال، والمستثنى، والمفعول معه، وله؛ لأن ذلك يخرجه عن مهمته الخاصة.

ج- إذا قلت: زيد في مرتب محمد عشرون جنيها، تعين رفع "عشرين" على النيابة مع وجود المفعول. فإن قدمت محمدا، فقلت: محمد زيد في مرتبه عشرون، جاز رفع العشرين على النيابة، وجاز نصبه على المفعولية، ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ، وهو الرابط.

د- ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء المجهول، اعتبرها العلماء كذلك في الصورة اللفظية، لا في الحقيقة، ولهذا يعربون المرفوع بها فاعلا لا نائب فاعل، ومن أشهرها:

هزل، زكم، دهش، شده "بمعنى دهش"، شغف بكذا: أولع به، أغري به، أهرع "بمعنى أسرع" عنى بكذا" "اهتم به"، نتج، جن، سل، حم، امتقع لونه، زهي، فلج، وحكم المضارع منها حكم الماضي، ولكن لا يعامل مضارعها معاملة الماضي، إلا فيما ورد عن العرب، فهو مقصور على السماع، ومما سمع: يهرع، يعني، يولع، يستهتر به.

تتمة: بمناسبة ذكر المصنف إسناد الفعل المعتل الآخر "الأجوف" و"المضعف" إلى ضمير المتكلم، رأينا، استكمالا للموضوع، أن ننتقل هذا ما كتبناه بهذا الشأن، ولخصناه في كتابنا "التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل" في هذا المكان:." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢/٦٠>

"أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت "كي" مصدرية[١]، وأهمل النحويون هنا ذكر "كي"[٢]، واشترط ابن مالك في "أن" و"أن"، **أمن اللبس[٣]**، فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو عن أن تفعل، لإشكال المراد بعد الحذف[٤]، ويشكل عليه: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ، فحذف الجر، مع أن المفسرين اختلفوا في المراد[٥].

---

[١] "كي" المصدرية لا بد أن تسبقها لام الجر التي للتعليل، لفظا أو تقديرا.

[٢] أي مع تجويزهم أن تكون "كي" مصدرية واللام مقدرة قبلها في مثل: جئت كي تكرمني، أي لكي تكرمني.

[٣] وقد أشار لذلك في النظم كما سيأتي.

[٤] فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدري أهو على "عن" أو"في"، والمعنيان مختلفان، وليست هنالك

قرينة تزيل هذا اللبس.

٥ أي: وكان اختلافهم بسبب اللبس، فبعضهم قدر "في" وبعضهم قدر "عن" واستدل كل على ما ذهب إليه، ويجيب الناظم بأن الحذف هنا لقرينة كانت عند النزول يفهم منها المراد، أو أن الحذف مقصود به الإبهام على السامع، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، وفيما سبق من حكم اللازم، يقول الناظم:

وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي "أن" و"أن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

---

* "وعد" فعل أمر والفاعل أنت، "لازما" مفعوله به، "بحرف" بعد. "جر" مضاف إليه. "وإن"شرطية. "حذف" ماض للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على حرف جر. "فالنصب للمنجر" مبتدأ وخبر، والفاء واقعة في جواب الشرط، "نقلا" حال من اسم مفعول مفهوم من حذف، أو مفعول مطلق، وفي "أن" جار ومجرور متعلق بيطرد. "وأن" معطوفة على أن، "يطرد" مضارع فاعله يعود إلى الحذف. "مع أنه لبس" ظرف متعلق بيطرد ومضاف إليه، "كعجبت" الكاف جارة لقول محذوف."أن" مصدرية. "يدوا" مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بمن محذوفة.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢/٩٤>

"والثاني: إن اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع١؛ نحو: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر دائبين﴾ الأصل دائبة ودائبا٢؛ ونحو: ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ ٣. وإن اختلف فرق بغير عطف؛ كلقيته مصعدا منحدرا، ويقدر الأول للثاني وبالعكس٤، قال:

عهدت سعاد ذات هوى معنى٥

وقد تأتي على الترتيب إن **أمن اللبس.**

---

١ أي من باب الاختصار، وذلك أولى لا واجب كما يقول بعض النحاة، ومن غير نظر للعوامل: أهي متحدة في ألفاظها ومعانيها وعملها، أم غير متحدة في شيء من ذلك.

٢ "دائبين" مثنى، وهي حال مؤسسة من الشمس والقمر، ولا يضر الاختلاف في التذكير والتأنيث، ما دام الحالان متفقين لفظا ومعنى.

٣ "مسخرات" جمع، وهي حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى.
٤ أي تقدر الحال الأولى للاسم الثاني، والحال الثانية للاسم الأول، وإن كان هنالك ثالثة فللاسم الذي قبل هذا؛ وذلك ليتصل أول الحالين بصاحبه، ولا يعكس لئلا يلزم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة، وقد تجعل كل حال بعد صاحبها مباشرة، وهذا أحسن منعا للغموض.
٥ صدر بيت من الطويل، لم ينسب لقائل معين، وعجزه:
فزدت وعاد سلوانا هواها
اللغة والإعراب: عهدت: عرفت علمت سعاد: اسم محبوبته. ذات هوى: صاحبة عشق وحب. معنى: اسم مفعول من عناه الأمر، شق عليه حتى أورثه العناء والجهد سلوانا: سلوا ونسيانا. "سعاد" مفعول عهدت. "ذات هوى" حال من سعاد، ومضاف إليه.
"معنى" حال من التاء في عهدت. "عاد" ماض ناقص بمعنى صار، "سلوانا" خبر "عاد" مقدم. "هواها" اسمها مؤخر ومضاف إليه، ويجوز جعل عاد تامة، و"هواها" فاعل به، و"سلوانا" حال منه.
المعنى: لقد كنت أنا وسعاد شديدي المحبة والهيام؛ فأما أنا فازددت حبا لها وشغفا بها، وأما هي فصار هواها وحبها هجرا وانصرافا عني.
الشاهد: مجيء الحالين على عكس ترتيب صاحبيهما؛ فقد جعل أول الحالين -وهو ذات هوى- لثاني الاسمين، وهو سعاد؛ ليتصل بصاحبه، والعكس والقرينة التذكير والتأنيث.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢/٢٣٢>
"كقوله:
خرجت بها أمشي تجر وراءنا١
ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول٢؛ فقدروا نحو قوله "حافيا" صفة أو حالا من ضمير "رجلان"، وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل٣؛ نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا.

---

١ صدر بيت من الطويل، لا مرئ القيس، من معلقته المشهورة، وعجزه:
على أرينا ذيل مرط مرحل
اللغة والإعراب: مرط: كساء من صوف أو خز. مرحل: معلم فيه خطوط. "بها" متعلق بخرجت. "أمشي" الجملة حال من التاء في خرجت. "تجر" الجملة حال من الضمير في بها. "على أثرينا" جار ومجرور

متعلق بتجر، "ذيل" مفعول تجر، مضاف إلى مرط. "مرحل" صفة لمرط.

المعنى: خرجت بمحبوبتي من خدرها ماشيا، وهي ورائي تجر على إثر أقدامنا ذيل كسائها؛ لتخفي الأثر عن الناس، فلا يعلم بنا أحد.

الشاهد: مجيء الحالين على ترتيب الصاحبين، الأول للأول، والثاني للثاني؛ **لأمن اللبس**؛ لأن "أمشي" مذكر، و"تجر" مؤنث، ومعروف أن الحال يطابق صاحبه في التذكير والتأنيث.

٢ وهو تعدد الحال لمفرد؛ وحجتهم: أن صاحب الحال إذا كان واحدا، فلا يقتضي العامل إلا حالا واحدة، قياسا على الظرف، وهو قياس مع الفارق الواضح؛ لأن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو مكانين، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين، ولا بأكثر.

٣ لأن صاحب الحال، وإن كان جامدا في المعنى، فهو متعدد في اللفظ.

هذا: ويؤخذ من المثال الذي ذكره المصنف أنه ينبغي أن يكون اسم التفضيل متوسطا بين الحالين؛ ليخرج نحو: محمد أحسن من زملائه متكلما فصيحا.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢/٢٣٣>

"إن كان يحل محله فعل؛ إما مع "أن"١؛ كعجبت من ضربك زيدا أمس، ويعجبني ضربك زيدا غداء؛ أي: أن ضربتهن وأن تضربه. وإما مع "ما"٢؛ كيعجبني ضربك زيدا الآن؛ أي ما تضربه، ولا يجوز في نحو: ضربت ضربا زيدا، منصوبا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط٣.

أمن اللبس؛ نحو: سررت من رش بالطائرة المبيدات الحشرية. بخلاف الفعل؛ فإنه يعمل وجوبا بلا شرط، ويتحمل ضمير مرفوعه المحذوفن فاعلا كان أو نائب فاعل.

١- أي المصدرية، وذلك إذا كان الزمان ماضيا أو مستقبلا.

٢- أي المصدرية أيضا، وذلك حين يكون الزمان حالا ولا تصلح له "أن"، وتدل كذلك على الماضي والمستقبل. وخصت بإرادة الحال لتعذره مع أن، ولأن دلالة "أن" مع الماضي على المضي، ومع المضارع على المستقبل، أشد من دلالة "ما" -هو شرط في عمله في غير الظرف والجار والمجرور، أما عمله فيهما؛ فلا يشترط فيه شيء ما. ويحذف الفعل فينوب عنه مصدره في عمله، وفي تأديه معناه؛ نحو: تعظيما والديك، وإشفاقا على الضعيف، كما تقدم في موضعه.

٣- لأنه لا يصلح أن يحل محاله فعل مع "أن" أو "ما"؛ وإنما نصب زيد بضربت؛ لأن المصدر المؤكد

لعامله المذكور لا يعمل كما سلف. وما ذكره المصنف لعمل المصدر شرط إيجابي لابد من وجوده، وهنالك شروط سلبية؛ منها:

أ- ألا يكون مصغرا؛ فلا يجوز: أميرك مطاع؛ تريد: أمرك.

ب- ولا ضميرا؛ فلا يصح: حبي والدي عظيم، وهو أمي أعظم، خلافا للكوفيين، ورأيهم ضعيف؛ لأن المضير مصدر.

ج- ولا مختوما بالتاء الدالة على الوحدة؛ أي المرة؛ فلا يجوز: سررت بضربتك الفائزة. أما التاء من بنية الكلمة؛ كرحمة ورهبة، فلا تمنع؛ تقول: رحمتك الفقراء دليل على مروءتك وحسن خلقك؟

د- وأن يكون مفردا؛ لا مثنى ولا مجموعان وشذ إعمال غير المفرد في قول الشاعر:

قد جربوك فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفنعا." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٤>

"الوجه، ونقي الثغر، وظاهر العرض"؛ فخرج نحو: زيد ضارب أبوه١؛ فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة٢؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول٣، ونحو: زيد كاتب أبوه٤؛ فإن إضافة الوصف فيه، وإن كانت لا تمتنع٥؛ لعدم اللبس٦، لكنها لا تسحن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها، حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك، لزم إضافة الشيء إلى نفسه٧.

والثاني: أنهم يؤنثون الصفة في نحو: هند حسنة الوجه٨؛.................................

سيأتي. وفي تعريف الصفة المشبهة، يقول ابن مالك:

صفة استحسن جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل*

أي أن الصفة التي يتحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي: "الصفة المشبهة باسم الفاعل"، وهي تجره بالإضافة، والمضاف إليه هو فاعلها المعنوي.

١- مثال لاسم الفاعل المتعدي، الواقع على الذوات.

٢- أي وإن قصد به الثبوت والدوام كما بينه المصنف. وأجازهما بعض النحاة إذا قصد الثبوت، **وأمن اللبس** عند الإضافة للمفعول. وآخرون أجازوا إذا قصد الثبوت، ويحذف المفعول اقتصارا، ويكون من باب الصفة المشبهة.

٣- أي على أن الأصل: زيد ضارب أباه.

٤- مثال لاسم الفاعل القاصر؛ أي الذي لا يقع على الذوات.

٥- وذلك إذا قصد به الدوام والثبوت؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة. أما إذا قصد به الحدوث والتجدد، فإن إضافته ممتنعة.

٦- أي عند الإضافة إلى المفعول؛ لأن الكتابة لا تقع على الذوات.

٧- لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

٨- فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف؛ وهو هند، لذكرت كما تذكر مع

---

* "صفة" خبر مقدم. "استحسن جر فاعل" الجملة من الفاعل ونائب الفاعل والمضاف إليه، نعت لصفة. "معنى" تمييز أو منصوب على نزع الخافض. "بها" متعلق بجر. "المشبهة" مبتدأ مؤخر. وفيها ضمير مستتر فاءل بها؛ لأنها اسم فاعل. "اسم فاعل" مفعول به بالمشبهة، والفاعل مضاف إليه.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٦٣>

"فلا يبنيان من نحو: فني، ومات١.

الخامس: ألا يكون مبينا للمفعول٢؛ فلا يبنيان من نحو: رب، وشذ: ما أخصره من وجهين٣. وبعضهم يستثني ما كان ملازما لصيغة "فعل"؛ نحو: عنيت بحاجتك، وزهى علينا؛ فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا٤.

السادس: أن يكون تاما؛ فلا يبنيان من نحو: كان، وظل وبات، وصار، وكاده٥.

السابع: أن يكون مثبتا؛ فلا يبنيان من منفي، سواء كان ملازما للنفي٦، نحو، ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به٧، أم غير ملازم؛ كـ"ما قام زيد"٨.

١- لأنه لا تفاوت في الفناء والموت، ولا مزية لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه.

٢- وذلك لئلا يلبتس المبني من فعل المفعول، بالمبني من فعل الفاعل.

٣- هما: كونه من غير ثلاثي، وكونه من المبني للمجهول.

٤- إنما استثنى ذلك **لأمن اللبس**، ولوروده في الأمثال؛ فقد قيل: هو أزهى من ديك، وأزهى من غراب، وأزهى من طاووس. والتفضيل أخو التعجب فيما يشترط فيهما؛ قال في التسهيل: "وقد يبنيان من فعل

المفعول إن أمن اللبس".

٥- فلا يقال: ما أكون محمدا مسافرا مثلا؛ لأنه يستلزم نصب "افعل" لشيئين، وهاذ غير سائغ. ولا يجوز حذف "مسافرا"؛ لامتناع حذف خبر كان، ولا جره باللام؛ لامتناع ذلك أيضا. وحكى عن الكوفيين: ما أكون زيدا قائما، بناء على أصلهم؛ من أن المنصوب بعد "كان" حال، وهو قول لم يؤيده سماع.

٦- لأنه يؤدي إلى اللبس بين التعجب من المثبت، ومن المنفي؛ لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفي.

٧- مضارعة يعبج؛ أي ينتفع، وهو ملازم للنفي أيضا، وندر مجيئه للإثبات، أما عاج يعوج؛ بمعنى مال يميل، فيستعمل في النفي والإثبات، ومن وروده منفيا قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام

٨- فلا يقال: ما أقومه. ومثله: ما عاج؛ أي مال؛ فلا يقال أيضا: ما أعوجه؛ ذلك لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.." <ضياء السالك إلى أوضح ،لمسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٨٥>

"والثاني: أن تكون خبرية؛ أي محتملة للصدق والكذب؛ فلا يجوز: مررت برجل أضربه، ولا بعبد بعتكه، قاصدا لإنشاء البيع١، فإن جاء ما ظاهره ذلك، يؤول على إضمار القول٢؛ كقوله:

والطباعة جيدة؛ أي ورقه ناعم وطباعته جيدة، وهو مسموع كثيرا يصح القياس عليه إذا أمن اللبس. ولا تصلح الواو التي تسبق جملة الوصف للربط، بخلاف الجملة الحالية، بل هي تزاد احيانا؛ لتزيد التصاق جملة النعت بالمنعوت، وتؤكد، وتؤكد دلالتها على النعت. ولذلك يسميها البعض: "واو اللصوق" ومن أمثلتها في القرآن الكريمك ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ ، الآية ٤ من سورة الحجر.

١- أي لا الإخبار به، وذلك لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه، فلا بد أن يكون معلوما عند السامع قبل. والإنشاء بنوعيه: الطلبي وغير الطلبي، ليس كذلك؛ لأنه لا خارج لمدلولها إلا عند التلفظ بهما.

٢- ويكون القول المضمر صفة، وتكون الجملة الطلبية معمولة لهذا القول. وإلى هذا، وإلى النعت بالجملة، يشير الناظم بقوله:

ونعتوا بجملة منكرا ... فأعطيت ما أعطيته خبرا

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب ... وإن أتت فالقول أضمر تصب*

أي أن العرب نطقوا بالجملة نعتا للمنعوت المنكر، وإذا حدث ذلك فإنها تعطي من الحكم ما أعطيته وهي خبر؛ بدليل قوله: وامنع هنا -أي في باب النعت- وقوع الجملة الطلبية "المراد الإنشائية مطلقا"، وإن ورد في الكلام جمل إنشائية وقعت نعتا، فيخرج على إضمار قول محذوف هو النعت،

---

* "منكرا" مفعول نعتوا. "ما" اسم موصول، مفعول ثان لأعطيت، والأول نائب الفاعل، والتاء للتأنيث "أعطيته"

الجملة صلة ما، ونائب الفاعل يعود إلى "جملة"، وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثان. "خبرا" حال من نائب الفاعل. "هنا" ظرف مكان متعلق بامنع. "إيقاع" مفعول امنع. "ذات" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله. "الطلب" مجرور بإضافة ذات. "وإن أتت" شرط وفعله، "فالقول" الفاء واقعة في الجواب، و"القول" مفعول مقدم لأضمر. "تصب" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروي.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ١٣٩/٣>

"وأما "ثم" فللترتيب والتراخي١؛ نحو: ﴿فأقبره، ثم إذا شاء أنشره﴾ ٢. وقد توضع موضع الفاء؛ كقوله:

جرى في الأنابيب ثم اضطرب٣

أخرى تصلح أن تقول: أقبل محمد يضحك فتنشرح قلوب الزملاء، وعكسه نحو: أقبل محمد تنشرح قلوب الزملاء فيضحك، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

واخصص بفاء عطف ما ليس صله ... على الذي استقر أنه الصلة

أي تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة لخلوها من الرابط على جملة أخرى تصلح صلة لاشتمالها على الرابط، ومثل الصلة: الخبر، والصفة، والحال، كما بينا. ومن أحكام الفاء: أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل مطلقا، وتعطف المفردات، كما تعطف الجمل، ويجوز حذفها بقرينة؛ تقول: أنفقت المال جنيها، جنهين، ثلاثة. وتشترك مع الواو في أن كلا منهما يعطف عاملا قد حذف وبقي معموله؛ تقول: اشتريت الكتاب بدينار فصاعدا، أي فذهب الثمن صاعدا. وسيأتي إيضاح ذلك، وإن كلا يجوز حذفه عند أمن اللبس، وحذف الواو أكثر.

١ التراخي هو: انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه، ووقوعه على المعطوف. وتحديد

هذه المدة متروك للعرف. و"ثم" تعطف المفردات والجمل، وقد تدخل عليها تاء التأنيث لتأنيث اللفظ، فتختص بعطف الجمل؛ نحو: من ظفر بمطلوبه ثم أهمل في الحفاظ عليه فلا يلومن إلا نفسه. وتكتب بتاء غير مربوطة.

٢ الآية ٢٢ من سورة عبس.

٣ عجز بيت من المتقارب لأبي داؤد، حارثة بن الحجاج الإيادي، من قصيدة يصف فيها فرسه، وصدره:

كهز الرديني تحت العجاج

اللغة والإعراب: الرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة، وهي امرأة اشتهرت بصنع

---

* "عطف" مفعول اخصص. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "ليس صلة" الجملة من ليس ومعموليها صلة ما. "على الذي" متعلق بعطف. "أنه الصله" المصدر المؤول من أن ومعموليها فاعل استقر، وجملة "استقر" من الفعل والفاعل صلة الموصول.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار <١٩٣/٣

"وبمعنى الواو عند الكوفيين١، وذلك عند **أمن اللبس** كقوله:

ما بين ملجم مهره أو سافع٢

---

١ أي تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين، ويصح أن يحل محلها الواو. ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمي، والأخفش.

٢ عجز بيت من الكاملن لحميد بن ثور الهلالي، وصدره:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم

اللغة والإعراب: الصريخ: صوت المستصرخ المستغيث، ويطلق على المستغيث نفسه، وكلا المعنيين، يصلح هنا، وقد يطلق الصريخ على المغيث؛ قال تعالى: ﴿فلا صريخ لهم﴾ ؛ أي: لا مغيث. ملجم: جاعل اللجام في موضعه من الفرس. مهره: أصله الحصان الصغير، والمراد هنا: الحصان. سافع: قابض على ناصية فرسه. "قوم" خبر لمبتدأ محذوف. "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. "سمعوا" فعل الشرط وفالع. "رأيتهم" جواب الشرط. "ما بين" ما زائدة، و"بين" ظرف في موضع المفعول الثاني لرأيت. "ملجم مهره" مضاف إليه. "أو" عاطفة بمعنى الواو. "سافع" معطوف على ملجم.

المعنى: يصف القوم بالشجاعة والنجدة؛ فيقوم: إنهم إذا سمعوا استغاثة من أحد أسرعوا لإجابته ونجدته؛ فترى من يلجم فرسه، ومن يأخذ بناصية فرسه، حتى يحضر له غلام اللجام للإسراع في نجدة المستغيث ... إلخ.

الشاهد: استعمال "أو" بمعنى الواو العاطفة؛ ذلك لأن "بين" لا تضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى؛ فلو أبقيت "أو" على معناها -وهو أحد الشيئين أو الأشياء- لأضيفت "بين" إلى واحد، وهو غير سائغ في العربية، وفي معاني "أو" يقول الناظم:

خير أبح قسم بأو وأبهم ... وأشكك وإضراب بها أيضا نمي

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

---

* "أبح قسم" أمران معطوفان على خبر بحذف العاطف. "بأو" جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله. "وأبهم واشكك" معطوفان على خبر. "واضراب" مبتدأ. "بها" متعلق بإضراب. "أيضا" مفعول مطلق لمحذوف. "نمي" فعل ماضي مبني للمجهول، والجملة خبر المبتدأ.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢٠٧/٣>

"الفائدة في تقييد الأنصار١ بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم، ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء٢؛ فالاول كقول بعضهم: وبك وأهلا وسهلا، جوابا لمن قال له: مرحبا، والتقدير: ومرحبا بك وأهلا٣، والثاني نحو: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا﴾ ؛ أي أنهملكم فنضرب؟ ونحو: ﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم﴾ ؛

---

١ في بعض النسخ: "المهاجرين" بدل الأنصار، وهو سهو؛ لأن الآية واردة في الأنصار، وفي مواضع الحذف السابقة يقول الناظم:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي ... معموله دفعا لوهم اتقي*

أي: أن الفاء قد تحذف مع معطوفها؛ وكذلك الواو، إذ دل على ذلك دليل ولم يحدث لبس. وتنفرد الواو من بين حروف العطف، بأنها تعطف عاملا مزالا؛ أي محذوفا بقي معموله، والذي يدعو لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته.

هذا: وقد يحذف العاطف وحده، ولا يكون ذلك إلا في الواو، والفاء، وأو؛ فمثال الواو: قوله -عليه السلام-: "تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره"، ومثال الفاء: ذاكرت النحو بابا بابا، وادخلو المدرسة واحدا واحدا؛ أي باب فبابا، وواحدا فواحدا، ومثال "أو": أعط السائل قرشا، قرشين، ثلاثة، أي قرشا، أو قرشين، أو ثلاثة.

٢ ومثلهما: "أم" المتصلة، وذلك عند **أمن اللبس** في الجميع.

٣ الجار والمجرور -وهو "بك"- متعلقان بكلمة "مرحبا" المحذوفة، "وأهلا" الواو عاطفة، و"أهلا" معطوف على مرحبا المحذوفة، عطف مفرد على مفرد؛ فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد، و"سهلا" معطوف مرحبا المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف. وسيبويه يجعل "مرحبا" و"أهلا" منصوبين على المصدر.

"والفاء" مبتدأ. "قد تحذف" قد للتقليل، والجملة خبر المبتدأ، "مع" ظرف متعلق بحذف. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "عطفت" الجملة صلة. "والواو" مبتدأ والخبر محذوف؛ أي كذلك.. "إذا" ظرف متعلق بتحذف "لا" نافية للجنس. "لبس" اسمها، والخبر محذوف؛ أي موجود. "وهي" ضمير منفصل مبتدأ. "انفردت" الجملة خبر. "بعطف عامل" بعطف متعلق بانفردت، وعامل مضاف إليه. "مزال" -أي محذوف- نعت لعامل. "قد بقي معموله "الجملة نعت ثان لعامل. "دفعا" مفعول لأجله. "لوهم" متعلق به. "اتقى" فعل ماض للمجهول، ونائب الفاعل يعود على وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.."

<ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٢٤>

"الأول: بدل كل من كل؛ وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه١؛ نحو: ﴿اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين﴾ ٢. وسماه الناظم: "البدل المطابق"؛ لوقوعه في اسم الله تعالى؛ نحو: ﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ، فيمن قرأ بالجر٣؛ وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا٤.

والثاني: بدل بعض من كل، وهو: بدل الجزء من كله٥: قليلا كان ذلك الجزء، أو مساويا، أو أكثر؛ كأكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه٦؛ مذكور كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: ﴿ثم عموا

أي: أن يكون الثاني مطابقا ومساويا للأول في المعنى تمام المطابقة، ويختلفان في اللفظ غالبا.

٢ ف ﴿صراط﴾ ، الثانية بدل كل من كل من الأولى، سورة الفاتحة.

٣ ف ﴿الله﴾ ، بدل من ﴿العزيز﴾ ، بدل من مطابق، ولا يقال فيه بدل كل من كل؛ لما ذكره المصنف، وإن كانت هذه التسمية اصطلاحية، نقلت بعد التغليب على ما يدل على ذي أجزاء. من الآية ١، ٢ من سورة إبراهيم.

٤ لأن مسماه تعالى لا يقبل التجزئة.

٥ ضابطه: أن يكون البدل جزءا حقيقيا من المبدل منه، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه، ولا يفسد المعنى بحذفه.

٦ أي ليربط البعض بكله. ويجب في هذا الضمير أن يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما، ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالبدل مباشرة، أو بلفظ آخر له صلة بالبدل؛ نحو: قابلت العائدين من القتال أربعة منهم. وقد يغني عن الضمير في إفادة الربط "أل" عند **أمن اللبس**؛ نحو: إذا رأيت والدك فقبله اليد؛ أي يده، وإلا في الاستثناء، إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام؛ حيث يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الإتباع على البدلية؛ نحو: ما نجح الطلاب إلا واحدا.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٣١>

"باب: النداء وفيه فصول

الفصل الأول: في أحراف النداء وما تدل عليه

...

باب: النداء ١ وفيه فصول

الفصل الأول: في الأحرف التي ينبه بها المنادى، وأحكامها

وهذه الأحرف ثمانية: الهمزة و"أي" مقصورتين وممدودتين٢، و"يا"، و"أيا"، و"هيا"، و"وا".

فالهمزة المقصورة للقريب٣؛ إلا إن نزل منزلة البعيد٤؛ فله بقية الأحرف، كما أنها للبعيد الحقيقي. وأعمها "يا"؛ فإنها تدخل على كل نداء٥. وتتعين في نداء اسم الله تعالى٦، وفي باب الاستغاثة؛ نحو: يا لله للمسلمين، وتتعين هي، أو "وا" في باب الندبة، و"وا" أكثر استعمالا منها في ذلك الباب؛ وإنما تدخل "يا" إذا **أمن اللبس٧**؛

باب النداء وفيه فصول:

١ النداء معناه لغة: الطلب وتوجيه الدعوة بأي لفظ كان. واصطلاحا: طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف "يا"، أو إحدى أخواتها، سواء كان الإقبال حقيقيا، أو مجازيا يقصد به طلب الاستجابة؛ كنداء الله سبحانه وتعالى.

٢ تقول في حالة القصر: أمحمد؛ أي محمد، وفي حالة المد: آمحمد؛ أي محمد. أما بقية الأحرف فممدودة.

٣ أي للمخاطب القيب في المكان من الداعي، حسيا كان أو معنويا؛ نحو: أرب الكون ما أعظم قدرتك! ومثلها "أي" عند المبرد. وقال ابن مالك: هي لنداء البعيد كيا.

٤ وذلك بسبب نوم، أو سهو، أو ارتفاع مكانة؛ كنداء العبد لربه، أو انخفاضها؛ كالعكس. أما الهمزة الممدودة فللبعيد؛ لأنه يحتاج إلى مد الصوت ليسمع النداء.

٥ سواء كان خالصا من الندبة والاستغاثة، أم مصحوبا بهما؛ ولهذا لا يقدر غيرها عند الحذف. وهي لنداء البعيد عند جمهور النحاة.

٦ أي في لفظ الجلالة "الله"، وكذلك في نداء لفظ "أيها" و"أيتها"؛ إذ لم يرد عن العرب نداء هذه الأشياء بحرف آخر.

٧ فلا يلتبس المندوب بغير المندوب.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٤٤>

"كقوله:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا١

---

١ عجز بيت من البسيط لجرير، يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-، وصدره: حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

وقبله:

نعى النعاة أمير المؤمنين لنا ... يا خير من حج بيت الله واعتمرا

وبعده:

فالشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

اللغة والإعراب: حملت: كلفت. أمرا عظيما: هو الخلافة وتبعاتها الشاقة. اصطبرت: بالغت في الصبر

والاحتمال. "حملت" فعل ماض للمجهول، والتاء نائب فاعل مفعول أول. "أمرا" مفعول ثان. "فاصطبرت" معطوف على حملت. "لها" جار ومجرور في محل نصب مفعول اصطبرت. "يا عمرا" يا حرف نداء وندبة، "عمرا" منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخر، منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة ألف الندبة.
والمعنى: كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين، في وقت عم فيه الظلم وفشا الجور؛ فصبرت على تلك المشاق، وقمت بما أمرك الله، فقضيت على الفساد ونشرت العدل بين الناس، فأرضيت الخلق والخالق.
والشاهد: استعمال "يا" للندبة **لأمن اللبس**؛ فإن صدور ذلك بعد موت عمر، دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع، لا النداء، وكذلك اتصال ألف الندبة في آخره دليل على أنه أراد الندبة لا النداء. وفي بيان أدوات النداء، ومواضع استعمالها، يقول الناظم:
وللمنادى الناء أو كالناء "يا" ... و"أي" و"آ" كذا "أيا" ثم "هيا"
والهمز للداني و"وا" لمن ندب ... أو "يا" وغير "وا" لدى اللبس اجتنب*
أي أنه يستعمل للمنادى النائي؛ أي البعيد، أو ماي يشبهه مما ذكرناه، هذه الأحرف الخمسة التي سردها، وأن الهمزة تستعمل لنداء الداني؛ أي القريب، وأن "وا" للمندوب، وكذلك "يا"، بشرط **أمن اللبس**، فإن خيف لبس بالمنادى، تعينت "وا" كما إذا كنت تندب شخصا اسمه "علي"، وبحضرتك مسمى بهذا الاسم؛ فإنه لو أتي بيا احتمل نداء الحاضر.
هذا: ويجوز نداء القريب بما للبعيد؛ لعلة بلاغية؛ كالتوكيد، والحث على الإصغاء.

---

* "وللمنادى" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "الناء" صفة له. "أو كالناء" عطف عليه. "يا" بالقصر مبتدأ مؤخر مقصود لفظه. "وأي وآ" معطوفان على "يا". "كذا" خبر مقدم. "أيا" مبتدأ مؤخر. "ثم هيا" معطوف على "أيا".." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٤٥>
"ولام المستغاث له مكسورة دائما كقوله: يا لله للمسلمين١،
وقول الشاعر:
يا للكهول وللشبان للعجب٢

يجب كسر اللام معه، وهذا يشمل: عدم ذكر "يا" مع المعطوف، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث

له.

هذا: والمستغاث المجرور باللام المسبوق بـ"يا" معرب منصوب؛ فهو مجرور لفظا منصوب محلا، حتى المفرد العلم والنكرة المقصودة؛ لأن اللام جعلتهما من قسم المضاف تأويلا. ويقال في إعرابه: اللام حرف جر أصلي، وما بعدها منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بيا؛ وإنما يعرب بشرط ألا يكون مبنيا في الأصل؛ نحو: يا لهذا للمستجير، وأن تكون اللام مذكورة وقبلها "يا" ويجوز في تابعه: الجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل.

١ إنما يجب كسر لام المستغاث له؛ إذا لم يكن ضميرا غير ياء المتكلم، وإلا فتحت لامه؛ نحو: يا للمخلص لنا، ويا لمحمد لك. بخلاف يا للزائر لي؛ لأن الضمير ياء المتكلم. وهذا حكم من أحكام المستغاث له. ويجب كذلك تأخيره عن المستغاث، كما أنه يجوز حذفه إذا علم **وأمن اللبس**؛ نحو: يا لقومي من للندى والسماح؟

٢ عجز بيت من البسيط، لم ينسب لقائل، وصدره:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة والإعراب: ناء: بعيد، وهو اسم فاعل من نأى ينأى؛ بمعنى بعد. مغترب: غريب؟ الكهول: جمع كهل؛ وهو من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، وقيل: الأربعين. والشبان: جمع شاب؛ وهو من كانت سنه دون سن الكهل.

"ناء" فاعل يبكي. "بعيد الدار" صفة لناء، ومضاف إليه، وإضافته للدار غير محضة؛ ولذلك وقع صفة للنكرة. "مغترب" صفة ثانية. "يا للكهول" "يا" حرف نداء واستغاثة، واللام حرف جر، و"الكهول" مجرور بها، والجار والمجرور في محل نصب متعلق بأدعو، أو بيا، كما سبق بيانه. "وللشباب" إعرابه كذلك. "للعجب" جار ومجرور متعلق بمحذوف كما سبق. وهو مستغاث له.

والمعنى: يبكيك ويحزن لفقدك وموتك الأباعد الغرباء؛ لما كنت تسدي إليهم من." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٨٥>

"باب الندبة ١:

حكم المندوب -وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه- حكم المنادى؛ فيضم في نحو: وأزيد وينصب في نحو: وا أمير المؤمنين، إلا أنه لا يكون نكرة؛

قبله، يشير الناظم بقوله:

ولام ما استغيث عاقبت ألف ... ومثله اسم ذو تعجب ألف

اي: أن لا المستغاث قد تحذف فتعقبها، ويؤتى بألف بدلها في آخره عوضا عنها، ومثل: المستغاث الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي.

تنبيه:

قد يجري المستغاث له بـ"من" بدلا من اللام؛ إذا كان مستنصرا عليه؛ كقوله:

يا للرجال ذوي الألباب من نفر ... لا يبرح السفه المردي لهم دينا

فإن كان مستنصرا له، تعين جره باللام؛ نحو: يا لله للمجاهدين، ويجوز الجمع بين "يا" و"أل" التي في صدر المستغاث إذا كان مجرورا باللام كما مثلنا.

باب الندبة:

١ الندبة لغة: مصدر ندب الميت، إذا ناح عليه، وذكر خلاله الكريمة، ومآثره الحميدة، واصطلاحا: نداء موجه للمتفجع عليه أو المتوجع منه، بلفظ "وا"، أو "يا" عند **أمن اللبس**، والتفجع: إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة، وأكثر ما يكون عند النساء؛ لضعفهن عن الاحتمال والصبر. والمتفجع عليه: من نزلت به الفجيعة، أو أصابته نازلة حقيقة، أو نزل منزلة ذلك؛ كقول عمر -رضي الله عنه- وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه. والمتوجع منه: الموضع والمكان الذي فيه الألم؛ كقولك: وارأساه، أو السبب الذي أدى إلى الألم؛ كقولك: وامصيبتاه؛ لأن المصيبة هي سبب الألم، وقد يسمى هذا متوجعا له، والمنادى في ذلك كله يسمى: مندوبا.

---

* "ولام" مبتدأ. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "استغيث" الجملة صلة. "ألف" مفعول عاقب، وسكن على لغة ربيعة، والجملة خبر المبتدأ. "ومثله" خبر مقدم ومضاف إليه، والضمير يعود إلى المستغاث. "اسم" مبتدأ مؤخر. "ذو تعجب" ذو نعت لاسم، وتعجب مضاف إليه. "ألف" الجملة صفة لتعجب.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢٨٨/٣>

"يختم بالألف[١]؛ كقوله:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا[٢]

ويحذف لهذه الألف ما قبلها، من ألف؛ نحو: واموساه[٣]، أو تنوين في صلة؛ نحو: وامن حفر بئر زمزماه[٤]،

أو في مضاف إليه،؛ نحو: وا غلام زيداه، أو في محكي؛ نحو: وا قام زيداه٥، فيمن اسمه "قام زيد"،..

---

١ أي الزائدة، وذلك لمد الصوت؛ حتى يكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس من حزن وأسى.

٢ تقدم هذا الشاهد في أول "باب الندا".

والشاهد: فيه هنا في قوله: "يا عمرا"؛ حيث ختم بألف الندبة، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب، ولو كان منادى لبني على الضم؛ لأنه علم مفرد، وهو مبني على ضم مقدر منع منه فتحة مناسبة الألف. واستعمال "يا" للندبة لأمن اللبس؛ لأن وجود الألف بين أنه مندوب، لا منادى.

٣ أي في "موسى" وعند إعرابه يقال: "موسى" منادى مبني على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

٤ بحذف التنوين الظاهر من "زمزم" على أنه مصروف، والتنوين المقدر، على أنه ممنوع من الصرف.

٥ فـ"قام زيداه" مبني على مقدر منع منه فتحة المناسبة، وقيل: ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف.

وفي زيادة ألف الندبة، وحذف ما يكون في آخر المندوب من ألف التنوين لأجلها، يقول الناظم:." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٩٠>

"فصل: ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة: "أفعل"١، في التعجب، والمركب المزجي٢، كبعلبك وسيبويه، في لغة من بناهما، وأما من أعربهما فلا إشكال٣؛ وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو: ما أحيسنه، وبعيلبك، وسييبويه، واسم الإشارة٤، وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي: ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء٥، والاسم

=

وشذ ترك دون لبس ونذر ... لحاق "تا" فيما ثلاثيا كثر*

أي: إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث، فاختمه بالتاء، مثل: سن؛ تقول في تصغيره: سنينة، وهذا عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في شجر وبقر، وخمس: شجير، وبقير، وخميس، بلا تاء؛ لأنك لو ختمتها بالتاء لالتبس بتصغير المعدود به مذكر. وترك التاء مع أمن اللبس شاذ إذا تحققت بقية الشروط. ويندر زيادة التاء، إذا زاد الاسم المصغر على ثلاثة أحرف بأن كان

رباعيا فأكثر وقد مثل المصنف لذلك كله.

١ في قياس هذا النوع من التصغير خلاف، والراجح أنه غير قياسي.

٢ سواء كان علما كنفطويه، أو عدادياكأحد عشر، ويكون التصغير والتغيير على صدره دون. عجزه؛ فيقال: نفيطويه، وأحيد عشر.

٣ فيكون تصغيرهما قياسيا؛ لأنهما حينئذ من أقسام المعرب؛ أي: المتمكن ولا يصغر من المعربات: مع، وعند، ولدن؛ لعدم تصرفها.

٤ ويكون لها في التصغير، من التنبيه، والخطاب، ولام البعد، ما لها في التكسير.

٥ فقالوا: ذيا: في ذا وهذا، وتيا، في تا وهذه، وفي ذلك: ذيالك، وفي تلك: تيالك، وفي أولئك وهؤلاء: أوليا وهؤليا، ولا تصغر ذي وذه، لئلا يلتبس تصغيرهما بتصغير ذا للمذكر.

---

* "ما" اسم موصول مفعول اختم. "صغرت" الجملة صلة ما. "من مؤنث" متعلق بصغرت. "عار ثلاثي" نعتان لمؤنث. "كسن" خبر لمبتدأ محذوف.

* "ما" مصدرية ظرفية. "يكن" فعل مضارع مجزوم بلم واسمها يعود إلى مؤنث، "بالتاء" بالقصر متعلق بيكن، وجملة "يرى" خبره ا، ونائب الفاعل هو المفعول الأول. "ذا لبس" ذا المفعول الثاني وليس مضاف إليه.

* "دون" ظرف متعلق بمحذوف حال من ترك، "لبس" مضاف إليه. "فيما" متعلق بندر وما اسم موصول، "ثلاثيا" مفعول كثر مقدم. وفاعله يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٤/٢٤٦>

"إحداهما: أن تكون العين معتلة كشاة، أصلها شوهة١؛ بدليل قولهم شياه؛ فتقول: شاهي٢، وأبو الحسن٣ يقول: شوهي؛ لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى

= تلحق ياء النسب بالصدر دون العجز: ويكون النسب للثاني "وهو العجز" إذاكان متمما لمضاف هو: كلمة ابن، أو أب، أو كان الصدر مما يستفيد التعريف من الثاني، وهو المضاف إليه وينسب للصدر فيما سوى ذلك إذا أمن اللبس؛ فإن خيف لبس نسب إلى العجز، كعبد الأشهل.

هذا: وشذ بناء اسم على "فعلل" منحوتا من المضاف والمضاف إليه، والنسب إلى تلك الصيغة، وحفظ

من ذلك: تيملي، وعبدري، ومرقسي، وعبقسي، وعبشمي وحضرمي في النسب إلى: تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس، وحضرموت. قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

فائدة:

يقال للرجل إذا شاخ: "كنتي" نسبة إلى قوله: كنت في شبابي كذا وكذا. إلخ.

قال الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا ... وشر خصال المرء "كنت" و"عاجن"

وهذا شاذ، والقياس: كونيا. والعاجن: الذي يعتمد على أصابع يده عند قيامه من الكبر والضعف.

١ فهي واوية العين، حذفت لامها -وهي الهاء- للتخفيف وعوض عنها التاء، ثم حركت الواو بالفتحة لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فصارت شوة، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

٢ هذا عند سيبويه والجمهور وهو الراجح، فهم يستبقون عند النسب الضبط الطارئ على حروف الكلمة بسبب حذف بعض أصولها، ولا ترجع الحروف إلى ضبطها الأصلي إذا رد المحذوف الذي كان سببا في تغيير بعض الحركات، فتفتح العين هنا وإن سكنت في الأصل، فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

٣ انظر التعريف به في صفحة ١٥٩ جزء أول.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢٦٨/٤>

"فلحقت ما بني بناء عارضا؛ فإن "عل" من باب "قبل وبعد"، قاله الفارسي والناظم، وفيه بحث مذكور في "باب الإضافة"، ولا في الفعل الماضي، كـ"ضرب"، وقعد١؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة، وخبرا، وحالا، وشرطا.

= مجرور على نزع الخافض، "من" جارة، "تحت" ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، أي: من تحتي، "عله" مبني كذلك على الضم، وألحقت به هاء السكت شذوذا؛ لأنه غير مبني بناء دائما.

المعنى: رب يوم يمر علي لا أنعم فيه بشيء يظللني؛ أعاني ألم الرمضاء في قدمي وحر الشمس وقت الضحى على رأسي.

الشاهد: في قوله: "من عله"؛ حيث لحقت هاء السكت لفظ "عل" وهي مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ، ومن العلماء من قال: إن هذه الهاء ليست هاء السكت ولكنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة؛ لأن

أصل "عل" علو، فلما أريد الوقوف عليها ردت لامها وقلبت هاء للوقف.

١ أي: لأنه مبني على حركة، وذلك عند سيبويه والجمهور، وجوز بعضهم لحاق الهاء له مطلقا؛ لأن حركته لازمة، وقيل: إن أمن اللبس بهاء الضمير، نحو: قعده جاز؛ لأن "قعد" لازم فلا يتعدى للمفعول به، حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به وإلا فلا، كضربه وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله:

ووصل ذي الها أجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما

ووصلها بغير تحريك بنا ... أديم شذ، في المدام استحسنا*

أي: أجز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة، ومعنى المدام "الدائم الملتزم".

---

* "ووصل" مفعول أجز مقدم. "ذي" اسم إشارة مضاف إليه. "الها" نعت لذي أو بدل. "بكل" متعلق بأجز. "ما" اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه. "حرك" الجملة صلة أو صفة. "تحريك بناء" تحريك مفعول مطلق، وبناء مضاف إليه، "لزما" فاعله يعود على بناء، والألف للإطلاق، والجملة صفة لبناء. "ووصلها" مبتدأ ومضاف إليه. "بغير" متعلق به. "تحريك بنا" مضاف إليه. "أديم" فعل ماض للمجهول، والجملة نعت لتحريك بناء، وجملة "شد" خبر المبتدأ. "في المدام" متعلق باستحسنا، ونائب فاعله يعود إلى وصل هاء السكت.." <ضياء السالك إلى أوضح المسالك؟ محمد عبد العزيز النجار ٢٩٩/٤>

"بحذف الياء وبضم الميم، وأنت تريد يا غلامي. وهذا قبيح لأنه يلتبس المضاف بغيره كقولك: يا غلام، إذا أردت يا أيها الغلام، وهذه لغة ذكرها أبو القاسم الزجاجي ١، ولم ينص عليها بالضم، ولكن بعض شيوخنا كان يرويه بالضم، وذلك لا يصح. والصواب يا غلام بالفتح، فحذف الألف المنقلبة عن الياء، كما حذف الياء من غلامي، وهي قليلة لأن الألف خفيفة والياء ثقيلة، فجاز حذف الياء، وقبح حذف الألف. انتهى.

فخطاب يضعف لغة الضم، ويصفها بأنها قليلة رديئة قبيحة، بله يخطئها، ويصوب أن تكون بالفتح، مع أن لغة الفتح عنده قليلة أيضا.

ولكن لغة الضم التي أنكرها خطاب أجازها بعض النحاة بشرط أمن اللبس، أي ألا تستعمل إلا فيما يكثر فيه النداء بالإضافة.

قال أبو حيان ٢: "وأقلها: يا غلام، وقال الأستاذ أبو علي: "وهذا إذا لم يلبس، يعني بالمنادى المقبل

عليه"، وقال ابن هشام اللخمي: "يا غلام أقبل، لا يجوز على مذهب الجماعة، إنما أجاز سيبويه الضم فيما يراد فيه الإضافة، فيما كثر حتى إذا ضممته علم أن المراد فيه الإضافة".

(٩) بدل الاشتمال

اختلف النحاة في المشتمل في بدل الاشتمال على أقوال ٣:

ذهب الفارسي في أحد قوليه، والرماني في أحد قوليه، وخطاب الماردي إلى أن الأول مشتمل على الثاني. قال خطاب: "ولا يجوز: سرني زيد داره، ولا أعجبني زيد فرسه، ولا رأيت زيدا فرسه. ويجوز: سرني زيد ثوبه، وسرني زيد قلنسوته، لأن الثوب يتضمنه جسده.

وذهب الفارسي في الحجة إلى أن الثاني مشتمل على الأول نحو: سرق زيد ثوبه.

وذهب المبرد والسيرافي وابن جني والرماني في أحد قوليه وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل، فيكون إسناده إلى الأول

---

١ قال الزجاجي في كتابه الجمل ١٦٠: "ومن العرب من يقول: يا غلام أقبل".

٢ ارتشاف الضرب ٢/٥٣٨-٥٣٩.

٣ ارتشاف الضرب ٢/٦٢٤. وانظر هذه المسألة في كتاب ابن الباذش النحوي للدكتور دردير ص ٩٨ وما بعدها.." <خطاب الماردي ومنهجه في النحو؟ حسن موسى الشاعر ص/١٣٢>

"إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان! وشذ على هذين القولين: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف!، وعلى الثلاثة: ما أتقاه، وما أملأ القربة! لأنها من اتقى وامتلأت ١.

قال خطاب ٢: "قد يتعجبون من لفظ الرباعي على غير قياس في قولهم: ما أعطاه، وما أولاه، وما آتاه للمعروف! ولكنها شاذة، والشاذ يحفظ حفظا ولا يقاس عليه. وقد شرحناها في كتاب الدلائل وفي كتاب الترجمة ٣.

المسألة الثانية:

يشترط فيما يبنى منه فعلا التعجب ألا يكون مبنيا للمفعول، فلا يبنيان من نحو ضرب، لا يقال: ما أضرب زيدا! وأنت تتعجب من الضرب الذي حل به. وبعض النحاة يستثني ما كان ملازما لصيغة (فعل) نحو: عنيت بحاجتك، وزهي علينا. فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا! ٤.

وقال ابن مالك في التسهيل: "وقد يبنيان من فعل المفعول إن **أمن اللبس**".

قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٥: "قالوا: ما أشغله! من شغل، وما أجنه! من جن، في ألفاظ. وهو في التفضيل أكثر من التعجب، كأزهى من ديك، وأشهر من غيره، وأشغل من ذات النحيين. واختار المصنف (يعني ابن مالك) أن نحو هذا وهو ما لا يلبس لا يقتصر فيه على السماع، وهو مذهب خطاب الماردي. والمصحح أنه لا يجوز إلا حيث سمع، وهو قول الجمهور.

فابن مالك إذا اتبع خطابا في إجازة هذه المسألة بشرط **أمن اللبس**. قال خطاب في الترشيح ٦: "فإن قلت: ضرب زيد – لم يجز أن تقول فيه: ما أضرب زيدا! لأنه كان يلتبس بالفاعل، ولكن تقول: ما أشد ما ضرب زيد! ولو قلت: ما أخوف زيدا! على أنه هو المخوف، وما أحمى زيدا! على أنه هو المحمي لم يجز ذلك لالتباسه بالفاعل، إلا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس. وقد رد على الرمادي قوله:

---

١ أوضح المسالك ٣/٢٦٦، شرح الأشموني ٣/٢١.

٢ تذكرة النحاة ٢٩٢، ارتشاف الضرب ٣//٤٣.

٣ كتاب الدلائل وكتاب الترجمة سبق ذكرهما في مصنفات خطاب.

٤ أوضح المسالك ٣/٢٦٧.

٥ المساعد ٢/١٦٢، ١٦٣. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٨٧.

٦ تذكرة النحاة ٢٩٣.." <خطاب الماردي ومنهجه في النحو؟ حسن موسى الشاعر ص/١٣٥>

"ولا شبل أحمى من غزال كأنه ... من الخوف والأحراس في حبس ضيغم

ولا عيب فيه عندي لقلة التباسه. وقد جاء مثله لكعب بن زهير في مدحه لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث يقول:

فلهو أخوف عندي إذ أكلمه ... وقيل إنك مسلوب ومقتول

من ضيغم من ضراء الأسد مخدره ... في بطن عثر غيل درنه غيل

قال أبو حيان ١: "وتبع ابن مالك خطابا، فقال: "وقد يبنيان من فعل المفعول إن **أمن اللبس**، نحو: ما أجنه، وما أبخته، وما أشغفه! وهو في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب، كأزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأشهر من غيره، وأعذر، وألوم، وأعرف وأنكر، وأخوف، وأرجى – من شهر، وعذر، وليم، وعرف، ونكر، وخيف، ورجي، وإذا لم يلبس فلا يقتصر فيه على السماع، بل يحكم باطراده في فعل التعجب وأفعل التفضيل". انتهى.

المسألة الثانية:

أجاز ابن مالك ٢ أن يبنى فعلا التعجب من الأفعال التي يدل على فاعلها بوزن (أفعل) مما يفهم جهلا، نحو: ما أحمقه، وما أهوجه، وما أرعنه، وما أنوكه! حملا على ما أجهله! لتقاربهما في المعنى". وقال في التسهيل: "ومن فعل (أفعل) مفهم عسر أو جهل".

قال ابن عقيل في شرحه ٣: "كحمق ورعن ولد إذا كان عسر الخصومة، وإن كان مذكرها على أفعل ومؤنثها على فعلاء، ناسبت في المعنى جهل وعسر، فجرت في التعجب مجراهما، فقيل: ما أحمقه وألده! وهو أحمق منه وأرعن وألد. وأكثر المغاربة عدوا هذا في الشواذ. وما ذكره المصنف ذكره خطاب الماردي. وقال بعض المغاربة: إنه يظهر من كلام سيبويه".

وقال خطاب في الترشيح ٤: "وأما قوله: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أنوكه، وما ألده! من الخصم الألد، فإنما جاز فيه هذا والاسم منه (أفعل) وهو في معنى العاهات والأدواء، لأنهم أخرجوه عن معنى العلم ونقصان الفطنة، وليس بلون، ولا خلقة في الجسد، وإنما هو كقولك: ما أنظره! تريد نظر الفكرة، وما ألسنه! تريد البيان والفصاحة.

---

١ ارتشاف الضرب ٤٥/٣، انظر: شفاء العليل للسلسيلي ٦٠٦، همع الهوامع ٤٢/٦.

٢ شرح الكافية الشافية ١٠٨٨.

٣ المساعد ١٦٣/٢، انظر ك شفاء ٦٠٦.

٤ تذكرة النحاة ٢٩٢.." <خطاب الماردي ومنهجه في النحو؟ حسن موسى الشاعر ص/١٣٦>

"ولأن حرف الجر لم يظهر له تأثير في العمل، والحذف هنا مشروط بأن يتعين الحرف عند حذفه نحو: عجبت أن يفوز مهمل، أي من أن يفوز مهمل، أما إن لم يتعين الحرف فابن مالك١ وكثير من النحاة يمنعون الحذف، لأنه يؤدي إلى لبس نحو: رغبت أن تذهب، إذ لا يعلم المراد بالرغبة (فيها أم عنها) ، ويشكل على هذا قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ٢ إذ يصح أن تكون الرغبة في نكاحهن لجمالهن، ويصح أن تكون الرغبة عن نكاحهن لدمامتهن، وأجيب عن هذا الإشكال بجوابين:

أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وبه قال المرادي٣ نقلا عن أبي حيان في منهج السالك، والذي في منهج السالك: "ويطرد حذف حرف الجر من أن وأن إذا أمن اللبس فلا يجوز رغبت أن تقعد، لأنه ملبس، إذ يحتمل أن يكون المعنى رغبت في أن تقعد، ويحتمل أن يكون رغبت

عن أن تقعد، فإن زال اللبس وتعين حرف الجر جاز ذلك نحو قول: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ " ٤ .

---

١ قال ابن مالك:

وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

٢ النساء: ١٢٧.

٣ توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٥٤.

٤ منهج السالك: ١٢٨، نسخة مصورة عن رسالة دكتوراه في الولايات المتحدة.." <المنصوب على نزع الخافض في القرآن؟ إبراهيم بن سليمان البعيمي ص/٢٧٤>

"مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ:

حق الحال أن تكون من المعرفة؛ لأنها خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة.

وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة **وأمن اللبس** كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى، **وأمن اللبس**. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ. قاله ابن مالك١.

وأشهر ما ذكره النحويون من مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو بإضافة.

---

٤ شرح التسهيل ٣٣١/٢ (بتصرف يسير) .." <الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك؟ إبراهيم بن صالح الحندود ص/٤٥٤>

"ويقرر أهل العربية أن الفعل إذا فقد تمام التصرف، والتفاوت فلا يتعجب منه البته، ويتوصل إلى التعجب مما سواهما ب (أشد) أو ب (أشدد) ونحوهما، ويؤتى بعدهما بالمصدر منصوبا أو مجرورا، إلا أن المصدر قد يكون صريحا مما زاد على ثلاثة ومما وصفه المنقاس على (أفعل فعلاء) ويكون مؤولا عن المنفي والمبني للمفعول، وأما الناقص فمن قال: له مصدر، فيأتي به صريحا، ومن قال: لا مصدر له، أتى به مؤولا.

وأما ما لا فعل له، فقيل: لا يتعجب منه، وقيل: يتعجب منه، ويؤتى بعد (ما أشد) أو (أشدد) بمصدره الصناعي، نحو: ما أشد حماريته.

ونحن في بحثنا هذا، لم نورد ما أوردناه – وهو واضح – إلا من باب تقرير الواضح، لما سيبني عليه فيما

بعد من أحكام، وأما فعل المفعول فأول ما يقال فيه تعيين المراد منه.

لا نقصد بفعل المفعول: الفعل الذي لم يسم فاعله، أو الفعل المبني للمجهول، بل لا نفرق بين "ضرب عمرو" و"ضرب زيد عمرا" لأن التعجب –كما يقول الجمهور – لا يكون إلا من الفاعل لا من المفعول، وقد استدرك الرازي على الجوهري، فقال: "تعليله يوهم أنه إذا سمي فاعله يجوز، وليس كذلك، فإنك لو قلت: ضرب زيد عمرا، وقلت: "ما أضرب عمرا" لم يجز، لأن التعجب إنما يجوز من الفاعل لا من المفعول" ١.

وقد ذهب أهل العربية في جواز التعجب من فعل المفعول بدون واسطة (أشد) أو (أشدد) إلى أقوال:

١- المنع مطلقا. وهو مذهب جمهور النحويين، ومنهم البصريون، وهو ظاهر كلام سيبويه.

٢- الجواز مطلقا، وهو المشهور عن الكوفيين، كما سيأتي.

٣- الجواز إذا كان الفعل ملازما لصيغة (فعل) نحو: عنيت بحاجتك، وزهي علينا، فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا ٢.

٤- الجواز إذا **أمن اللبس**، وهذا مذهب المحققين من النحاة، كخطاب وابن مالك ٣.

---

١ مختار الصحاح ٣٤١.

٢ أوضح المسالك ٣/ ٧٥.

٣ شرح الكافية الشافية ١٠٨٦-١٠٨٧، ورأي خطاب في تذكرة أبي حيان ص٣٧٨، ٢٩٣، ٢٩٤.." <التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين؟ سليمان العايد ص/١٤٩>

"لم تبن إلا للمفعول الذي لم يسم فاعله، أومن فعل يجوز أن يبنى للفاعل، ويجوز أن يبنى للمفعول، فيجوز في الأول، ويمتنع في الثاني، وأصحها المنع مطلقا ١ "كما كان الخلاف في التعجب من فعل المفعول.

ويصاغ مصدر المبني للمفعول على زنة مصدر المبني للفاعل تغليبا للثاني، لكثرته، أو استغناء به، وقد ورد في كتاب الله مصادر ظاهرها أنها من المبني للمجهول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يحبونهم كحب الله﴾ ٢، ﴿كذلك جزاء الكافرين﴾ ٣ "، ﴿الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه﴾ ٤، و ﴿هذا ذكر من معي وذكر من قبلي﴾ ٥، و ﴿وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾ ٦، الأصل: أن تفعل الخيرات. و ﴿يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب﴾ ٧، و ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾ ٨، و

﴿فأولئك لهم جزاء الضعف﴾ ٩، و ﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم﴾ ١٠.

فنسبة المصادر إلى فعل المفعول مسألة فيها خلاف، كما تقدم، ولكن هذه ال مصادر كلها مصادر للمفعول، ونكتفي بشرح "رهبة" ف "رهبة" مصدر "رهب " المبني للمفعول، كأنه قيل: أشد مرهوبية، فالرهبة واقعة منهم لا من المخاطبين، والمخاطبون مرهوبون، وهذا كما قال:

فلهو أخوف عندي إذ أكلمه ... وقيل: إنك مأسور ومقتول

من ضيغم بثراء الأرض مخدعه ... ببطن عثر غيل دونه غيل

فالمخبر عنه مخوف لا خائف ١١.

فحصلت إضافة المصدر إلى المفعول، ولم يمنع اللبس، وما دامت الأفعال فروع المصادر، فما المانع من نسبة الفعل إلى المفعول في التعجب، وخاصة إذا **أمن اللبس**، وظهر المعنى؟.

وقد رد على اعتراض ابن ولاد بأن المفعول– وإن قام مقام الفاعل في أنا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل– فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل، فكيف يقال: أقمه مقام

---

١ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٣/ ٢٣٤-٢٣٥.

٢ سورة البقرة آية ١٦٥.

٣ سورة البقرة آية ١٩١.

٤ سورة البقرة آية٢٦.

٥ سورة الأنبياء ٢٤.

٦ سورة ال أنبياء ٣٣.

٧ سورة الأنبياء آية ١٠٤.

٨ سورة الروم آية ٢.

٩ سورة سبأ آية ٣٧.

١٠ سورة الحشر آية ١٣.

١١ انظر دراسات لأسلوب القرآن ٢/ ٣/ ٢٣٥-٢٣٦ ومصارده التي رجع إليها.." <التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين؟ سليمان العايد ص/١٥٩>

"ولهذا كان اختيار مذهب خطاب وابن مالك نتيجة مناسبة لهذا البحث، مما يمكن أن نخرج منه بقاعدة أو خلاصة:

"التعجب إنما يكون من فعل الفاعل، ويجوز التعجب من فعل المفعول إذا **أمن اللبس"**. تم بحمد الله. والصلاة والسلام على رسوله الكريم.." <التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين؟ سليمان العايد ص/١٧٠>

"وزنه (فعلل) كـ (جحمرش) ١، وقد قلبت النون ميما وأدغمت لعدم اللبس؛ لأنه لا وجود لبناء (فعلل) سوى (همرش) .

أما (همقع) وهو: الأحمق فهو رباعي، وإحدى الميمين زائدة؛ وهو على بناء (فعلل) لوجوده، نحو (شمخر) وهو: الرجل الجسيم المكتبر، و (دبخس) وهو الضخم.

واحتج الأخفش – أيضا – بأن (هذه البنية – أعني: (فعللا) – لم توجد في موضع من المواضع، قد لحقتها زوائد للإلحاق؛ فيعلم بذلك أن همرشا في الأصل: هنمرش؛ إذ لو لم يحمل على ذلك، وجعل من إدغام المثلين لكان أحد المثلين زائدا؛ فيكون ذلك كسرا لما ثبت في هذه البنية واستقر، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق) ٢.

على أنه يرد عليه أنهم ألحقوا بها مثالا واحدا على رأي بعضهم؛ وهو: نخورش٣.

وكان ابن جني يقول بمذهب الأخفش؛ فيرى أن الكلمة خماسية: قلبت نونها وأدغمت؛ لما **أمن اللبس**؛ لعدم وجود (فعلل) ٤.

وينبغي على هذا الخلاف بينهم في أصل (همرش) أن يختلف التصغير والتكسير؛ فيقال: هميرش وهمارش على رأي من رآه

---

١ ينظر: الأصول ٣/٣٤٥، والممتع ١/٣٤٥، ٣٤٦.

٢ الممتع ١/٢٩٧.

٣ ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/٣٦٤، والممتع ١/٢٩٧.

٤ ينظر: الخصائص ٢/٦٠.." <تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم؟ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٢/٦٢٣>

